۱۸ /۲/ ۱۳۸۹

ف.ح
م

مکرر وفیلم تهیه شد

محمد علی رمضانی

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب مطول ۶ ب

مصنف ملاسعد (الدین مسعود) تفتازانی

مؤلف

خطی نسخ ۱۸ سطری مجلد و کاتب دارای نقص ورق

چاپی

سال [redacted] تحریر .... عدد اوراق ۲۰۳

جزء کتب معانی و بیان شماره خصوصی ....

شماره عمومی ۱۵۱۸۰ شماره قبض ....

واقف شناخته نشد تاریخ وقف ....

طول ۲۵ عرض ۱۶/۵ شماره صفحات ....

رجبعلی رستمی
مرمت کار کتب خطی

مقتضى الحال مختلف

الحال والمقام

عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباری فان الامر الداعی مقاما
باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحالا باعتبار
توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام
التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار
وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات
المقام ضرورة ان اعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك
اختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما يجى اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او
بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشىء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى
نفس الاسناد لكونه عاريا من التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا
واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصصا
او غير مخصوص مصحوبا بشىء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا
فعلا او غيره وجملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق
او غير متعلق على ما ستفصل واما الثانى فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث
فكالمساوات والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة فى بابه وهذا بحث
اجمالى يفصله علم المعانى واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم

مقيد

او التعلق والمسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او متعلقا
يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله
فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام ذكره خلافه
اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة
على معرفة الفصل والوصل والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة
وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساوات لكونه غير مختص
بجملة او جزءها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام
الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز و
الاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام
الاخر وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى
فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا
يناسب الغبى وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن لان الذكاء شدة قوة
للنفس معدة لاكتساب الاراء وهذه القوة الذهن وجودته تهيؤها لتصور
ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون
فطنا فمقابل الغبى هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى صحبت
معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل
الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل
من ادوات الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام

الفرق بين الذكاء والفطنة

والمسند اليه كزيد مثلا لدمج المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع
الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالمصاحبة الكلمة
الحقيقية او ما فى حكمها وايضا له مع المسند السببى مقام ومع الفعلى مقام آخر الى
غير ذلك هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام لجميع ما ذكر من التقديم والتاخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام
فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه
بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب
الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغا
يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى
اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل
فى البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال و
المقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا
زيادة تحقيق والفاء فى قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم و نتيجة
له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب
لا الغير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا فى الدار ومعلوم ان
الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا
مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب

اضافة المصدر تفيد الحصر

النظم

وكمقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وهو ظاهر وفيه نظر وهذا
اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث قال
النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك
لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه
علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد
منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو
المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج
اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال
مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك
فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به بحسب ما ينبغي له وتنظر الى الحروف التي
تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك
في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما تردد
بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائنة وتنظر في الجمل التي تسرد
فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء
من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير و الحذف
والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على
الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع
بعض فرب تنكير تمرن في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح وهذه اللفظة منكرة
في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من
حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب
متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى
عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف
لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في
الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك
الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض
المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه
ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في
الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته
الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك
اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب
وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح
دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو
ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها

الفصاحة تطلق على معنيين

النظم والكيفيات

الى نفس اللفظ والثانى وصف فى الكلام به يقع التفاضل وتثبت الاعجاز وعليه يطلق
البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشأ هذه الفضيلة
ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذى يدق
فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذى يدل بلفظه على معناه اللغوى ثم تجد لذلك
المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان و
الشيخ يطلق على المعانى الاول بل على ترتيبها فى النفس ثم على ترتيب الالفاظ فى النطق
على حذوها اسم النظم والخواص والصور والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم
قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التى بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هى فيها لا فى الالفاظ
المنطوقة التى هى الاصوات والحروف ولا فى المعانى الثوانى التى هى الاغراض التى
يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انهما من صفات الالفاظ او المعانى يريد بهما
تلك المعانى الاول وحيث ينفى ان يكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعانى المعانى الثوانى التى جعلت مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة
والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح بمراده كما قال لما كانت المعانى
تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق تجوزوا فعبروا
عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا
وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن يريدون المعنى
الذى دل به على المعنى الثانى والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعانى لما فهم انها
صفات للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا

٥

٤

للبلاغة طرفان

كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التى حدثت فى المعنى و
الخاصية التى تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على
ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد فى هذا دون ذاك كذلك توجد بين المعنى فى بيت وبينه فى بيت آخر
فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى فى هذا صورة غير صورته فى ذلك
وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور فى كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما
الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير
على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فى ذلك كل
مبلغ وقال سبب الفساد عدم التميز بين ما هو وصف للشئ فى نفسه وبين
ما هو وصف له من اجل امر عرض له فى معناه فلم يعلموا انا نعنى بالفصاحة
الفصاحة التى تجب للفظ لا من اجل شئ يدخل فى النطق بل من اجل لطائف
تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن فى الاعراب والخطاء فى الالفاظ ثم انا
لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز
وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم فى الشبهة
انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان الفضيلة التى بها يستحق اللفظ ان
يوصف بالفصاحة انما يكون فى المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة
عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان
يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اى للبلاغة فى الكلام
طرفان اعلى اليه ينتهى البلاغة كما فى الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى
الكلام فى بلاغته الى ان يخرج الكلام عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وان
قال

ومايقرب منه عطف على هو والضمير في منه عايد الى الطرف الاعلى الى حد الاعجاز
اى الطرف الاعلى مع مايقرب منه في البلاغة ممالايمكن معارضته هو حد
الاعجاز وهذا هو الموافق بما في المفتاح من ان البلاغة يتزايد الى ان يبلغ
حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه
ومايقرب منه كلاهما حد الاعجاز لاهو وحده كذا في شرحه ولايخفى ان
بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع المعارضة
وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى ومايقرب منه كلاهما هو المعجز
واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى مادونه اى الى مرتبة
هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطايف
والخواص الزايدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة
متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد عن اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد
لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة
الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة
والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة

بلاغة المتكلم

يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ماتقدم وتمهيد لبيان

ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام
هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لايجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام
هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم
لان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن ترا[ه]
لايقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما في الطرف الاعلى ومايقرب منه
ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز ومايقرب من حد الاعجاز
وهو فاسد لان مايقرب منه انما هو من المراتب العلية ولاجهة لجعله
من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك
حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز
في كلام غير البشر ومايقرب منه في كلام البشر فالاول لايمكن للبشر ان يعارضه
والثاني حد لايمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما
يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لايفهم من اللفظ
مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر لكونه كلام البشر او
غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته
اى مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير
منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ولما الهمت بين النوم واليقظة ان لو

الحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان والحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة
وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر
مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعنى علم مما تقدم امران
احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة فى تعريف
البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى
ان البلاغة فى الكلام مرجعها اى ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق
والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان ويتحصلان ذلك
الى الاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام
غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام
الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل لذلك وجه
قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف
يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا
ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد به بلاغة المتكلم لان غاية ما علم
مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم
انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع
الى هذين الامرين والا فتقار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين

وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة
الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيان واما تحقيق قوله والثانى
اى تمييز الفصيح من غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه لما
مركب اجزاءه تمييز السالم عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذا
ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب
الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين فى علم اللغة
اذ يعرف ان فى تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع
الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء
وتمييز الكلام السالم من مخالفة القياس من غيره يتبين فى علم الصرف اذ
به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فاتضح
ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يبين اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة
اعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعنى معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد يطلق على ساير اقسام العربية او فى علم الصرف كمخالفة
القياس او فى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس
كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اى ما يبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا
التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين فى
العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم
انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء فى التادية يرجع

اللغة قد تطلق على
جميع اقسام العربية

وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به
يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا
لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التأدية
علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز
عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو
عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر
ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع
الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال
الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع علم البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع
واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا
المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير
من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني والاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثالث علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد
من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليس في علم المعاني
والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه
وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل
كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين

علم المعاني

٧

ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة
لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة
يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك
ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء
تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات
اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم وكذا قوله وجه الشبه بين العلم
والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد
ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد
بالعلم نفس الاصول والقواعد لان كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال
للادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي او المركب ولذا قال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من
الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل
عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال
المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه
قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه
بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا
يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض

وايضا المعرفة

الغير المعين فهو تعريف لمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان
اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل
من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم
والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه
في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال وفيه قرينة خفية على ان
المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لكان لزم ان يكون علم المعاني عبارة
عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من
هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية وان كانت
احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها
بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه
او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى
الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر
او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول با

٨

بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يحقق مقتضى
الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا لقياس
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات
ذلك الكلام ويصدق عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا
قايم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال
والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق
مطابقة الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبار راجع
اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت
لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني
بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان و
غيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره لوجهين احدهما ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب
الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة و
قد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد

تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز

بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة
من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني
وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين
بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان
يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه
من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام
ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول
لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان
يستعمل مثلا ان زيدا لقايم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله
انه لقايم فيما اذا كان مصرا على الانكار وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قايم ان يكون لنفي شك
او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو يناسبه وهذا بعينه معنى تطبيق
الكلام لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم
كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات

الاوضح في تعريف علم المعاني

البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من العلامة
وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في
تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل
مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم
يعرف به تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في
ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق
علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس
القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة
عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث
احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء
السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما
انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قايمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة و
انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم
بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه
سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان
لنسبته خارج في احد الازمنة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة
ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان
يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء و

احوال الاسناد الخبري

الفصل والوصل

سيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند

واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر

واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك ولا جهة لتخصيصه بالخبر لان

الانشاء لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد و

التعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او

غير معطوفة والكلام البليغ اما زايد على اصل المراد لفايدة احترز به عن التطويل

على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فايدة فيه لا

يكون مقتضى الحال فالزايد لا لفايدة لا يكون بليغا او غير زايد هذا كله

ظاهر لكن لا طايل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل

والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهم

ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه و الا

فيقول كل من المسند اليه مقدم او مؤخر او معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال

فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي

والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال

الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند

فجعل هذه الابواب الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه

والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد

طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف و لهم

به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة

ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص

بمفرد او جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا

وهذه كلها احوال يشترك فيه الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث

راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية

ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه

ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج

في احد الازمنة يطابقه او لا يطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به

كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار

كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن

فلا دور واهما الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور

في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر

عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار

الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القايلون بالانحصار

في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته

اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات

والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام

الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام

الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذا

او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة

لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا

ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام

الصدق والكذب

معنى مطابقة الكلام

لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق
وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى
الامر فان قلت ابيع واردت به الاخبار الحالى فلابد له من وقوع بيع
خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف
بعت الانشائى فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل فى هذا
الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح فى ذلك ان النسبة من
الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام
حاصل لزيد فى الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود فى الخارج فانا
لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود
النسبة فى الخارج الخارجية وقيل قايله النظام ومن تابعه صدق

ومعنى وجود النسبة الخارجية

الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطا غير مطابق للواقع
وكذبه اى الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول
القايل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير
معتقد كذب والواو فى قولنا ولو خطاء للحال وقيل للعطف اى لو لم
يكن خطا ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح
فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو
حكم جازم يقبله والظن وهو حكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما
المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين
والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة

اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون
كاذبا لانا نقول المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه
ولا تصديق بل هو مجرد تصديق تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول
لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشىء من النفى والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال
زيد فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا
ليس فى الدار وقال زيد فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون بانه تعالى
سجل عليهم بانهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو
كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون فى الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم
نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم وما قيل انه
راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشىء لانا لا نسلم انه خبر
بل انشاء او المعنى لكاذبون فى تسميتها اى فى تسمية هذا الاخبار الخالى عن المواطاة
شهادة لان المواطاة مشروطة فى الشهادة وفيه نظر لان هذا مثل يكون غلطا
فى اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شىء بشىء ليس من الاخبار ولو سلم فاشتراط
المواطاة فى مطلق الشهادة ثم وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا

أي قولهم إنك لرسول الله مستنداً بهذين الوجهين ثم الواجب الجواب على تقدير
التسليم ما يشار إليه أو المشهود به أي المعنى أنهم لكاذبون في المشهود به أعني في
قولهم إنك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل
لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً عندهم لكنه صادق
في نفس الأمر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها في هذين المعنيين
يكون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل إن الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعاً إلى قولهم إنك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان
السند **واعلم** أن ههنا وجهاً آخر لم يذكره القوم وهو أن يكون
التكذيب راجعاً إلى حلف المنافقين وزعمهم أنهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم
أنه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن
الأعز منها الأذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلوات الله عليه
فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى عبد الله بن أبي
وأصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وآله وصدقه
فأصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما أردت
إلى أن كذبك رسول الله صلى الله عليه وآله ومقتك فأنزل الله
تعالى إذا جاءك المنافقون فبعث إلى النبي عليه السلم فقرأ
فقال إن الله صدقك يا زيد الجاحظ أنكر انحصار الخبر في الصدق

مذهب الجاحظ في الصدق والكذب

والكذب وأثبت الواسطة وتحقيق كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع أو لا
وكل منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق للواقع أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون
الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع
مع اعتقاد أنه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر
مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق وكذب الخبر عدمها معه
أي مع عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق ويلزم في الأول
مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع و
والاعتقاد وغيرهما وهي الأربعة الباقية أعني المطابقة مع اعتقاد
اللامطابقة أو بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
أو بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق و
الكذب بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور والنظام لأنه اعتبر
في كل منهما جميع الأمرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر كثير
ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى
أفترى على الله كذباً أم به جنة لأن الكفار حصروا إخبار النبي صلى الله عليه وآله
بالحشر والنشر في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك
أن المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة غير الكذب لأنه قسيمه أي
لأن الثاني قسيم الكذب إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء
يجب أن يكون غيره وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه أي الصدق فعند

اظهار تكذيبهم لا يبالون بكلام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم عقدوا
عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام به صدق بوجه
من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير
الصدق والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم
ان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم الاعتقاد الصدق دليلا على
عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق
ظاهر ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر
عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب
عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه
اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني
الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار
اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام
المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في
كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت
كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نم ان للقصد
والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد

قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا نعرف بينهما واسطة وفيه
بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من
خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة
في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا
كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا
زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا
او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب
ويا زيد الفاضل محتمل للصدق والكذب وفيه نظر لوجوب علم
المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظاهر
ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب و
جهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث
هو هو وبالجملة الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصده
المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ
اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى
اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا
اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح

للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف الالفاظ في عرفهم واما ابتداء
بالبحث عن الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور
الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها
التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه بالاشتقاق
كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق
بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما
مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين
ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران
رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها
والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية
عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي
القاعدون من المؤمنين اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف
القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال ذلك اكثر من ان
يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي

هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان
بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك
زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت
التورية لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها
لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه
اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع انه لم يوقع
النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم
المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء
ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن معناه الذي وضع له ولما تحقق الكذب اصلا ولئلا يلزم التناقض عند
الاخبار بامرين متناقضين قلت ظ ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم
ثبوته وكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث
لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه
معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك
انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي
ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان
ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع
القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم من مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم

تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو
ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون
مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته فايدة
الخبر والثانى اى كون المخبر عالما به لازمها اى لازم فايدة الخبر لما ذكر فى المتن
ان الفايدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهى بدون الاولى لا يمتنع كما
هو حكم اللازم المجهول المساواة اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد
فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم
فعلى هذا فايدة الخبر هى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما فى حفظت التورية وعن
العلامة فى شرح هذا الكلام من المفتاح ان فايدة الخبر هى استفادة السامع
من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف
ما صرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه لكنه توافق ما
ما اورده المص فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم
الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم
حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان
العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا
فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى

لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر
فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى
بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظا للتورية وصح يكون تسمية هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة
هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمناه قبل ولا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا
فالجواب عن الاول ان العلم بكون حصول صورة الحكم حاصلا فى ذهن المخبر
ضرورى الوجود عند وجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم
وهو جايز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما
بالحكم اعنى حصول صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم
السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافى تفسير المص وعن الثانى
ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه
علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه
يحصل العلم الثانى دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا
او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم

المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه ضروري في كل عاقل تصدى
للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفايدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفايدة لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة
واجبة لان موجب العلم العمل وللسايل العارف بما بين يديك ما هو كتاب
لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك
يا موسى ونظايره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان
شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل
الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم
يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فايدة الخبر وغيرها ينزل منزلة
الجاهل بناء على ان قوله تعالى لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى
لما امتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا
الكلام يلوح عليه اثر الاجمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم
به لان هذا الكتاب لمحمد صلى الله عليه وآله ولا دليل على كونهم عالمين
وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة
التعميم وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال
ونظيره في النفي والاثبات اى في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا
كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم

والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة
هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة
الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة
ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا يرى انك تقول
ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات
بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني
للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها
ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان
المخاطب مترددا فيه اى في الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال
الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب
لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح
في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه
في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب
توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا وكلما ازداد في الانكار زيد
في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى ع اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه

اكثر مواقع إن

طَنُّوهم اصحابَ وحيٍ ورسلًا من الله بناءً على انّ الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشرٌ زعمًا منهم انّ البشر لا يكون رسولًا البتة والّا فالبشرية في اعتقادهم انما ينافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذّبوا اي الرسل الثلثة مبنيّ على انّ تكذيب الاثنين منهم تكذيبٌ للآخر وهو الثالث لاتحاد المرسِل والمرسَل به وهو الدعوة الى الاسلام والّا فالمكذَّب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذّبوهما فعزّزنا بثالثٍ اي قوّيناهما برسولٍ ثالثٍ وهو بولس او حبيب النجّار

ويسمّى الضرب الاول ابتدائيًّا والثاني طلبيًّا والثالث انكاريًّا ويسمّى

اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهو الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكّدٍ استحسانًا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجًا على مقتضى الظاهر وهو اخصّ مطلقًا من مقتضى الحال لانّ معناه مقتضى ظاهر الحال وكلّ مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكّدت الكلام وقلت انّ هذا القايم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ محال يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لانّ المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه

على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقًا لانّ انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الّا بالتاكيد وتركه وكثيرًا ما انتصب على الظرف او المصدر اي حينًا كثيرًا او اخراجًا كثيرًا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني انّ وقوعه في الكلام كثيرٌ في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلًا فيجعل غير السايل كالسايل اذا قدّم اليه اي الى غير السايل ما يلوّح له اي لغير السايل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السايل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفّه فوق الحاجب كالمستظلّ من الشمس استشراف المتردّد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلامٌ يلوّح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردّد المخاطب في انهم هل صاروا محكومًا عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه نزّل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكّدًا اي محكومًا عليهم بالاغراق والمراد انّ الكلام المقدّم يشير اشارةً ما الى جنس الخبر حتى انّ النفس لم يقطع في الفهم المتسارع يكاد يتردّد فيه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرّئ نفسي انّ النفس لامّارة بالسوء وصلّ عليهم انّ صلوتك سكنٌ لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم انّ زلزلة الساعة شيءٌ عظيم وغير ذلك ممّا ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في القرآن جدًّا وقال الشيخ عبد القاهر انّ في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان

ثم انكم بعد ذلك لميتون

وجه الفايدة ويغنى غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر
عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء
شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على الارض من عرض العود على الاناء و
على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكنه بمجيئه واضعا الرمح على العرض من
غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم
فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بنى عمك فيهم
رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان
كان مما لا ينكر لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله
اى شئ من الدلايل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره
ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول
لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلايل الدالة على
نبوة محمد صلى الله عليه واله لكن لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر
فى حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فايدة فى ايرادها وقوله نحو
لا ريب فيه ظاهر فى التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين الاول ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم
به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل
والوصل انه قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد
فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قايم زيد قايم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود
المص انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد

كما جعل

كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفى الريب بالكلية
مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا
على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما فى السؤال وهو انه
جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه
وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى
ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه
من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغى لاحد ان يرتاب
فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغى ان يرتاب فيه فى انه من عند الله وهذا
حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغى ان يؤكد لكن ترك
تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة لهذا
الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات
الباهرة وعن الثانى ان المذكور فى بحث الفصل والوصل انه بمنزلة
التاكيد المعنوى وزانه وزان نفسه فى اعجبنى زيد نفسه دفعا
لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور فى
دلايل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول
ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده ثانية لتثبته فان قلت
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى
فى علم البيان بالكناية وهى ذكر لازم الشئ لينتقل عنه الى ملزومه

فا وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام فى مقام لايناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذى
يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام
لان هذا المعنى ممايلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه
اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية
عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن
تعويلا على مايزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالى
الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ماذكره صاحب الكشاف
فى شرح قوله فى المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد ففى هذه
الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وهذا
كناية عن ان هذا لغرابته وندوره مما لايلوح صدقه للسامع فى بادى
الراى ويحوجه الى السوال عن بيان كيفيته وبيان فسيق الكلام معه
مساق الكلام مع السايل المستشرف الى الكيفية ببيانه المشرئب الى
ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى لاريب فيه اشار
الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفى من التجريد
عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بموكد استحسانا فى الطلبى ووجوب
التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام

فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لابد من التنبيه
عليه وهو انه لاينحصر فايدة ان فى التاكيد للحكم نفيا للشك او ردا للانكار
ولا يجب فى كل كلام موكد ان يكون الغرض منه ردا لانكار محقق او مقدر
وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة
على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لايكون كقولك للشئ
وهو بمراى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ماترى واحسنت الى
فلان ثم انه فعل جزائى ماترى وعليه رب انى وضعتها انثى ورب
ان قومى كذبون ومن خصايصها ان لضمير الشان معها حسنا ليس
بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من عمل سوء الاية
وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتداء كقوله ان
شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة
تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملى بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو اسقطت
ان لم يحسن الحذف اولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان
نفس المتكلم لاتساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له اولانه لايروج منه
ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه
والرواج قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا
قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به
المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم فى ادعاء حدوث
الايمان منهم لا فى ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لاتساعدهم

مباحث الاسناد

عليه الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ
التاكيد والمبالغة واما مخاطبتهم طبقة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات
على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل
وكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب لم
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه و
قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان
هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده يؤكد الحكم
وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب
ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازم فتامل
واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء
كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود
الى الاسناد الخبرى منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز
لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم وكانه قال بعضه حقيقة عقلية
وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح وقال انما اخترنا
لان نسبة الشىء الذى يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه
بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعنى الاسناد
يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هى باعتبار انه ثابت

الحقيقة العقلية

فى محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع
لان اسناد كلمة الى كلمة شىء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة
فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات
الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون
الخروج وفى الزمان الماضى دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل
بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه
فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما
فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل فى تعريف علم المعانى
دون البيان وكانه مبنى على انه من الاحوال المذكورة فى التعريف كالتاكيد
والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعانى انما يبحث عن الاحوال المذكورة
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث فى الحقيقة
والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا فى علم المعانى
والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند
وهى اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا
عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اى
الى شىء هو اى الفعل او معناه له اى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له
نحو ضرب زيد عمروا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار
عند المتكلم متعلق بالظرف اعنى له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد

دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع
ام لا فاذ رجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى
ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند اليه
سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب
او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا يخرج ما يكون المسند فيه
مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله
البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل و
ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله
تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير
مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت
اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا
اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على
خلاف اراداته قوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا
كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان
المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة

الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قايله الى ما يكره
كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم
عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام
والمص للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة
وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على الحكم المفاد بها على
ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه
الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق
الواقع ام لا لانه ترك القيد بقولنا في الظاهر ولا عند ارعنه بانه
انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او
مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان
قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع
على السراير ولقايل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول
فلصدقه على نحو قولها انما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول به
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز وقال لم ترد
بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في

ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات الاقبال والادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ ولا الى المبتدأ عنده ليس لحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم و

حاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في ساير الانشاآت مثل ليكن نهارك صايما وليت نهاري صايم

وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل ومعناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل ومعناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلايل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او للمفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيره اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد

لمشابهته اياه في الجلاء ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض
تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلايل الاعجاز ان التشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن و
الكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر
في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب بها
الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم
ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ
العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء
ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد
جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر
فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما
يتبعونه تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير
المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم
الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران
احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار
على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا
الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل ا

الكتاب

الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل
آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد
انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا
في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب
عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة
اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول
اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون
مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره
والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي
لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة
له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل
امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز
العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر
المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه
مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف

الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلى فالمذكور فى الكتاب
اما تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور فى التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون
مستلزما له فانه جعل فيها البين شقاقا والليل والنهار ماكرين والليلة
مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازى تميزا كقوله تعالى
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التميز فى الاصل فاعل فتدبر فانه
بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية
كما ذكروا فى قولهم وسل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم
محرقة ونبه بقرينة اضافة السله التسلية اليها فافهم وقس ولا يقصر
المجاز العقلى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى والمص وقولنا فى التعريف
بتاول لخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل راءيا الانبات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكنه لا تاول فيه
لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها
فان قلت اى سر فى بيان فايدة هذا القيد وليس هذا من عادتي فى
هذا الكتاب ثم اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال
الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب
المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من
الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال
انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده

بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة
الكعبة اذ ليس فى العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما
قلنا بضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بانا
لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان
عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند المتكلم العقل خلاف ما فى
نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه
لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر
فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من
المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايض فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل
ولقايل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز
التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايض اذ لا امتناع فى ان يشمل
التعريف على قيدين يتفرد كل منهما بفايدة خاصة مع اشتراكهما
فى فايدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى
كل من قوليه عند المتكلم وبضرب من التاويل لكن اسناده الى الاول
اولى لانه السابق فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب وعلى
هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا
يمتنع طرده لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقص ليست من
داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان

مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل
والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها و
واضل الله الكافر بالتاول والقصد الى ان اسناده الى السبب لانه اسناد
الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج
عن تعريفه امثال ما ذكره وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في
مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله
عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناده اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظ
الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل قول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول
المعتزلي لكونه غير ما هو له في الواقع عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي
التعريف سالما يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري و
المعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر
انه موحد لكونه غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله
البقل بتاول عند اخفائه حاله من الدهري واظهاره انه غير معتقد لظاهره
بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان
يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او

الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة المفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادة مفهوم العام الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد
انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام
بعمومه فليتأمل فانه هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي و
لان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول لم يحمل نحو قوله
اي قول الصلتان العبدي   اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة
ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر الليالي مجازا ما دام لم يعلم او لم يظن ان قايله لم يرد ظاهره لعدم
التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في
الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل
بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم   قد اصبحت ام الخيار تدعي   علي ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسي كراس الاصلع   ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع
وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها
وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته يكون ~~منقطعا اي اصنعي~~
~~ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا~~
~~ابالي مجاز خبر ان~~ ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون
الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها
الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان
بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن

المجاز العقلي

قنزع افناه اى ابا النجم او شعر راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز عنه الى جذب الليالي بتاول على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة يقتضي الحس والحركة الارادية ويفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قويها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفه عما هو عليه بل حاله كسائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وانه لا ينبغي ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظ على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيا

الى الملاقاة فانه اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتداء واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تع او نحوه ايهاما للاقتباس و ان المعنى واذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تع وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك

ولجدّ جدّك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بدّ اى للمجاز العقلى من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مرّ فى قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدّعى احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلّى ونفسه يعدّه محالا كقولك محبتك جاءت بى اليك او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون لجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحّد فيما يدّعى الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهرى المبطل يدّعى قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحّد نحكم بان اسناده مجاز لان الموحّد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب كثير من ذوى العقول ولما احتجنا فى ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مرّ من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقى لكن لا يلزم ان

يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعى لا بدّ له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتأمل كما فى قولك سرّتنى رؤيتك اى سرّنى الله عند رؤيتك وقوله اى قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى اقدمتنى نفسى لاجل حق لى عليه وقولك محبتك جاءت بى اليك اى جاءت بى نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيّرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل اى صيّرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو انّى يضرب المثل لهلاكى فى محبتك ففى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا ردّ على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع فى وصيّرنى ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على الحقيقة

فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا
على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها
حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى فيه نظر لان
الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان مما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز
العقلى السكاكى وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهى عنده ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر
وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان
بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى للانبات يعنى القادر المختار
بقرينة نسبة الانبات الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال
يعنى ان المراد بالطبيب هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه
وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة
الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل الحقيقى المجازى المذكور بالفاعل
الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم تفرد بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم
الفاعل الحقيقى وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر لانه يستلزم ان يكون

المراد بعيشة صاحبها الماسيانى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكى وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا
هو فى صاحب عيشة راضية وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق
الماء اى بصبه فى قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة
فى كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الحقيقى نحو نهاره صايم لبطلان اضافة
الشئ الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك
فى صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو
مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلى وتجلى همى كان ادفع
للشغب لان قوله نهاره صايم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هى
فى ضمير المستتر لا فى نهاره كالاستخدام فى علم البديع لكن المناقشة
فى المثال ليست من ذاب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء فى
قوله تعالى يا هامان ابن لى صرحا لهامان لان المراد ح هو العملة انفسهم
وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك
مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله
توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع
وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع فى كلامهم سمع
من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفى كونه
من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكى فى

فى الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا
وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ
المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكى
فى الحقيقة ندعى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو
ان المنية تدخل فى جنس السباع لاجل المبالغة فى التشبيه وقال ايضا
المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا
غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية
لها وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى
ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء
له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون
الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة
هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه وهذا
ظاهر نعم يرد على مذهبه فى الاستعارة بالكناية اعتراض قوى يذكره فى علم البيان
ان شاء الله تعالى ولا نراى ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم
وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى لاشتماله على ذكر
طرفى التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى
كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد وما اشبه
ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين
مطلقا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء

كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه قد جعل نحو
قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على
ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صايم مطلقا والضمير
لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صايما او غير صايم ومنهم من لم يقف
على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان
الاستعارة انما هى فى ضمير راضية والمعنى فهو فى عيشة حسنة
مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصايم مطلقا فيكون من باب
اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن باب اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما
ارتكبه من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة
بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان
مجاز ولغيره حقيقة وخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البانى
حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا قلت
ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف
انما هو مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير
توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو
صح ذلك لوجب عند القايلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب
على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع فى كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثانى

احوال المسند اليه

اعنى الامور العارضة له
من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من

الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا
اليه لحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر
معرّفا او منكرا ونحو ذلك وسيأتى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
امّا حذفه فقد مر على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم
على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما
قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثانى الداعى
الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا فى علم النحو
ايضا دون الثانى قصد الى تفصيل الثانى مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال للاحتراز
عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة فى نفس الامر
بل بناء على الظاهر والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون
ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما فى الحقيقة فيجوز
ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعنى
ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر
الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
بالقراين فالاعتماد فى دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون
الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله كيف انت
قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار

تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه
هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه عن
لسانك تعظيما له واكراما او عكسه اى ايهام صون لسانك عنه
تحقيرا له واهانة او تأتى الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق
فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء اى
التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة
او فوات فرصة او محافظة على وزن او قافية او سجع او ما اشبه ذلك كقول
الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه
مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره
كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ
نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من
شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا و
هذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
ويجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على
تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى
لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره
وقد يكون حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره
قال الله تعالى ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم اى للملة التى او للحالة
او الطريقة ففى الحذف فخامة لا يوجد فى الذكر وبلغ من الفظاعة الى حيث

لايقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت
كيف فلان سايلاً عن الواقع فى بلية يقال لا تسال عنه اما لانه لجزع ان يجرى
على لسانه ماهو فيه لفظاعته وانضجاره المتكلم واما لانك لايقدر على
استماعه لايحاشه السامع وانضجاره واما ذكره فلكونه اى الذكر الاصل
ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون
بتكرير اسم الاشارة تنبيهاً على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهى ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفردت كفت
مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه نحو قوله تعالى هى عصاى ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز
ان يكون مستعاراً للزمان وقد يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج
وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله
ابو القسم محمد بن عبد الله عم الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه
للتهويل او التعجيب او الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه لمعين
نحو زيد قايم وعمرو ذهب وخالد فى الدار واعترض المصنف عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه لمعين
وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك و

والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره
واجباً لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص
وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان
المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا
الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعنى بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجباً لا راجحاً والمقتضى ما
يكون مرجحاً لا موجباً او فيكون ذكره واجباً فلا يكون مقتضى الحال والجواب
ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيراً من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل
المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف
جعل الذات مشاراً بها به الى الخارج اشارة وضعية وقدم فى باب
المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف
وفى المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فايدة وذلك لان
الغرض من الاخبار كما مر افادة الحكم او لازمه وهو ايضاً حكم لان المتكلم
كما يحكم فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة
ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفايدة فى الاعلام
به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصاً ازداد الحكم بعداً
كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته
اتم فايدة يقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة

وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الله الذي خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لانه وضع على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا يريد مخاطبا بعينه بل يريد ان اكرم اليه او احسن فيخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام

اى يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم ليشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص لشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغايب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم فالتى يكون احترازا عن ساير المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره

بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره
كما فى ساير المعارف فانها لا يفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية
وافادتها للجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام
كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة فى الاضافة ونحو ذلك ولا
على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فانه اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق
لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى
انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى الا يرى ان قولنا
لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان
الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما
افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه
الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق و
الله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود
الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله
مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان
انتسابه الى اللهب الناري يدل على ملابسته اياها كما يقول هو ابو الخير وابو الشر واخو
الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال

من ابى لهب الى جهنمى انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على
اختلاف الرايين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول
اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية
ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص
لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمروا او غير ذلك انك
لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى
شئ ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا فى الشخص المسمى به لكن لينتقل
منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا
لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون
من الكناية فى شئ فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام
استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفأل والتطير والتسجيل على السامع
وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده
موصولا وكان الانسب ان تقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء
فى الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه
الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشئ
بواسطة جملة معلومة الانتساب الى ما شار اليه بحسب الذهن لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه

بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة
بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من
موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك
لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة
فان وضعها على ان يختص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام
الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له والمرجح بقوله
لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا
امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين
فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرته
وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق
له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف
والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته
عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه
من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه
من امراة العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها وموليها يوجب قوة تمكنها من المراودة
ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن
الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة تقرير
للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه

وذلك

وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة متشخصة ومما هو
نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط
اعباد المسيح يخاف صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على
عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال
لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان
التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير
نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
اورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما الاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية
فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه
قول ابى نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح
اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل
ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من
قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى
غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من
التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى وجعل
صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة
الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه
بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه
ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر

جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين يظنونهم اخوانكم كان فيه
ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه
بناء الخبر اى طريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
اى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء
الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم
وغير ذلك وحاصله ان تأتى بالفاتحة على وجه تنبه الفطن على الخاتمة
كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب
والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اى الايماء
الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام
ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا
اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد والعز دعائمه اعز واطول من
دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه
امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غيره
ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى
لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا
كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة و
الخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة
لشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او بشان غيره نحو ان

الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان
التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب البيت
بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة
ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذى سمك السماء
البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل
ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه
من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى
الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين
آمنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
مؤميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك وان
التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببيه وهو لم يتعرض لذلك
ومن الناس من اقتفى اثره فى توجيه تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن
الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايماء وسوق
الكلام ينادى على فساد هذا الراى عند المنصف وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم والتفخيم او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى اكرمك
او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا

ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له وا
غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة
اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه
ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية
واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على
المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما
شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر والتعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى الفرزدق اولئك
آبائى فجئنى بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما
يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه
انما يبحث عن الزايد على اصل المراد قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر
مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة
تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذى هو الحكم

على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره
فى هذا المقام توطية وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم
وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه
بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك
قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه
اولا ثم يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربنى زيد فهالنى
ذلك الضرب لان المحكى عنه غايب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال
هذا الرجل فهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان
كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر
المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك
حسا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء
على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء وتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على
عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من
اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه

وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغيرها
ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد
بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اتصافهم
بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع
باحواله او نحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى
حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس
الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت
لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس
بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى
محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة
بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم
ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك
لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام
الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد و
نحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد
باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام
الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة

باعتبار

باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا
اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس
القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن
جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك
ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما
اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى
فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة
فى الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من
اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد
ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل
السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن
بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله
وهذا فى المعنى كالنكرة يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ
يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم
الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا
من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى الى المعرف بلام الحقيقة

انتلى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح
ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل
اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنسا
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين
او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى المستضعفين
حرف التعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا
ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف
ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فصح ان
يقع النكرة اعنى قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام
الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق ورايت اسامة
مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
معنى استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين
على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان
لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا
من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء

الذى

الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس
على ما يفيد الاستغراق كما ذكر فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال
فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام فى الحمد للجنس دون
الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله
النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء
فى تميز بعضها عن بعض الا فى تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية
من حيث هى هى لم يتميز من اسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية
والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها
فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذى اورده صاحب المفتاح
على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان
النظر فى المفهوم الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها
الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى
اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعدمه وهو اى الاستغراق ضربان

عيني وعرفي يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة

اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم

العرف كقولهم جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة

الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول

لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف

انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة

الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن

والكافر والصايغ والحايك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا

وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق

الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق

نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب القايمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق

المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول

كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج

الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين

بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه

لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق

بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل

عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا يثبت الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل

بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق

وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت

نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا ولما اذا كانت

النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار

فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل ولا مقدرة من بل رجلان

في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة

لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقايل ان يقول

لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك

في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد

كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير

في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم

آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي من

الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا

خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الزيدين مع امتناع

قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل

فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى

ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي

خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن

خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد

والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل

في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار

ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار

يجي فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم
الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع
بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى الصيغة الجمع نحو وهنت
العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد فرد ولا يصح ذلك
في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال
على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد
ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو
انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى
ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع
شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول
الوهن لكل فرد من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد
فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على
ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم
يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا
كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان
افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو

وكلام

وكلامه يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس
ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد
بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه
شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت
هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض في ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة او برده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله
عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح
الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه الاقدام الافاضل قدامهم وكلت دون
الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد
الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد
مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على معنى الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه
بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم
البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب ملتف

من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مؤلفة من اشياء كل منها مشيج فوصف
المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند
اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند
اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويّ
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق
المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد
ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها
تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول
عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان
مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند
اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا نحو ولد الحجام حاضر
او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس
زيدا وينادمه وقد يكون لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق
على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع
كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتقبيح
بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما

نحو

نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد
اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة
بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق
الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة
جنسية وتعميما كقولهم يدلك على خزامى الارض النجد من رائحتها
يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية
فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به
الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء
ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد
الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى
او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع
من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى
وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية و
تحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك
والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في
ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول
ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه
وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم والتحقير

كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او للتقليل نحو ورضوان من الله
اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع
الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل
والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات
عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا
اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا
التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات
التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع من التعريف مانع كقوله اذا سئمت
مهنده يمين لطول الحمل بدل له شمال لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة
السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن
مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة
او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه اراد ان لبناء المرة ونفس
الكلمة مدخلا في افادة التحقير وهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه
مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد مفهوم منهما
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من
العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل
قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شيء من العذاب

ولا دلالة

ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني
كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة
من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع
المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح المصنف
بانه من غير باب المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية
لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق
ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة
خلقها الله تعالى من ماء او ماء مخصوص خلق الله تعالى كل دابة منه وتعسفه ظاهر
بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا
بحرب من الله اى حرب عظيم ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا
حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا
للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير
والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل
الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب
ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن

ى

من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم
والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب
الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من
ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون
قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته

الابهام

فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من
حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير
المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعا او اطرحوه ارضا اى ارضا
منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد
الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى تبعد فنذر من خيولك
ورمانك وبشئ يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما ان
التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض
كقوله تعا ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وآله وسلم
ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله
او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير
نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض
اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير
الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف
وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات
التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع

ذكر

ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على بعض
التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا الى
قوله واما بيانه والابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند
اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف
قوله اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لا فى كونه
وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر فى مرثية فضالة بن كلدة
من قصيدة اولها ايتها النفس اجملى جزعا ان الذى تحذرين قد
وقعا الى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الا
لمعى الذى يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الالمعى واليلمعى الذكى
المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى
وخبر ان فى قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد
يحاول البدعا فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن آه
وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد
هذا البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعا ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند
مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك
الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من
افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته

بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن دفع الاحتمال الحاصل
فى المعارف نحو زيدًا التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه لما كان يحتمل
التاجر وغيره فلما وصفته به دفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف
اعنى زيدًا قبل ذكره اى ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك
فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا
لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدًا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك
الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود
وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها
والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى
يناسبه التنكير وينبغى ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم ويجب فى تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده
بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمونه فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها

صله

صلة او صفة انما يكون بتقدير القول هذا المشهور بين النحاة
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من ولم يحتج الى تقدير
القول قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب ولذا يقال فى تاكيد الاخبار والله لزيد
قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله وبهذا
كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل فى كلامه ايضا ما يشعر بان
وجوب العلم انما هو فى الصلة دون الصفة حيث ذكر فى قوله تعالى
فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله فى سورة التحريم
قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت
النار ههنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان الآية فى سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم
التحقق عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك بسماع من النبى ع والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا فى سورة
البقرة واما توكيده فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله
اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا
ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه
ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرقا بين القصد

الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة فى شرحه
ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتاخير
يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا تكذب انت من ان تاكيد
المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد
التاكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد
تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم
الا يرى الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكى لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل
التقديم والتاخير مع الفعل بل فى آخر بحث تاخير المسند اليه ولو سلم
انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره فى نحو لا يكذب انت
من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله فى الايضاح كما سياتى
اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالغرض
لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص ولا
ان قول السكاكى كما يطلعك عليه اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى
تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل
ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد الذى لدفع توهم
عدم الشمول مع انه ليس فى شىء من التاكيد الاصطلاحى ولهذا غير اسلوب

الكلام

الكلام ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك
كيف وهو يعترض على السكاكى فى امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان
ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم
نحو انا عرفت او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى ولا
غيرى غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع
توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا
يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع
توهم السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيدا
على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى وهو ظاهر او لدفع
توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعون بحسب اقتضاء المقام
كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير
والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد
على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا
لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعنى بقولنا يفيد الشمول

انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم
تاكيدا بل المراد به انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على
خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءنى الرجلان كلاهما
ففى كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم
ان يكون الجائى ولحكاتهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم
السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال
لدفعه جاءنى الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان
الجائى احدهما والاخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اى تعقيب المسند اليه
بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم
كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف
البيان لا ينحصر فى الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف من ان البيت الحرام فى قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جئ به للمدح لا
للايضاح كما تجئ الصفة لذلك وذكر فى قوله تعالى الا ان بعدا لعاد قوم هود
انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسم
بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما
يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا
فى قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل
صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن

ان

ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة
وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة فان قلت قد اورد المص
قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى باب عطف البيان مصرحا
بانه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل
على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير
وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى هذا البحث مثل ايراد كل رجل
عارف وكل انسان حيوان فى بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكى
ويكون مقصود المص انه وصف صناعى جئ به للايضاح والتفسير لا للتاكيد
مثل امس الدابر على ما وقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذلك
لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول
النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى
اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين
واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذى قصده صاحب الكشاف
حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين على الجنسية
والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى
يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده
اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ
المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف

ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التوكيد القناعي ليس شئ اذ لا
دلالة لكلام عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف
المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف مناعي
جئ للبيان والتفسير كما في قوله تعم وما من دابة في الارض ولا طاير يطير
بجناحيه حيث جعل في الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير
ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالا تيان
يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة
في الارض وطاير يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد
وتقريب هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا
خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه
القوم ههنا واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف
بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل
على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة
على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون
الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف
بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه ولا يتوقف
التعريف على شئ من الصفة لانها البتة يكون لتخصيص وتاكيد او مدح
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته

معنى

على شئ

٤٧

علیه

على شئ اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر
اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى
الذهاب والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى
ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام
المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام
المبدل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم
انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل
لان المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر
تقديره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند
اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل
في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل
وفي لفظ المفتاح اشارة الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك
زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان
مفهومهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي
يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب زيد ثوبه

جعل

ايماء

فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه
ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل
من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء مبيّنا وملخصا
لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان
قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التوكيد للتقرير قلت قد اخذ
هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول او اضافة البيان اى لزيادة التى هى التقرير والنكتة
فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد
بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود فيه نفس التقرير وبيان التقرير
فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فايدة البدل التاكيد
لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه
وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع
مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما
فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به
التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت
غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال
على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن
ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام

وقد

٤٨

وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن
ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح واما
العطف اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند
اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيل للفاعل
من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى
لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية
واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان
فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر
بعده مترا خيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز به عن نحو
جاءنى عمرو وزيد بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءنى
زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك
فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ان ملابسة
الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة
وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضى شيئا فشيئا
الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا تعتبر الترتيب الخارجى
لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الأخر
نحو مات كل اب لى حتى آدم او فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبيا
او فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون

خالد اضعفهم او اقويهم تفنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل
على تفصيل المسند اليه ايض فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا
قلت ذكر الشيخ فى دلايل الاعجاز ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد
بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه مامن كلام
فيه امر زايد على مجرد اثبات الشى للشى او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص
والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففى نحو جاءنى
زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجى عمرو بعد مجى زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم
ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف
لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ماجاءنى زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه
عقيب مجى زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده
بمدة متراخية فان قلت قد يجى العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
للمسند نحو جاءنى الاكل فالشارب فالنايم اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه فى المعنى الذى ياكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
التابع عن الخطاء فى الحكم الى الصواب وسيجى تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وماجاءنى
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا فى المفتاح والايضاح
ولم يذكره المص هاهنا لكونه مثلا فى الرد الى الصواب الا ان لا النفى الحكم

عن

عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن
المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى مثل ماجاءنى زيد لكن
عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجى كزيد بناء على ملابسة
بينهما وملايمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ماجاءنى
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجى منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان
زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع فى المفتاح واما انه يتى لمن اعتقد
انهما جاءاك معا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم
عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو وماجاءنى زيد بل عمرو
فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا
يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجى زيد وعدم مجيئه وفى كلام
ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجى قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو
جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجى زيد قطعا واما المنفى
فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته و
انتفائه للمتبوع فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجى لعمرو مع
احتمال مجى زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع
قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجى زيد البتة كما فى لكن
وبهذا يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفى
يفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له

فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو بل ماجاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق
ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق ففرق الحكم
في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا
وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه
كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان
بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع
في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد
او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط
بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول
اللفظ بل بحسب امر خارج وجماعة السكاكي من حروف العطف اي المفردة
والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تقفية للضمير
المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل
يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن
به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له اي من حيث الافراد
والتثنية والجمع له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه
بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى

تخصيص

تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند
على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا
ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فللتخصيص اي لتخصيص المسند اليه بالمسند
يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو ولهذا يؤتى في تاكيده لا عمرو فان قلت
الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند
لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن
غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء
طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين
الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح
اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند
عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون
لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم
وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه
فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح

لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاءه عدم التدرب في هذا
الفن وقلة التدبر بكلام القوم اما اولاً فلان هذا اشارة الى معنى
اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان
للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت قيقا مثل قولك هو البطل المحامي
لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان
كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيداً فانه لا حقيقة
له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف
حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية
بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب
ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو
وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة
عن عباده وهو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
حاصلاً بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو
ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال
ابو الطيب   اذا كان الشباب السكر والشيب هماً فالحياة هي الحمام

اي لا حياة الا الحمام   اي تقديم المسند اليه على المسند فان
قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه
انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك
مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك
بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره
تارة فتجعله فاعلاً نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون
باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند
اليه اهم ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه
العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان
اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال
اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من
تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر
الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن
ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول

عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل
ماكان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما يجئ تفصيله واما ليتمكن
الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان
حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشئ بعد الشوق الذ
وقع فى النفس كقوله اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها
فقيها حنفيا والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعنى
تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى وفى ان
ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقبله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقولون
بالمعاد وبعضهم لا يقولون به وبهذا تبين انه ليس المراد بالحيوان المستحدث
من الجماد ادم ع ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ع ولا القفنس على ما وقع
بعض فى الشروح لانه لا يناسب المقام والسياق واما لتعجيل المسرة او
المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد فى دارك او السفاح فى دار صديقك
واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل
اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل فى الدار وعليه قوله تع واجل مسمى
عنده او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما
هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه
كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة
فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد
صدوره عنه فى الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان

كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول
نفس المبتدا وبالخبر الثانى الاخبار والمصدر لما نفهم من الثانى ايض
معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى
اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتى فى احوال المتعلقات
الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل
يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا فى الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكر فى بحث لو الشرطية
انشاء الله لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بنى
قطن تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف جلوس فى مجالسهم رزان وان
ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشئ باعادة
لفظه ليس بشئ واعترض ايض بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط
بكون الخبر فعليا على ما سياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل
لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح
ائمة التفسير بالحصر فى قوله تع وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الحصر فى قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايض بانه لا
يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما
الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند

اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء وعبد القاهر قد اورد في دلايل الاعجاز
كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم
من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر
من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي اذا كان المسند
اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت
هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا
الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول
ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا
بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم
الاول اعني ما انا قلت ثبوت قايلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قايليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند
قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن
المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا والثاني انك
تعتقد ان قايله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا

قلته

قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل وتقديم المسند اليه لتطابق
كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم
الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي
يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور
وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس
بل الرؤية الواقعة على كل فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول
يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات
الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة
في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني
على ما ذكره ايمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل
في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم
انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون الكل الثاني ان
احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في
قوله لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسره
في قوله تعالى لستن كاحد من النساء يعني جماعة من جماعات النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا
على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح

انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم
في معنى الواحد لا يتغير بتغير موصوفه فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا
ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات
واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس
ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما
انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع
بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون بخصوصية لفظ احد وايضا يجوز
ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله قل هو الله احد وان لا يكون
بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو
الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا جميع على الناس فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي لعموم الذي هو سلب جزئي وقولنا
ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي
وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان
لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى
كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب
الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح
والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب
الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالنفي

لا يوجب اختصاص اللازم لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة
في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما
لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك
وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما
يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب
ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين
بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية
احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب
اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلفا لفعلا كان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام
على السنتهم وهي متقاربة متغايرة ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل
كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص
في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة
كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت ياتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر

عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ماسعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
فيه لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير كان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم
انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا
على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا
قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت
المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان
خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا
ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يوكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكونه هذا كلامه
فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا
او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فيه وزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا
ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي

لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا
الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا وراى
احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا
ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه
الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يشتمل الرد
على من اصاب في نفي الفعل واخطا فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور
وحده او بمشاركته المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في
اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله
هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى
منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة
الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم
الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه
ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي
انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما
يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله

انتَ فتقصد رده الى الصّواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه
لنفي ان تكون انتَ الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع
على من عدا زيدًا مسلّم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في
فاعل هذا الضرب المعيّن الواقع على غير زيد وانتَ قررته ونفيتَ
ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق
ما ذكره العلامة في شرح المفتاح انّ التقديم يقتضي ان ينتفي عنه
الفعل المعيّن ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل
فيناقض بخلاف ما ضربت الا زيدًا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معيّن
وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى
التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدًا
والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه
واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي
نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبًا له اصلا لانا نقول المنتقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد
ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربتُ زيدًا اجدر بان يعترض عليه فيقال انّ النفي لم يتوجه الى الفعل
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور
هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون
النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الا زيدًا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدًا او انت ذلك

الاثنان

الاثنان فنفيت ان تكون انتَ ذلك الاثنان واعلم انّ ما ذكره
المص ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا
ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص
لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم
يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروّة للمتكلم غير مقروّة له كما
مرّ هذا ح والّا عطف على انْ ولي حرفا لنفي والمعنى ان ولي المسند اليه
المقدم حرفا لنفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرًا او معرفا
مظهرًا او مضمرا وان لم يل حرفا لنفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا
نحو انا عرفت او يكون لكن قدّم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا
ما قمتُ وقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد
يأتي اي التقديم للتخصيص ردًّا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي
نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انّ غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان
مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد
على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك وبنحو ذلك
لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير
والدال عليه صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني
نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع

دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدًا الى ان تقرر في ذهن
السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسببا
تقوية تكرير الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان
الفعل منفيًا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدًا
الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوى ولم يمثل له الا بما يتفرع
عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا
من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدًا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد
المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير
المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير
لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة
التي اتكلم فيها مسندًا الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا
قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده
صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في
حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطاء
منه في فاعله فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء
مفيدًا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو
او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد

هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو
محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل
التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه على التعجب والحيرة
وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب
بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده
وجود السعي منك صح من غير ارتكاب بجوز او سهو او نسيان بخلاف
ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب بجوز او سهو او نسيان اما الاول
فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة
وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه فيكون مجازًا او باعتبار انه معناه فيكون سهوًا ان لم
يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك
اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب
في الفاعل بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان
كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوًا او نسيانا
فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكره
من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم
او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني
اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد

بلغ

قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى
احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم
يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد
اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة
الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم
يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز
يفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل
جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا
وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي
لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه
عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي
على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا
معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان
الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق
لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله

الوحدة

٨٦

مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه
ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء
وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة
وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص
والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي
وما لا يليه وصرح باشتراك الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا
زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل
التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ
فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال
التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول
بقوله ان جاز تقديره اي المسند اليه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان
يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان
في اللفظ تأكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطفا
على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
ثانيا وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء
كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير كما اشار اليهما بقوله
جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز

او بانتفاء جواز التقدير ص

اَصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد
فقدم المسند كره ولما كان مقتضي هذا التحقيق ان لا يكون نحو
رجل جاني مفيدا التخصيص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل
مؤخرا علي انه فاعل معني فقط لانك اذا قلت جاني رجل فهو
فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا
التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم
بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا
فقط كالتاكيد وهذا معني قوله واستثني المنكر بجعله من
باب واسروا النجوي الذين ظلموا اي علي القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جاني رجل علي ان رجل بدل من الضمير
في جاني لا فاعله وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي
التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوي تقدير
كونه مؤخرا في الاصل علي انه فاعل معني فقط ثم قدم ولو لا انه اذا
انتفي التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف
فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا
يرتكب الا عند الضرورة وهو في المنكر دون المعرف ثم قال
وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني

على ما

علي ما مر ان معناه رجل جاني لا امراة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما علي
التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد
المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهر الخبر لكلب
بهره ولا يفزعه واما علي التقدير الثاني اعني تخصيص
الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي
موارد استعماله قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل
عند قصد الافادة ان المهر شر واحد لا شران وهذا
ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه
بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول
الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل
كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعني شر فظيع اهر
ذا ناب الا شر اي الاشر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي
التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله
نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير
لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعني الحصر حيث تاولوه بما

واذ قد وضح الامر بتخصيصه اي بالحصر ...
ما اهر ذا ناب الا شر ...

من قطع الامر فظاعة فهو فظيع

عظيم

لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب

عجوز تشهى ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر
تروح الى العطار تبغى شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر
وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر

أحرز ذا ناب الاشر ولقايل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتعظيم ليحصل التوجيه لا بد من اعتبار كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر
فيتاتى التوصيف والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتداء
كالمعرفة فلا يصح منها ارتكاب ذلك الوجه البعيد
كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا ولا مدفع
لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير
في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم
بل من الوصف بناء على ان التقديم بالوصف عنده يدل على نفي
الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
مع عدم تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى
ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه
السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي و
المعنوي كالتاكيد والبدل سواء لا يقال الفاعل لا يحتمل
التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن
العايذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع

في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولى وان لم يبقيا على
حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان
فيجوز تقديم المعنوي دون اللفظي بحكم
ص

التقييد

تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه
ضمير فلا ويجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم وكذا
الاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض فكما
يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما
التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو
واقع كالتاكيد في قوله بيت بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر
والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه
وبيت الحماسة لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحيا
بعدهم من شدة الكرب اشتكيت لاشكاني وساكنه
قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر نحو
انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو
قام عند قصد التخصيص ليس مبتدا عند السكاكي
بل هو تاكيد اصطلاحي متقدم والجملة فعلية وكذا
رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع
حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا
الطير في قوله والمؤمن العايذات الطير عطف بيان للعا

يذات

لاموصوفا واتفقوا على امتناع ما جاني الا اخوك احد
بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا
محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدا قايم هنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك
الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان
يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لكلاله قوله قبل
المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له
لان المحاق اخر الشهر واخره يدل عليه ١٢
ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على
جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط
والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة
انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على
المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة
على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا نسلم
انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل
جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره
اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي في شراهر ذا ناب من
التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد

من التنكير

من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
يستلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه
البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير
انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فيه فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا
انما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة
وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون للحصر مستفادا
من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما
يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد
التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف
المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة
او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر
لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا كيف والشيخ
عبد القاهر قدره شر لان المعنى الذي اهره من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من
قبيل هو قام زيد قايم في التقوي لتضمنه اي قايم الضمير
مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت
وانت قايم يقرب دون ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتفاوت

في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو
قايم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معني قوله وشبهه اي شبه
السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة
عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة كما لا يتغير
الخالي عند الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد
يتصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب علي
انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته
للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل علي امرين احدهما
المقارنة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه
الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفي ما
فيه من التعسف ومن اراد هذا المعني فليقرا وشبهه
بالجر عطفا علي تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة في صلة الموصول
وانما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا
عدل به الي صورة الاسم كراهة دخوله ما هو في صورة لام التعريف
علي صريح الفعل ولا نحو رجل قايم مع الضمير معا مختصها
اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا
قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها

للحاكي

لانه لما جعله معولا لتضمنه بانه مفعول معه فهم منه انهما علتان لشي واحد فبعد ذلك جعل احدهما علة للشي والآخر علة للآخر تعسف وقيل وجه التعسف هو اشتمال قوله ويقرب علي امرين وكل من قوله لتضمنه وتشبهه علة لكل منهما وليس في اللفظ دليل علي هذا الامر

للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولي فبان جعل
قريبا من هو قايم في التقوي واما الثانية فان لم يجعل جملة
ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد
والاعراب في قايم من زيد قايم بناء علي شبهه بالخالي لوجب
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الي الظاهر نحو زيد
قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند
الاسناد الي الظاهر والمضمر قلت جعل تابعا للمسند الي الضمير
وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معني قوله في المفتاح واتبعه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا العارف
المسند الي الضمير عارف المسند الي الظاهر فحكم بانه مفرد
مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في
الافراد اذا اسند الي الظاهر مفردا كان الظاهر او مثني
او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام
ومما نرى تقديمه علي المسند كالازم لفظا مثل وغير اذا
استعملا علي سبيل الكناية في مثلك لا يبخل وغيرك لا
يجود بمعني انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو
مثل الامير حمل علي الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس
ينخدع اي الامير حمل واما انا لا انخدع فالاول كناية عن نفي الفعل

اي المثل في الايجاب والنفي

أو نفيه عن المخاطب بل عن من اضيفت اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن يسد مسدك ومن هو على اخص اوصافه
او نفي عنه واريد به من كان على الصفة التي هو عليها كان من
مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل
كذا لام الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير
في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي عن غير
المخاطب مثلا يتبين للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا
بد له من محل يقوم به وكذا اذا اثبت الانخداع للغير من
غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب
الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية
ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير
لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جنى
وانا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتندم فان التقديم
ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال

اعتبر هذا القيد لانه لو لم يعتبر لم يصح الشرطية لجواز ان يكون اثبات الانخداع للغير مع القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع فلا يلزم منه ان يكون من سلب عنه هو المتكلم لجواز ان يكون انسانا آخر

كون ذلك

63

كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي
لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول لمن ضربني من غير ذنب اي
ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه
انا لم افعله هذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية
ويلزمه فيه من فليتبين له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون
التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان تمامهما من
الكناية المطلوب بها نفس الحكم بطريق الكناية لما سيجيء والتقديم
لكونه مفيد التقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة
وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز
ومعناه ان مقتضى القياس ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة لغه
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم الذي لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام
وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما
هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا
عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه
المسوّر بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال

على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه
لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم
ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو
ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن
التقديم مفيد العموم النفي والتاخير مفيد النفي العموم يلزم ترجيح
التاخير على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعماله كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى
لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل تمسك في
اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
والمناسبة والا فلا يثبت النفي بالاستدلال وبيان الملازمة
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة

لان العامة وهو كل في الاول دخل على النفي فيكون النفي عاماً والنفي في الثاني دخل على العام فيكون العموم منفياً لان النفي في الكلام يكون راجعاً الى القيد ان وجد القيد ٥

وهو النفي عن جملة الافراد في التقديم والنفي عن كل الافراد في التاخير ١٢

لان كونه كثير الاستعمال موقوف على التتبع ١٢

٤٦

اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف
السلب قد جعل جزء من المحمول لا يقبل عنه ولا يمكن تعدين
الرابطة بعينه بما يثبت للموضوع هذا المحمول المركب من
لان وضع لم لدخوله على الفعل ١٢
الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة
محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة و
لهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية
اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود
الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم
من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه
عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق
لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي
في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان
صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما ان يكون الحكم منفيا عن

واما اذا لم يكن الموضوع موجوداً فالسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة ١٢

بعض من الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى
اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان
قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل
فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة
وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل
فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير
يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي بصريحها نفي
الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة
(عند المنطقيين)
الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه
(اى هذا العامل)
فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير

العبارة الظاهر ان يقال بمفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد ولا ينافي رفع الايجاب الكلي الذي هو رفعه عن جملة الافراد ولكن يستلزمه لانه يحتمل عن جملة الافراد جنين

يعني لابد لعليه دلالة البراهين فلا يستلزم ذلك

اى حال كونه نكرة منفية

مصدرة

مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد للعموم
النفي واما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم
(اى النكرة التى)
في المنفي انما هو النكرة التي يفيد الوحدة في الاثبات واما
(نحو لم يقم انسان)
التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند
ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم
انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلنا عليه لفظ كل وقلنا
لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان
التقدم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس و
ذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة هذين المعنيين فعند
انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة

اذ لو كانت مصدرة ومثل هذه الصورة لكانت السالبة جزئية

اى في دليل القائل وهو انه يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس

الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن
كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو
لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى لا الاسناد
اليه اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا
اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا
للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك
لان النفي عن كل من الجملة في كل انسان لم يقم وعن الجملة في
لم يقم كل انسان انما افاد حينئذ نفس الاسناد الى كل لا
شيء اخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان
حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت
النفي عن كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا اشتملت كل
على الثانية على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم

كل انسان

كل انسان نفي الحكم عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا
بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
واذا لم يكن تاسيسا فلم جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم
كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد
التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا
للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة
لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا
لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط
لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل
النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون
كل في قولنا لم يقم كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة
الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكرتم بالكلية

وهو لو لم يكن التقدم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس

لان تعميم السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الكل

ان نفي الحكم عن المحمول اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين
والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فيحمل عليه
تاكيدا وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل
فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن
جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا
المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن
كل واحد من الاجزاء الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال
السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لا ادلة
المطلوب كيف وقد تقرر ان المهملة هي التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يتبين فيها
ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر
ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية
دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النفي مما قد
بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد ولا بد لهذا البيان من شيء يدل

عليه ضرورة

٦٣

عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب
الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما
يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك
نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة
القضية او كون الموضوع نكرة متعينة او ادخال النفي عليه
سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال
في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما
وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في كلام العرب
قال عبد القاهر في بعض ان كلمة كل تارة يكون لشمول
النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي
بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا
وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب: ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غيره فعل نحو قولك
ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية والتميمية
او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخله في حيز
النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخره والمعنى او
جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز
النفي والتاخر عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي

اعلم ان الترديد المذكور غير جائز لا محالة اذ لو
جعلت المنفصلة حقيقية او مانعة الجمع اما اذا
جعلت مانعة الخلو فالترديد بين العام والخاص
جائز لكنه مستقبح ولذا قال فلا يكن عطف
عليه باو ودون ان يقول فلا يجوز عطفه ١٢

فلا يرتفع انه عليه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المتاخر عن
اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم ضرب وما جاء
كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل تمني
المرء حاصلا فان خصصت المتاخر باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول
المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري
... ان القسمان واما ما كان فالكلام لا يخرج عن تقسمت ونما
وقع فيه لتغيره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز
النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها
على الفعل المنفي العامل فيه فانه موحش يقدر لان مرتبته
المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخر
بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي
ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل ما يشعر به
المثال المذكور والمعنى ان اخرت عن اداة النفي المعتبر
الداخلة على الفعل العامل فيها وجعلت معمولا للفعل المنفي
اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاء القوم كلهم وما جاء
كل القوم ونحو التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك
متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدما نحو كل
الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد

اعتمادا على ما سبق من جعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما
لا يتقدم معمول عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في
النحو كذا اذا وقعت مجرورا لفظا نحو مررت بكل
القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك نفي جميع هذه
الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل
الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض او تعلقه به
بما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل
او الوصف الذي عمل عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل
ما كل القوم كتب وما كتب كل القوم وفي الوصف ما
كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة
لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا
كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض
ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف
المعمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو كل الدراهم اخذها انا وما
اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض
متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب ...

ومنها دة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا
وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان
بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصح
ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل
مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف
مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا لان لم
يكن داخلا في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا
ولم يقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما
اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول
النبي صلى الله عليه وآله لما قال له ذو اليدين اقصرت
الصلاة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
وقوله اي على عموم النفي وشموله كل فرد فرد قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع
كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب
قال المصنف في اثبات المطلوب بالحديث وشعر
ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما

على الابهام

على الابهام في المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما
ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما
لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان
يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي
انه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن
قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا
له انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب
الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما
الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيه اذا لم
يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية
نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا مما يكسر له
وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه
هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع
غير مفيد لم يعدل الشاعر عن النصب الشايع
الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة
ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها
مفعولا وهو ممتنع لان كل لفظا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل

في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت
كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في
قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الوقع في كلهن على الابتداء
وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه
اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه
ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم
يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا
لما تقدمها مما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول
والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى
المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم
استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها
في الصورة عما هي لها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع
والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه وانما تاخيره
فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا
الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير كله على مقتضى الظاهر من الحال وقد
يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال

اياه

اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام
هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل
معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في
نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم
العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره
بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في
اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص
بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير
الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل
في الاجمال والابهام ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله
بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو
من هذا الباب في احد القولين اي قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما قول من يجعل
المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم
رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون

لان الابهام معتبر في باب افعال المدح والذم ١٢

اي هذا باب وضع المضمر موضع المظهر ١٢

الضمير عايدًا الي المخصوص وهو مستغن عن تفسير فان قلت
لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان و
نعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في
وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له
حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز
(اى تميز هذا الباب ١٢)
ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا مبهما
غير بارز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع بمشابهته
لاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الي
انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من
التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا
(اى كون تقديم المخصوص نادرا)
الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون
التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى
ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل
كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان
او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر
وتانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير
فضلة نحو هي هند مليحة وفائدتها الاتمام الا ايصا لقصد
الي المطابقة لا الي انه راجع الي ذلك المونث ولم يسمع نحو هي

اى لوكان الضمير عايد الى المخصوص ١٢

اى باب افعال المدح والذم ١٢

اى من خواص افعال المدح ١٢

ونحو نعم رجلا السلطان ١٢

الامير

الامير بني عرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا
ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع
سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل لوضع
المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك المضمر
اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس
من التشوق الي معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لما يحصل بسهولة لبعد
مقاسات التعب ومعانات الطلب لان في القلب
محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط
ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال
هو الذباب يطير قالوا وهذا اعني قصد الابهام
م ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام
تقديم ضمير الشان وهو يقتضي التزام تاخير المخصوص
في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جد وشيخ الحي خالك نعم خالا

المخصوص المتقدم

وهو المخصوص مقدم على نعم ١٢

وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير
في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
ضميرًا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم
بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر
لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقلا
الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا
يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام
رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان
كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال
العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل
في الرجولية وكم جاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم
النحرير المتقن من نحر الامور علما اتقنها زنديقا كافرا

الرواق سقف في مقدم البيت والرواق ستر يمد دون السقف

ومن النجوم جامد قلايد ونطاق

اوله
سبحان من وضع الاشياء موضعها
وفرق العز والاذلال تفريقا

وفي هذا المعنى قال علي عليه السلم
فكم اديب عالم راجح النهى
ذو عدد ولا عدا ولا عات
وكم جاهل وسع الله رزقه
ذلك فضل الله يوتيه من يشاء

نابيا

نابيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذا
فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام
مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز
هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع
وقد يقال ان الحكم البديع هو العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عيانه
عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي
ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على
كمال العناية اي او التهكم بالسامع والمراد به كما اذا
كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس
او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا

بالتحذيب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعالى
اي اظهرت العلة والمرض كي اشجي اي احزن من شجى
يشجي على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال
شجاني هذا الامر اي احزنني ومابك علة تزيدين
فتيلي قد ظفرت بذلك اي بعتلي بالموعتين بمرالادعاء
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه
باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي تمكن
المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد
من صمد اليه اذا قصد لانه الذي يصمد اليه في الحوائج
ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في
وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير
باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق
نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او
ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا للمامور
يدعوه الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية

فادخال

فادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
امرك بكذا مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر
مقام المضمر لتقوية داعي المامور ومن غيره اي من غير
باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة وقطع
الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله
من تقوية داعي النبي عليه السلام والصلاة الى التوكل
عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
وسائر صفات الكمال او الاستعطاف اي طلب
العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا
مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك
اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا
العاصي على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ
انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله
تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله
وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء
الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي يوجب الايمان به

بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كاينا من كان انا او غيري اظهار للتصفه وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا
القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي
العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون
الغيبة باسم مظهر لا بضمير غايب والاول اوفق بقوله
بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى
الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في
الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله
مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي
ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او بضمير غايب او بالجميع على معنى سواء كان في
المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام
ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من
تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني

التفاتا

التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله
او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى
التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان
على العلوم الثلاثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما
خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من
الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب و
الغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه
الى الآخر فهو التفات لانه تقدم ان في قوله ليلك
التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي
بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلاث التكلم والخطاب
والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر
منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون
التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى
الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق
وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارا تهم ان الالتفات

هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة
الى اسلوب آخر منها بترقبه المخاطب ليفيد تطرية
لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التفسير اشياء ليس من الالتفات منها
نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي
فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر
عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا
رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا
بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها
تكرير الطرف الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا
وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها
نحو يا من هو ثالم حقوقي في هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له
في هذا الفن ونحو قوله ٭ يا من يعز علينا ان نفارقهم ٭
وجداننا كل شيء بعدكم عدم ٭ فان لا التفات في ذلك
لان حق العايد على الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام

بعد تمام

بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم
وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ومما يستولى بعض الاوهام
من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس
آمنتم فليس بشيء فان المنادى وفي قوله انا الذي سمتني
امي حيدرة كان القياس سمته حتى يكون في الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصود في احياد
عن نفسه وكان الاخير هو الاول لم يبال برد الضمير
على الاول وحمل الكلام على المعنى لا منه من الالباس
وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال
لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد
عطف على قوله لولا اشتهاره
لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في
كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه
من اياتنا فمن قرأ بيا الغيبة فيه التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا
ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته ٭
وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور بعض منه
بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر
عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى

رفعه بالواو وعند البعض رفعه ونصبه وجره بالياء ١٢

الظاهر التعبير عنه بطريق فعدل الى الاخر وعند الجمهور
مختص بالاول فكل الالتفات عندهم التفات عنده من
غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد
وذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود
في الصحاح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه
عوار وعاير اي غمصة تمضها وباتت له ليلة من الاسناد
المجازي كصام نهاره فانه الالتفات في البيت الاول
عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات
الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ
القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات ناظر في ان
مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل ... احدها
في بات والاخران في جاءني احدها باعتبار الانتقال من
الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات
او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى
الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار
الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما

يكون

يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد
اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها
وعن الثاني انا لا نم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه
حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه
الكلام كما في قوله هل يزجرنكم رسالة مرسل
ام ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولاكم
وقوله يكرّ اصلحي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير
حيث لم يقل ذاكما مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني
واليه ترجعون مكان ارجع وان قلت ترجعون ليس
خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن
المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا
تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع
هو المخاطبين فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون
واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من
خلاف مقتضى الظاهر قلت وجرى اللاحق على سنن السابق

بق

وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من سما جآني وقد
قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان
الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر
وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه
نظر لان مثل ترجعون وجآني في الاية والبيت التفات
عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما
انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير
السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره
ثم الحق انه ينحصر في خلاف المقتضى وان مثل ترجعون
وجآني من خلاف المقتضى على ما حققنا ﴿وَإِلَى الْغَيْبَةِ
إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ مكان لنا وقد
كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في
الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب
وتواضعا من المتكلم ﴿وَمِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ﴾
قول علقمة بن عبدة ﴿طَحَا بِكَ﴾ اي ذهب بك ﴿قَلْبٌ﴾
في المخاطب ﴿فِي الْحِسَانِ﴾ متعلق بقوله ﴿طَرُوبٌ﴾ او لـ
المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان

حيث قال لانتقال الالتفات عنده خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر ١٢

لان من الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري الا حق على سنن السابق ١٢

جواب سوال وهو ان الاية كيف يكون من الالتفات والحال ان المعبر عنه في الاول الجمع وفي الثاني مفرد فاجاب بقوله وقد كثر ١٢

وفايده الالتفات في هذه الصورة ازالة الاحتمال لان قوله انا اعطيناك ليس صريحا في ان الاعطاء من الله وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم فلما التفت اندفع الاحتمالان ذكره الامام في التفسير الكبير ١٢

ونشاط

٧٧

ونشاط في مراودتها ﴿بُعَيْدَ الشَّبَابِ﴾ اي حين ولى الشباب
وكاد ينصرم ﴿عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ﴾ اي زمان قرب المشيب
وانما قاله على الهجو ﴿يُكَلِّفُنِي لَيْلَى﴾ فيه التفات من الخطاب
الى الخطاب الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه
مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها
او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة
الى الخطاب وقوله طحابك فيه التفات آخر عند السكاكي
لا عند الجمهور ﴿وَقَدْ شَطَّ﴾ اي بعد ﴿وَلْيُهَا﴾ اي قربها
﴿وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ﴾ قال المرزوقي عادت
يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود
اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل ﴿وَإِلَى الْغَيْبَةِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ
بِهِمْ﴾ مكان بكم ﴿وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ
الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ مكان ساقه ﴿وَإِلَى
الْخِطَابِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مكان اياه نعبد

ذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك
نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث
الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد
مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير تمنى بالله ليس له
شريك ومن عند الخليفة بالنجاح ؛ اغثني يا فداك ابي
وامي ؛ بسيب منك انك ذو ارتياح ؛ فانه ليس من الالتفات
في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب
بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور
فقول ابي العلاء ؛ هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع
في اولاك الوك ؛ فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في
يزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى الرسالة فهو كقوله انه
اضرب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم
بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على
معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية
له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله
تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا

صرف الله

صرف الله قلوبهم وفي كلامهم تقصم الفقر ظهري والفقر
من قاصمات الظهر وفي قول جرير ؛
متى كان الخيام بذي طلوح ؛ سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها ؛ بفرع بشامة سقي البشام
والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه
شيء فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع
الى مقصوده كقول ابن مياده ؛
فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ؛ ولا وصله يصفو لنا
كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن
الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل من
اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا
واحداثا من تطرية الثوب لنشاط السامع واكثر
ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد
تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به
بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان
العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك

العبد ٢٩

الحقيق بالحمد من نفسه محركًا للاقبال عليه على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع فالمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوته مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهو غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم

الكلام

٧٩

الكلام ويكون العبادة له لذاته وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف

اي ثانيا انه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش و
يستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم المنيب
واليه معاد العباد فانصرفت النفس الكلية اليه
لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب
تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوما
التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا
في قلبه بحيث يراه ويشاهد حال العبادة فيه
تعظيم امر العبادة وانما ينبغي ان يكون عن قلب حاضر
كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد
عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه
فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما
يترقبه بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير
للتعدية في بحمل السببية والمعنى ومن خلاف مقتضى
الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي يصدر منه كلام
بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب على
خلاف ما اراده تنبيها له على ان اي ذلك الغير هو

فقايده الالتفات على قول ان ر ح كانت هذه اشياء احد
كون المدعو معلوم التحقق عند العبد والثاني تعظيم
لامر العبادة والثالثة ينبغي ان يكون العبادة عن
قلب حاضر ٥ ٣

يعني اورد المصنف عدة اقسام من خلاف
مقتضى الظاهر في احوال المسند اليه و
ان لم يكن من مباحث المسند اليه ١٢ ٤

تلقي المتكلم
من اضافة المصدر الى المفعول ... تلقي شيء اودون
المخاطب ١٢

الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج
وقد قال له الحجاج حال كون الحجاج متوعدا اياه
لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على
الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد
الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان
حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه
الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه
من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان
الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد
فجدير بان يصفد اي بان يعطى المال ويهب من الاصفاد
لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده فقال
الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا
خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف
مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير
ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله

والشارح القمي (والانام القفم)

وان قلت كان المناسب بعرض الحجاج ان يقول
لا حملن الادهم عليك لا ان القيد يوضع على الرجل لا
بالعكس قلت انه من قبيل القلب وقيل شبه القيد
الموضوع على الرجل بالمركب وطوى ذكر المشبه به فدل
عليه بالحمل الذي هو لازمه ١٢

أي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يَسْأَلُونَكَ
عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ سألوا عن
السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط
ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال
ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها
الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته
وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق ان يسالوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم
به غرض وكقوله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا
أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَ
الْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ سالوا عن بيان ما ينفقون
واجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو
السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها

قوله فان الجواب المطابق في الظاهر ان نور القمر مستفاد من الشمس بحسب قربه وبعده منها فلذلك اختلاف اشكاله بالزيادة والنقصان والاستواء ١٢

الاية الاولى مثال لما فيه تنبيه على ان غير ذلك السؤال اولى بحال السائل وهذه الاية مثال لما فيه تنبيه على انه المهم بحاله ١٢

قال اهل التفسير فان صدقة قبل فرض الزكوة ١٢

وكل ما فيه

٨١

وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكرهذا على سبيل
التضمن دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر
التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
الوقوع نحو وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَمَنْ فِي الْأَرْضِ بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما
كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وَإِنَّ الدِّينَ
لَوَاقِعٌ ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله
تعالى ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ اي يجمع الناس لما
فيه من الثواب والعقاب والحساب فجميع ذلك وارد
على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل
والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي
والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع
يجمع من غير تفرقة الا ان ولا دلالة الفعل على الاستقبا ل
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض و
بالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على
مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن

قيل المراد بالاية صدقة التطوع وقيل منسوخ بفرض الزكوة

هكذا في النسخ والصواب تفرع بعد تفرع ١٢

الدين الله والدين الطاعة والدين الجزاء والدين الحساب وبها المراد والدين الداب يقال ما زال ذلك دينه اي دابه وعادته

قوله نعم ولكن فيهما من الدلالة قول والكلام بعد جعل النظر الى ... وانه تفرع ... الفاعل والمفعول اخرى ... للاعلاف ... سيدنا

قوله فان شئت ... الا فيهما من الدلالة على تمكن الوصف و ثباته ما ليس في الفعل فوازن ١٢

أي حال ذلك السايل او المهمة له كقوله تعالى يسألونك
عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن
السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيطة
ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال
ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها
الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته
وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم
به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى و
المساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون
واجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو
السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها

فان الجواب المطابق في الظاهر ان نور القمر
مستفاد من الشمس بحسب قربه من الشمس وبعده
منها فلذلك اختلاف اشكاله بالزيادة و
النقصان والاستواء ١٢

الآية الاولى مثال ما فيه تنبيه على ان غير ذلك
السؤال اولى بحال السائل وهذه الآية مثال
ما فيه تنبيه على انه المهم بحاله ١٢

قال اهل التفسير فان صدقة قبل فرض الزكوة ١٢

وكلما فيه

٨١

وكل ... على سبيل
التضم... تقى الظاهر
التعبير ... على تحقيق
الوقوع ... في السموات
ومن في ... سيما
كلام الله ... عن
المستقبل ... الدين
لما يقع و... كقوله
تعالى ذلك ... ناس لما
فيه من ال... ذلك وارد
على خلاف ... ن اسم الفاعل
والمفعول ... معنى الماضي
والحال وحب... عنى مجمع
مجمع من ع... الاستقبا ل
بحسب ال... عارض و
بالجملة اذا ك... ارد على
مقتضى الظا... هلة
على تمكن الوصف ... س في الفعل وان بشت فوائد ن

ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سكوتا عن ما بعده انما
في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو و
بكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعدها
من القصر مخصوص وقد يقال ان انما
لاثبات الجزء الاخير مما بعده ونفي ما
سواه اي لاثباته على صفة مع نفي ما سواه
وهو تكلف

قيل المراد بالآية صدقة التطوع
وقيل منسوخة بفرض الزكوة

هكذا في النسخ فالصواب فيقع بعين يقع ١٢

الدين الملة والدين الطاعة والدين الجزاء والدين
الدين الحساب وبها المراد والدين الدأب
يقال ما زال ذاك دينه اي دأبه وعادته

قوله نعم ولكن فيهما من الدلالة الى قول والكلام
بعد مجمل لطرز قول قد يدل بعبارة الجواب لعبارة
اخرى مع ضمنها واندفع النظر عنها وهي قول
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول ح
سعد لله

قوله فان شئت تعرف فان شئت شاهد لعل
الا فيهما من الدلالة على تمكن الوصف و
ثباته ما ليس في الفعل فوازن ح

أي حال ذلك السائل او المهمة له كقوله تعالى يسألونك
عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن
السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيطة
ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال
ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها
الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته
وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم
به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى و
المساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون
واجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو
السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها

وكلاما فيه

فان الجواب المطابق في الظاهر ان نور القمر
مستفاد من نور الشمس بحسب قربه وبعده
منها فلذلك اختلاف اشكاله بالزيادة و
النقصان والاستواء ١٢

الاية الاولى مثال ما فيه تنبيه على ان غير ذلك
السؤال اولى بحال السائل وهذه الاية مثال
ما فيه تنبيه على انه المهم بحاله ١٢

قال اهل التفسير فان صدقة قبل فرض الزكوة ١٢

٨١

وكم … هذا على سبيل
الـ … مقتضى الظاهر
الـ … ـها على تحقيق
الو … ـن في السموات
وَمَ … الامر لا سيما
كلا … التعبير عن
المـ … وان الذين
لَما … ـغوب كقوله
تعالى … الناس لما
وفيه مـ … جميع ذلك وارد
على خلا … ـكل من اسم الفاعل
والمفعـ … ـون بمعنى الماضي
والحال … ـع بمعنى مجموع
مجمع … ـمل على الاستقبال
بحسـ … ـب العارض و
بالجمل … يكون وارد على
مقتضـ … ـا من الدلالة
على تمكـ … ـل وان شئت

قيل المراد بالاية صدقة التطوع
وقيل منسوخة بفرض الزكوة

هكذا في النسخ فالصواب فيقع بمعنى يقع ١٢

الدين الله والدين الطاعة والدين الجزاء والدين
الحساب وبها المراد والدين الداب
يقال ما زال ذاك دينه اي دابه وديدانه

قوله نعم ولكن فيهما من الدلالة الى قول والكلام
بعد محل النظر اذ قول قد يدل بعبارة الجواب لعبارة
اخرى مبنى خبر منهما واندفع النظر عنها وفي قول
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول في
حقيقة

ل
ن

قوله فان شئت بعز فان شئت شاهد لعل
الا فيهما من الدلالة على تمكن الوصف و
ثباته ما ليس في الفعلي فوازن ١٢

بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك
ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لعثر على الفرق
بينهما **ومنه** اي من خلاف مقتضى الظاهر **القلب** وهو
ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة
اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة كقوله ٭ قفي قبل التفرق يا ضباعا ٭
ولا يك موقف منك الوداعا ٭ اي لا يك موقف الوداع
موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة
المعنى فيتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا **نحو عرضت
الناقة على الحوض** والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان
المعروض عليه ههنا هو الذي له ادراك به يميل الى المعروض
او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس
والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف
والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو
ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف
نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا

الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك
ام حمار اي بعد ذهاب السؤدد من الناس واتصفوا بصفات
اللئام حتى لو بقوا على هذا سنة لا يبالي احد ان منهم
الهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان
الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر
معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وحصل
المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالنزام
حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده
كعدمه فالمذكور المقصود بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل
العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي
مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها
بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على
ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في
الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف
كان ابوك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في

الاصل هو الامر والمعنى على انطبا كان امك مرجارا
لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون
حمارا فافهم وقبله اى القلب للسكاكي مطلقا
ايما وقع وقيل انه انما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في
المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل وردّه غيره
اى غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا
لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف
قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة
متلونه بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا
كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي
لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه
وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون
السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
في الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه
العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج
عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن

ما يوهم

٨٣

ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة
بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينة
السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله
بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن
يستطاعا وللقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة
في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن
بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه
كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما
يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم
انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح
الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه
حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح
وذلك لان الجذع عبارة عن حداثة السن والقروح قدامته
فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف
الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام
غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل

فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب
لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه
اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشي الفيته وو
جدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت خلافها
جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان
ما قبله من الابيات يدل على انه جرح ويحد منه الدم
ولان فحوى الكلام الدلالة على انه جرح ولم يثبت اعلاما
بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر
في العواقب ورفض للتحرز حقا من المعاطب كذا
في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي
جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح
واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه
من تبتر النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا
ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من
لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت
جذع الاقدام قارح البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لا
لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه الامام المرزوقي رحمه الله وهو ان جذع البصيرة حال

من الضمير

من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على
بصيرته التي كان عليها اولا ولم يعرض لرأيه ثلم في
الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح
الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب و
ذلك لانه وصف المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت
من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى
لم يتبدل في الاقحام ولا غلب في اختياري التطرق
والانحراف بل قد صار اقدامي في الجواب قارحا
لطول ممارستي وتكرر مباراتي ه الباب
الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في
حذف المسند اليه ولما تراه في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه
اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق
الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه اتى به
لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا
يؤتى به كقوله اي قول ضابي ابن الحارث البرجمي
ومن يك امسى بالمدينة رحله ه فاني وقيار بها لغريب

في الاساس المأتي حمله في منزله وما وله وقيار اسم فرسه
ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع
من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب
وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث
في الظاهر مع ضيق المقام بحسب التحسر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده ولا امتناع
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون
العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما
خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره
والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره
ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد
التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في
غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب
وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزيدا على قيار في التاثر
عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى
الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا

٨٥

مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا
الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى
ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
الاية فقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف
جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا
محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم
غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح
فما الظن بغيرهم وهنا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
هذا صالح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر
كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على
ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده
من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت
ووالدي مرفوع بالابتدا والخبر محذوف قال المرزوقي
في قوله فيا فهم عن كيف وايت جوده وقد كان منه البراء

والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتدا على تقدير التاخير والمعنى
كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ان هذا المبتدا
في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا والمحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه برا
وو الذي ايضا برا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا
مترعا ليكون من عطف على المفرد كقولنا كان زيد قايما
وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا **وقولك زيد منطلق وعمرو**
اي عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق
المقام **وقولك خرجت فاذا زيد** اي موجود فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق
الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر
بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى
حاضر او بالباب ونحو ذلك والفاء في فاذا مثل هو
للتشبيه التي يراد لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة
زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا

هو فاجات

٨٦

هو فاجات فح يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون
العامل فيها هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضافة
الى جملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان
يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والنهر لتقديمه
لمناسبتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا
زيد بالباب اذ لا معنى كقولنا فالمكان زيد بالباب
قوله اي قول الاعشى **ان محلا وان مرتحلا** وان
في السفر اذ مضى مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومهلا اي بعدا وطولا اي **ان لنا في الدنيا حلولا ولنا
عنها** الى الاخرة ارتحالا ان في السفر الذين قد توغلوا
في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف
المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق وقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل
مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال
عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز
لانها الحاضنة له المتكفلة بشانه والمترجم عنه وايضا

فيه ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعدما
مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال
وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو
حذف خبر ان المكرره ظرفا ولم يقصد انه بدون الضيق
فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة
ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملك الاول
وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه
الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا
الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما
صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم
فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا ايضا على ان
يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد العامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما
يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس

اى حذف تملك فى تملكون الاول ١٢

هم المختصون بالشح المتتابع لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا
والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو
مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون
لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا
الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص مثله
فعلية فان انا ليس مبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام
صريح في مناقضته فهو حجة عليه وقوله تعالى فصبر
جميل يحتمل الامرين حذف المسند والمسند اليه
اي فصبري جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير الفائدة لامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر
الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف
المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق
الكلام للتمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر
الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل
من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله
على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام

وذلك لكون المصدر فعلا للمتكلم منسوبا اليه كما في حال المصدر ١٢

الضبر بقرينة حالية على حذف المبتدا وليس المبتدا
موافق له دون الخبر على خصوص حذف الخبر اعني جمل
قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجه القرينة
شرط الحذف فح لايحون الحذف اصلا والقرينة ههنا
هي اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر
خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة
وايضا يرجح حذف المبتدا بقراءة من قرا فصبرا جميلا
بالنصب لان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل
في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا
معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم
من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس
المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لاتقولوا
لنا او في الوجود الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه
ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا
اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ومرتبة قيل هم ثلاثة
فيدو ... ا ... المفتاح وقد يكون حذف المسند

بتأ

٨٨

بناءً على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقوله ازيد
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو
او ام عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان اشتركتا
في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدير
على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام
عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام
عمرو عندك او عندك عمرو قام منقطعة
لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد
بعد ام وما اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع
القدرة على المفرد احتراز على نحو الفعلين المسندين
في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وقام زيد ام
قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة
ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد
للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال

انقطاع والمراد الاتصال ١٢

كثير

محقق

نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله

اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند
تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا
عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف
فعل والمفعول المذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر
لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل على الاصطلاح
فممنوع بل لا منعى له وان اريد ان السؤال عمن فعل
الفعل وصدر منه فتقديره مبتدا كقولنا الله
خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على
ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل
في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم حمل الاولى انه مبتدا والخبر
جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال جملة
اسمية لا فعلية انما هو عن الفاعل لا عن الفعل
وتقديم المسئول عنه اسم والجواب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة
ثم ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن

سألتهم

٨٩

ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم او مقدر متكلف على محقق اي
لوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن
نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه
قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي
ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء
لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء
والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة
المعنى ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتي
اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة
وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح
واطاحته المطاوح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل
اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي
عدل عنه لاستحضار الصورة ذلك لامر الهائل وفضله

اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيًا
للمفعول ويرفع المفعول مسندًا اليه ثم يذكر الفاعل
مرفوعًا بفعل مضمر جوابًا بالسؤال مقدر على خلافه وهو
ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولًا
بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالًا ثم تفصيلًا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا
يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي
ليبكيه ضارع فقد اسند الى منفصل ولا شك ان الاسناد
مرتين أوكد واقوى ما ان الاجمال ثم التفصيل اوقع
في النفس فيكون اولى قد يقال ان الاسناد اجمالا في
السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل
المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال
قد اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا
وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون
معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكر الفاعل فيكون رزقا
من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه

مطع

للاسناد الفعل الا الفعل وتمام الكلام بم

٩٠

ادل بل الفصل ...

مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد
ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته منه
عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين
المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد
وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام
بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام
في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما
مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى
للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل
على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم
ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين
كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او
التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند

الا الاسم كعالم يدل على ثبوت العلم
من غير ان يتعرض ... علمه ولكن ...
زمانه وصدوره ... دوام ... ١٢

اليه كقولك زيد نعا وم الاسد عند قيام القرائن كسل
سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك حصول التعجيب بدون
الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند
واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغني عنه في
الظاهر **واما افراده** اي جعل المسند غير جملة **فلكونه
غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم** اذ لو كان سببيا
نحو زيد قام ابوه او مقيدا للتقوي نحو زيد قام فهو
جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي
بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر
وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة
نفس التركيب تقوي الحكم فحذف فاعل المصدر
فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك
او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق
المخصوص نحو زيد قام **وانما لم يقل** مع عدم قصد
التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص
نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت
هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيد ضرورة

تكرر

تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد
التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت
عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم
لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا
وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي
في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب
المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما
به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم
المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند
محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او
بنفيه عنه وللقائل ان يقول لا يصدق هذا
التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند
السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه
هو منطلق وانطلق لزيد بالنسبة الى زيد لا الجملة
التي وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت
منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لصاحب المفتاح
لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة

هذا جواب قول القائل

وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بان الحكم بمفهوم
لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد
من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت
له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في
الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت
بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل
ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي
افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا
ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق
ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق فهذا غلط ظاهر لان اللازم
مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم
منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد
السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه
ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من

هذا القبيل لا لحقائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم
منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه
تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو
رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف
سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق
ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به وفي الجملة عبارة
ان المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد
تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر منها
او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف
بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في
المثالين جملة فيحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء
لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار
الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول
مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال
واما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه

لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعًا به لم يصح التركيب
وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر الافراد
المسند هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما
مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا
ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ
من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند
فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيره
عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر
الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما
لا يكون مناسبًا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة
الترتيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل
بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت على مبتدا بعائد بشرط ان لا يكون
العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على
المبتدا ليس بعائد فنحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد

مسند اليه

مسندًا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد
ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به
وزيد ضربت عمرًا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا
اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد
اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع
الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي
بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفيًا عنه
مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق
اثبات ذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما
ويكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده ويطلب
تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي
لكون ما بعد ذلك المسند متعلقًا بما قبله بسبب ما
فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع
الحكم عليه بثبوته لمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد
بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما

جعل مبتدأ ابوه وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا
القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم
الفاعل او الفعل ليس مبني على شيء لما عرفت من تفسيره
والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
كالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا
منصوب ومعطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول
فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا
كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا
اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفي
انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان
المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك
لفظة اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب
الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا
ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه

فعل ولكن مثال الاول نحو عمرو ضرب اخوه
مثال الثاني نحو زيد ابوه منطلق ١٢

قد يكون

٨

٩٤

قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في
قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان
نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه
انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند
ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند
السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا
ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا
هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى
قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند
سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو
الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولا
واما كونه اي كون المسند **فعلا فللتقييد** للمسند
باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته

على تقدير ان يرجع الضمير الى المسند السببي ١٢

المضاف المحذوف ١٢

اي راجع الضمير الى قوله اذا كان المسند ١٢

اي على كلا التقديرين ١٢

ماضٍ وبعضها باقٍ فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه
بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا
فانه يحتاج الى نصها م قرينة واما الفعل فاحد
الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه
مع افادة التجدد الذي من لوازم الزمان الذي
هو جزء من مفهوم الفعل فتجدد الجزء وحدوثه يقتضي
تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار
الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها من بعض كقوله اي
كقول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو
سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف
القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم
اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم
شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني
ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني
الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت

وهذا التحقيق للعام لا للتقييد ١٢

باعتبار الوضع

والمقام

٩٥

والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما
اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف
الدرهم المضروب صرتنا هو ما يجتمع فيه الدراهم لكن
يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له
دائم من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق
فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم
على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد
ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر
من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد
والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق
يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء
المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا
واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه
ونحوه من الحال او التمييز والاستثناء فلتربية الفائدة

الثابت ١٢

من غير تقييد باحد الازمنة الثلاثة ١٢

فانه يدل على الدوام ايضا لكن بهذا من خصوصية المسند ١٢

الفايدة في الكلم ولازمها ١٢

وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص
وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة
كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به
ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون
الخبر ليكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من
هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة
اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان
النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في
الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر
ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك
الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال في الماضي
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف
بالكون اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا
معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى
في هذا المثال حكم الاستقبال لانه الحال التي لا ينفك النهار

الظاهر انه راجع الى التقييد ١٢

اخرا زعم الافعال العامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مصدرها ١٢

اى انها وضع الباب لتقرير الفاعل الخ ١٢

اضافة المصدر الى المفعول ١٢

وهذا نوع

٩٥

تحقيق

وهذا نوع اخر في كون هذه الاخبار مقيدة بهذه
الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها
اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او
عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او
عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على
زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به
او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر
على التكلم فيسول له منه عداوة وما اشبه ذلك واما
تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان
يكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده
به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف
الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل
في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان
الشرط قيد الفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان
تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان
عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك

وفيه احتمالين وهو ان الضمير في ايه يجوز ان يكون راجعا على قوله وان يكون راجعا على قوله او عدم ارادة

الكتار رساركمش ١٢

وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو
ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول
صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس
الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف
قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام وكذا لا ينقدم
عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك
واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها
اي نظرا الى ذاتها مجرده عن التقييد بالشرط لا مع
التقييد بناء على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها
عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه
الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط
الكلام اهل العربية بما يذهب اليه المنطقيون من
ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا
ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق و
تعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت

الشمس

الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب
وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء
لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك
على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق في
هذا المقام ان مفهوم الشرطية يختلف باعتبار
المنطقيين وغيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا
اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من
الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب

وقالوا انها تشترك الحملية في انها قول جازم موضوع
للتصديق والتكذيب فتخالفها بان طرفيها مؤلفان
تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان
احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان المقدر
النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة
خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين
فتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها
الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم
فلا يقع في كلام الله الا على طريق الحكاية او على ضرب من
التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت
كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط
ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جمع النحاة وصرحوا
بانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض
له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق

بين ان

يبين ان واذا وجه اشتراكهما في كونهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدمه
لا بالجزم به واما عدم الجواز بلا وقوع الشرط فمشترك
بينهما قليلا ما تل ولذا ذكره في المفتاح ان الاصل
فيهما الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا تنبيه
في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالله وقوع
وكذا قال انها في نحو ان لم اكرمك اياك كيف ترانى
مستقبلة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم
ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء
كونه اباك فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج
هذا المثال الى التاويل وقد بينها الفاضل الشارح
ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط
ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان
النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب
لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا
لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظ المو

صنوع

للدلالة علي الوقوع وان كان بالنظر الي المعني علي الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الي معني المستقبل مثل ان
نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسي الحسنة كالخصب والرخاء قالوا
لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم
سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسي اي يتشاءموا به و
ومن معه من المؤمنين حتي يقولوا هذا بشؤم موسي في
جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة اي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف
الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كانت تعريف الجنس
يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته و
اتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما
قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن
اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير
وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين
واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه
التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق

بين

بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح
اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع
بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا علي صاحب
المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم
انه اقضي لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به
العهد علي مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الي حصة
معينة عن الجنس والمفهوم ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر
فساد ما قيل انه اقضي لحق البلاغة لكونه ادل
علي فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة
الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة
غير قطعية الحصول وان اراد العهد علي مذهبه
بناء علي ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتي كانها نصب عينهم لفرط
الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضي

لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الي هذا المعني فهو اقتضته
تعريف الجنس علي مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح
العلامه من ان تعريف العهد اقضي لحق البلاغة
اما معني فلكونها ادل علي سوء معاملتهم لان الحسنه
هي الخصب والرخا فقد صارت لكثرة ورودها فيما بينهم
بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة
علي ان هولاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص
هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها
فهم اقبح الناس اعتقادا واسوهم معاملة ولا
يلزم ذلك في تعريف الجنس دعوي اذ ليس استحقاق
القليل كدعوي استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولي
دون الثانيه ولا ترك الشكر علي القليل كتركه علي
الكثير فانه قد يدل الاولي دون الثانية واما لفظا
فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة
فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعها من حيث هو جنس علي انا نقول انهم اذا ادعوا
استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنه فقد دخل
المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر علي الجنس تركه

علي المعهود

١٥٥

ممنوع

علي المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنه
ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول
اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة
هي الواقعة الموجوده لم يكن المراد مطلق الحسنة
كما هو المقدر وحينئذ يظهر فساد ما قيل انه اقضي
لحق البلاغه لكونه ابعد عن الانكار وادخل في
الالزام لكونها اشارة الي حاضر معهود لا يمكنهم
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة
المطلقة ويمكن الجواب بان معني كونها معهودة انها
عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخا
ومعني كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخا
من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في
كونه اقضي لحق البلاغه والسيئة نادرة بالنسبة
اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع
مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الي
الحسنة المطلقه ولهذا نكرت ليدل تنكيرها علي
تعليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذ

في السببية منكراً اي قوله فاذا مسّ الناس ضر دعانا و
معرفاً في قوله واذا مسّه الشر فذو دعاء عريض فان قيل
قلت واذا اما الاول فلنظر الى لفظ المس المبني
عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل واثبات
الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لتعديه عن الحق و
ارتكابه الضلالة لان فيه بلفظ اذا واما بني على
ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون
في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه
للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا
على الانسان اعرض ونأى بجانبه فتثبت بلفظ اذا والماضي
على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون
مقطوعاً وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلاً لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها
فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفاً من السيد
وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح
وينقض الليل افعل كذا فيتجاهل تولهاً وتضجراً او فيس على
هذا اولعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فما اذا

فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع
علمه بانه اباه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه اي التوبيخ
لتعيير المخاطب على الشرط وللتصور ان المقام لاشتماله
على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح اي ذلك المقام
من البراهين الدالة على القطع وهو طور الاعجاز والآيات ١٢
الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض بالمحال لغرض يتعلق
به كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم
القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحاً
اعراضاً او للاعراض او معرضين ان كنتم قوماً مسرفين
فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين
امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ
على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا
المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير
كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة
على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
اصلاً فهو بمنزلة المحال الذي عاد بحسب مقتضى المقام لا

يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة
كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام
دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم
به وقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
فلا يقال ان طار فان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول
ان المحال في هذا المقام ينزل منزله ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به
فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق
واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل
الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا اخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين او لتغليب غير المتصف اي

لان استعمال لو يكون في قطع الانتفاء فيكون المناسب في المخاطب كلمة لو ١٢

ثبوت كلام ١٢

حكاية عن مقال الكفار ١٢

بالشرط

بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فتقول
للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون
او لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين
يحملها اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير
ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل
الفرض لاشتماله المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله
وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم
لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل
الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وان هنا
لان عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلا يصح
استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب
في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول
ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص
المبرد والزجاج على ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال

وهو اعجاز القرآن ١٢

اي حين تغلب غير المرتابين على المرتابين ١٢

او للماضي

ب

وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة
كان على الماضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي
هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
الماضي وكذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه
يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي
قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا
تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط
ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض
مرتابين قطعا والبعض غير مرتابين قطعا جعل الجميع
كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هاهنا
نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب
في شيء ولا محيص عن هذه الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع
بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى
الكلام اولتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع

في الجواب عن الاشكال المذكور ايضا

به

به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمه والتغليب يجري
في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على
الذكور والاناث صفة مشترك المعنى بينهم على طريقة
اجرائه على الذكور بخاصته كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان
التغليب مما يوصف به الذكور والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي
كانت من القوم القانتين ناشئة اي كانت ناشئة
من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين لله ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة
لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغايب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه
كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر
والحسنين للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين

تغليب الاقوى على الاضعف ١٢

جعلين كالابوين ١٢

او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في
الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان
يغلب على الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا
فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان الابوين
والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري
عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على
الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للاخر في
اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا
تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الاعلى
الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف
فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين
الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في
اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا جميع باب
التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له
الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما

فان لفظ الشمس اخف من لفظ القمر فان وسط الشمس ساكن ووسط القمر متحرك ١٢

قال في ... ان المخالفة الظاهرة ... والصيغة و ... من جهة الهيئة ... الاوزان ... مثل ابوان ... بالكلية

وضع له

على

١٥٣

وضع له وتسير هذا جميع الامثلة السالفة والاتية ومنه
تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور
فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد
ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه
تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع
وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل
شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في
ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به
ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغايب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب
نحو انت وزيد فعلتما وانت والعمرو فعلتم قال
الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء
الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب
لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير
عطف او تثنية وجمع فانهم وفقا له تعالى فمن تبعك

فيه تغليبان احدهما ما ذكره وهو التغليب في نسبة العود وغلب فيها على شعيب اتباعه والثاني تغليب المخاطب الذي هو شعيب في الخطاب عليهم ... سعد نعم

واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه ... او لم يعهد في كلامهم تغليب الغايب على المتكلم اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على غيرهم بان ... والاسعد ان يحمل على تغليب العقلاء على غيرهم ... يراد بالواو الجمع ... شرح ١٢

بان قال وما ربكما او ... ربكم بغافل ١٢

فان جهنم جزاؤكم جزاء وهم جزاؤك وقال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه
الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة
لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص
بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون
ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص
بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ
واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم
اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها
ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في
هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم
خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما

فان التقوى بها العبادة ايضا ١٢

البث پراكنده كردن ١٢

صح ذكر

صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان
الانعام غيبة وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب
الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا
التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا
في الكشاف والمفتاح وغيرهما وللقائل ان يقول جعل
الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان
الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس
والخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا
التدبير حيث خلقكم ومكنكم من التوالد والتناسل وهيأ
لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش و
تدبير التوالد والانعام خلقها لكم منها دفء ومنافع
ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم
بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه والجمهور
جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب
الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا

والا قيل يذرؤكم واياكن

ويجوز في الميم الضم والفتح فاسم سمعت عن مبادي ١٢

مكنكم بتشديد الكاف والنون ١٢

الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع بها ١٢

لانها مع رجوع النفع في خلق الانعام الى الناس ١٢

جمعوه غير العقلاء ١٢

يجوز فيه التخفيف وهو المنزل ١٢

بعضه وبينه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فحمل
الكل فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما
تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره
معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما
يذكر تعليله بعده ~~ولكون تغليبا بعضه~~ اي ولكون ان
واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني
حصول مضمون هذا الشرط في الاستقبال متعلق بغيره
على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط
في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان
التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى
انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان
كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرطية والجزائية
فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض
الحصول في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل
الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل فتبيان تنبيه

ای الایذا جزاء الثواب والعقاب ١٢

فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ١٢

ان الجزاء لا يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه
لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل
فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا ولا يخالف ذلك
لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى ويعاد باعن
مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله
لفظا شاذ الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او
احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على
الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك
امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت
رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ
اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك
وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو
مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب

مما

كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء
نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها
لئيم وبغير ذلك قليلة كما في قول ابي العلاء شعر
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال
وقوله ايضا شعر
وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت جمر النفوس من حال
لظهورها ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل
اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار
كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة
في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
او لكونه عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل
وكذا جميع ما عطف بعده لانها علل لابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك
ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة

في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
وهذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار
الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك
الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار
الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم
على البغاء ان اردن تحصنا هي بلفظ الماضي دلالة
على توفير الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق
النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه
عند انتفائها اجيب عنه بوجوه الاول لا نم ان
التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه و
الاستدلال بانه انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه بل هو المذكور بعد ان و
اخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه
يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن
معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة لا ترى

ان قولنا ان كان هذا انسان فهو حيوان شرط وجزاء
مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي
بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب
ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لاخلاف في ان التعليق
بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم
يظهر للشرط فائدة اخرى فيجوز ان يكون فائدته في الاية
المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن الموالي على الزنا الثالث ان لا يمكن هوا
معناه تحريم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء
الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة
الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال
السكاكي اي للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى
احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين

من قبلك

بخلاف الشرط الاصولي فانه عدم لازم والجزاء ملزوم كالطهارة بالنسبة الى الصلوة ١٢

كان لعبد الله بن ابي ست جوار يكرههن على الزنا وضرب عليهن الضرائب فشكى بعضهن الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت ١٢ قاضي

والطلب عن الكف عن الاكراه يتضمن عدم ارادة التحصن

عام في الاكراه مطلقا ١٢

من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب
لمحمد عليه الصلاة والسلام وعدم اشراكه مقطوع
به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن
صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير
لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام
نوع من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو
قد ذكر جميع ما تقدم قال ونظيره اي نظير
لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال الماضي
مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما
لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اذ لو لا
التعريض لكان من المناسب بسياق الاية ان يقال
واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه

اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون

ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف
على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه
يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون ذلك
الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم
لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام
المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك
المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث
حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من
لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار
والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم
اي ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء
خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي
تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة
والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث
جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي
فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور

اي نصيحة محضة لا يخلطها الغرض ١٢

في الكشاف

١٠٩

في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم
مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان
يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز
عليهم من ازواجهم لانهم يبذلون الازواج دونه
وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادتهم ان يرتدوا وهم كفار المضاف لثقفهم والظفر
بهم لا يحول من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين
لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما
لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا
احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لاحتمال مادة المخاصمة وانتفاء
المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه يجوز انتفاؤهما الذي المصادقة بتذكر
ما بينهم من القرابة والمعارفة ولما نشاوا عليه من
قولهم اذا ملكت فاسجح فما تم انتفاء ودادة كفرهم
لا يسلم المشركون اتصافهم وان كان ممكنا محتملا

فان الزوجية للمصادفة ليس واضحة ١٢

لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف
شيء على جواب الشرط فهي على وجهين احدهما ان
يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه
نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت فهذا في
المعنى على كلامين اي اذا رجع استأذنت واذا
استأذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في
الاية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع
الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح
وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم
او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله ودوا عطفا
على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله
تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء قال الله
تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا

يعني ان الشرطية على الشرطية وغير كثير في الكلام ١٢

لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر
انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
واستبقاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يقال
ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه
كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام
لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم
فلا عداوة ولا ودادة للردة الى الكفر واما اذا
ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق
العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الردة
الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب
الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه
اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق ولو
للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا

في دفع السؤال وبيان الودادة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا ١٢

م بالحاء المهملة وكسر الطاء المهملة كذا في الصحاح

اي حاطب بن ابي بلتعة واصحابه من المسلمين ١٢

فلا حاجة الى التأويل بان المراد منه اظهار الودادة والعداوة ١٢

الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا
لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيه
اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق
عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء
والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف
مضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا
حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع
وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا
معنى لطيف شنع السكاكي على هذه العبارة وتعلل
عند المهرة من متفنني كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي
الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول

اعني الشرط

فالحكم ههنا هو التعليق المذكور في عبارة
المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول
عليه بقوله ما امتنع ويغني بالحكم ما يدل عليه
منه

تقديره معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء
مخاطبك من حيث انه ممتنع منه

اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا
او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات
وبالعكس وهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع
عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني الثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب
لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنهار وطلوع
الشمس للاشراق فان انتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه
يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا
يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد
لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة

فلا يكون نظرا الى السبب كما قال
ابن الحاجب لجواز ان يكون الشيء
اعم ١٢

كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او
غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم
وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس
فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع
لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لا امتناع
الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي
يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي
فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس
بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة
من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس
معنى قولهم لولا امتناع الثاني لا امتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء
المستبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء

رفع التالي يوجب رفع المقدم

التاني في

١١٣

الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء
الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء
المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء
مضمون الجزاء هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء في الخارج ما هي
الا ترى ان قولهم لولا الامتناع الثاني لوجود الاول
نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم
يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
الا ترى ان استثنا نقيض المقدم لا ينتج شيئا على
ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر
اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر
مثلها قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم
الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا
صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة

استثناء نقيض المقدم

فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير
التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي
لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب
العلوم التصديقيات ولا شك ان العلم بانتفاء
الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر
بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الاية لظهور ان الغرض منه التصديق
بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
نعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو
على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا
صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما
من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله
عليه الصلاة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه لانه لا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي
النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم

اي عند ثبوت خوفه ١٢

العصيان

العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم
الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون
نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك
الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط و
الجزاء مثبتتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيتين
نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة
ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك
ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى
لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك معنى
انني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة
على النفي فان قيل هل يجوز لو في هذه الامثلة
على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم

قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء

اي ولو ثبت ما في الارض
اي عدم العصيان مستمر على تقدير
الخوف وعدمه ١٢

يعني ان الجزاء لازم الوجود
على تقدير جميع الازمنة ١٢

العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا
منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا
يقدر انتفاء الثنا المرتبط بعدم اكرامنا على ثبوت
الثناء المرتبط بالاكرام **قلنا** لا يخفى على احد ان
الارتباط بالشرط معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء
ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا
بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له
دخل في لزوم شيء لشيء او منوط له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي
اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك
ان يقدر الثناء المنفي عن المثبت بخلاف المنفي
فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي
لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر
الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو

اهفتني

اهنتني لا اثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فليعتبر ذلك
في المنفي ايضا حتى يكون المعنى كذلك فلا نسلم ان المنفي
عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عصيانا
مرتبطا بعدم الخوف ويجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء
القيد ويلزم عدم العصيان غير مرتبط بعدم الخوف
وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في المثبت
مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة
قياس من اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا
لا يحصل منهم التولي بل الانقياد **واجيب** بانهما
مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية
ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال
وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في
القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع

غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس الله قياس
اهملت فيه شرايط الانتاج واي فايدة تكون في ذلك
وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان
قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة
يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم
ثم ابتدا قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة
لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو ابلغ في الوجود
كذا ذكروا اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب
انتفاء الاسماع كما هو مقتضى ضل لو لان التولي هو
الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير
عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له
فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير
فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء
الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كان ناشيا من اهلية بان اسمعوا
شيا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان

لوكان به

١١٥

لوكان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على
عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا فيحتمل
ان يكون لم يعصه يعني على اصل لو من انتفاء الشرط
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا
ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في
الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
ليوافق الغرض اذ لا ثبوت ينافي التعليق والحصول
الغرضي والاستقبال ينافي المعنى فلا يعدل في جملتيها
عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها
تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط وقال ابو العلا
ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الخمر الا والقلوب
يصف ناسية على مفارقة بغداد وسوق نكا فيه الى
ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى وضع

ركايبها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس
وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفاءه وقد جي لها
على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم اي لو تعنتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار
الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم
استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبون
وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل
قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ
بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء
هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان و
الحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين
وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا فيحدث حالا
فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار
الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم
بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا يخالف لما
ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه

اي كما اريد بالمضارع الاستمرار في هذه الايه
فيكون استفاء لقول المنافقين انما نحن
مستهزؤن لانه جملة اسميه داله على الثبوت
والاستمرار والفرق بين الاستمرار والثبوت
لان الاستمرار في الجملة الاسميه في الثبوت
والاستمرار وضع المضارع موضع الماضي
التجدد وقتا فوقتا
نكيت في العدو اذا قتلت جيبهم وجرحت
صحاح

عن طاعتكم

عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار
راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم
من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه
انما يفيد امتناع الاستمرار لا الامتناع قلنا
الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي اي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد
الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف
النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم
انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما انا ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا
نظائر في كلامهم دخول لو على المضارع في نحو ولو
ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه
الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار

قوله م

غذابها من قولك غفقته على كذا اذا فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في
قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو
ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عن من لا
خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اخبر بوقوعه بمنزلة الماضي
المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي
المحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي فصح
كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى
لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع
عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما
رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان تفهم
هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه السلام
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع
ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج

وابو علي

وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز
ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعد ربما فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي
في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى تقدير
كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان
بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل
المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يوده
الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من
التعسف وربما ههنا للتقليل النسبي يعني انه
يدهشهم اهوال يوم القيمة فيتمنون فان وجدت
منهم افاقة ما تمنوا ذلك فيجوز ان يكون مستعارا
للتكثير وذكر ابن الحاجب ايضا نقلت من التقليل الى
التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله
لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم
بلفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف
بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا

واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني
حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين **او لاستحضار الصورة** عطف على قوله لتنزيله
يعني صورة رؤية الكفار موقوفين على النار وقائلين
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم
متقاولين تلك المقالات **كما في قوله تعالى فتثير**
سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعية الدالة
على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة و
الانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع ما يدل
على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد وكانه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة يشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد
يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يحترز عن ان يعبر بلفظ الماضي لكونه ما يدل على

الوقوع

وانما قال في المطول لان الماضي الذي
بعد لو لا يدل على الوقوع

رها

لا يقع الافعلية

الشكل

البت

الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو
تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية
كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية
الشرطية **واما تنكيره** اي تنكير المسند **فلارادة**
عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه **كقولك**
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا
قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل
عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل
وان كنت تعلم انه زيد **او للتفخيم نحو هدى**
للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك
الكتاب **او للتحقير** نحو ما زيد شيئا قال
صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ تنكير المسند
لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا
يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله

ولايك موقعت مثل الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل
وما آمن بان القلب علي ما مر وهذا علي اطلاقه ليس
بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم كا
استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهم مالك
وكذا في ما ذا صنعت علي ان يكون المعني اي شي الذي
صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتداء والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم علي ان
كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين
الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما
لاستلزام الحكم علي الشي العلم به والاصل في
المسند التنكير لعدم الفايدة في الاخبار بالمعرفه
وانتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل
الثاني ان العلم بحكم من احكام شي يستلزم جواز
حكم العقل علي ذلك الشي بذلك الحكم وجواز
حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشي لامتناع
الحكم علي ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية
الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا
يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة

يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام

المحصنه

المحصنه معلوم من جهة والحكم علي الشي انما يستدعي
العلم به بوجه ما ولان قوله لا فايدة في الاخبار
بالمعرفه غلط لما سيجي في تعريف المسند ولان ما
ذكر علي تقدير صحته انما يدل علي الاستبعاد كما
اعترف به والمط هو الامتناع واما الثاني فلانه
لا يدل الا علي ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما
وهذا لا يستلزم كونه معرفه كما مر علي ان قوله
جواز الحكم علي الشي يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما
واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل علامه فلكون الفايدة اتم لما مر
من ان زيادة الخصوص توجب الفايدة وجعل معلوما
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف
من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل علي مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف
يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم
لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة علي الكثرة والشمول

فظاهر لان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب
ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يعرض من
غير دلالة على التعين ففي الفعل ايضا شيوع لان
قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب
وغيره وكذا طاب زيد فيحتمل ان يكون من جهة
النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيص الا ترى الى صحة ضربت ضربا شديدا
بالوصف **واما تركه** اي ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف **فظاهر كما سبق** في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة **واما تعريفه
فلافادة السامع حكما على امر معلوم له** اي
السامع **باحدى طرق التعريف** هذا اشارة الى
انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه
معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية **بآخر مثله** اي حكما على
امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء

لان الموصوف لا يحتمل الشيوع بالمعنى الذي ذكره فلا يكون في الوصف تخصيص ١٢

[illegible]

وهو ان لا يطلع الاخرون او كعدم علم المتكلم بالقيدات لخوف انقضاء الفرصة ١٢

يتحد

يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو
زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة
المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام
مفيدا ونحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول
بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كلام ما
اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم
اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه
يقاوم الاسد فهو هو بعينه فاخذ الضمير لمن
سمعه والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل
اولازم حكم كذلك عطفا على حكما اي او لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف
بامر آخر مثله وفي هذا اشارة اي الى كون المبتدا
والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتدا وكون المتكلم عالما به والعلم
بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى

لان الضمير مغاير بين لسبب ان وجههما مختلف ١٢

الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا
متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك
وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير
باعتبار تعريف العهد والجنس ففي هذا تمهيد
لما سيجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد
قول ابي فراس شعر
فان تكو نابني ادمن جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني
اي هو هو بمعنى ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى
ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة
الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الاخر ويجوز
ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرجح على كل
جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنا جنايته
حتى يصلح له التنكير والمنكور في بعض الكتب ان يعرف
المسند ان كان لغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه
والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند
اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم
على اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين

سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وبوهن ما ذكره
النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا
تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم
يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين
من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام وهو على خلاف الاصل فلكنه قد يقال كثير في
الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما
في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرفة بالاضافة
ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا
لما تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع
الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا عكسهما
اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو
والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان
من صفتان التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما
دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع

اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك الحكم
عليه بالاخبر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله
مبتدأ واما اذا كان بحيث يجهل اتصاف الذات به
وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها
يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف
السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
واذا عرف ان له اخا ولا يعرفه على التعيين واردت
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد
اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح
ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط
نخوض بحرا نقعه ماؤه لان السامع يعرف له
ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم
انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك
المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين وتقول
المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا

لان السامع يعرف ان للاسود غابا لكن لا يعرف ان ذلك الغاب ما هو فيجب ان تعرفه ان ذلك الغاب هو الرماح ١٢

يظهر ان

يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل
زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر
طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف
الجنس قد يفيد قصر الجنس على الشيء تحقيقا
اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير
اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير
محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك
الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم
ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا
جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان
اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق
وكثيرا ما يقال له لام الجنس فظاهر لانه بمنزلة قولنا

لان حقه ان يقال التائب زيد لان المستخبر يعرف ان رجلا كان تائبا لكن لا يعلم انه من هو ١٢

يعني قصر الصفة على الموصوف كما صرح في المفتاح ١٢

كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل
الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان
زيداً وجنس الامير وعمراً وجنس الشجاع متحدان في
الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود
لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي
على الاخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى
القصر **فان قلت** هذا جار بعينه في الخبر المنكر
نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما يتحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد
وفساده ظاهر **قلت** المحمول هنا مفهوم فرد
من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده
بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه
فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق فرد
بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء
كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا

غيرهما

غيرهما والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد
او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله
والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام
من قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما
يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه
في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل
فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في
الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصوف الذي قصد
به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس
ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة
المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده
بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك
كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو

السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشي شعر

وهو اربعة الاف درهم

هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا

فقس عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الي جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الي هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتي انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتي ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم علي معني انه لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتي كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان

منه

١٢٤

منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعني ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعمد الي محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعي في حاجتك عرض فيه معني الجنسية حينئذ مثله في انت الحبيب وقوله بقيد بلفظ قد اشار الي انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء شعر

اذا قبح البكاء علي قتيل رايت بكاءك الحسن الجميل

فانها لم ترد قصر الحسن علي بكائه لا يجاوزه الي شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء علي قتيل اذ لا معني للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء علي قتيل لم يحسن الا بكاؤك علي ما لا يخفي علي من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس بكاء غيره من القتلي

من درب الشيء اذا اعتاده ١٢

كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن علي بكائه بمعني انه لا يتجاوزه الي بكاء

الشارح عن راويه الناقل التي انت من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ١٢

حين يكون ثبوتا لنا زيد المنطلق باعتبار العهد ١٢

حين يكون اهو شجاعا او عالما او يكون ... ١٢

والاصل ان جنس المحبة مقصور عليك لكن لا مطلقا بل باعتبار تعدده بالتكلم فهو بمنزلة النوع كما في قوله يهب الواهب ... لان تقييد الكلي بالكلي لا يخرجه ... ١٢

لان الحسن ليس مقصورا علي البكاء بل يوجد في غيره ١٢

واعلم ان ... البكاء ... والحسن غيره ١٢

فيكون قصرا ادعائيا ١٢

القايل الامام فخر الدين الرازي في نهاية الايجاز ١٢

غيره لانه لا يتجاوز الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان

وان سنام المجد من آل هاشم بنو ابنت مخزوم ووالدك العبد

اراد ان يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا تكون للجنس فلا يبقى في القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقد فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذ جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة فمثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح **وقد يقع الاسم متعينا للابتداء** بتقدم او تاخر

اللام التي ليست للعهد

الاختصاص

١٢٥

لدلالته على الذات والصفة متعينة **للخبرية** تقدمت او تاخرت **لدلالتها على امر نسبي** لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا **ورد** هذا القول **بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم** فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها فالاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع

مختصرًا في شخص وامّا كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير
من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا تصح ان تكون
انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا
هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب
والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر
للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا
لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي
الا ترى ان الظرف في نحو ازيد عندك وهل زيد عندك
وليت زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو
نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تعدد
القول في جميع ذلك تعسف **فللتقوي او لكونه سببيا**
كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون
بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة

وقولهم

١٢٦

وقولهم هذا بسبب من ذاك اي متعلق به مرتبط لان
السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء
وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا
لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد
بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا
يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد
ضربته وينبغي ان يجعل سببيا لما سبقت الاشارة اليه
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي
اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به **فاذا قلت** قام دخل في قلبه دخول المأنوس
وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه

والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به
وما اشبه ذلك **فان قلت** هب انه لم يتعرض للجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا
متعينا لكن كان ينبغي ان تعرض لصور التخصيص مثل انا
سعيت في حاجتك ورجل جائني وما اشبه ذلك
مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا **قلت**
هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاسناد فكانه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح
اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار
التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد
التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر
في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه
يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص
من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة
الى التاكيد والبيان ثم الحق انه صرح بان المسند لا يكون

والتاكيد هو التقوي بعينه ١٢

اي كيف لا يفيد التخصيص التقوي ١٢

اي لا بد من ان يكون المخاطب مع انتفاء التقوي العرفان وان ... بعد تسليم وجود العرفان ١٢

فيكون التقوي حاصلا في صورة التخصيص لحصول سببه وهو الاسناد مرتين ولكن لا يكون مرادا العدم الاحتياج اليه وما قال العلامة في عدم ذالك التقوي غير تام لان لازم كلامه عدم الاحتياج الا التقوي وعدم الاحتياج لا يستلزم عدم التقوي ١٢

جملة الا للتقوي اولكونه سببيا مع تصريحه بان المسند
في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة
فاسميتها او فعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها
مختصا بالفعلية **وهي** اي الظرفية **مقدرة بالفعل**
على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم
الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان
يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا
في نحو الذي في الدار اخوك والذي جائني فله درهم
فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا الاصالة المفرد في
الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمصنف قد غير الجملة الى الفعل وقصد الى ان الضمير
قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون
المقدر فعلا لا جملة لانه لو قصد هذا الوجه كان
يقول اذا المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر
بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وحينئذ لا

مكان او وهي مقدره بالفعل ١٢

معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر
لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف
في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ
الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند
اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اى لقصر المسند اليه على المسند
على ما مر في ضمير الفعل لان معنى قولنا قائم زيد انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها
غول اى بخلاف خمور الدنيا فان قيل ان المسند
هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه
بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة
وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول منها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا او الحصول فيها فان اعتبرت النفي في
جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول في كينونته في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند

والباء داخل على المقصور كما في قولك نخصك بالعبادة تمت

قصرا غير

قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه
دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي
وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله ان حسابهم الا على ربي ان معناه
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلى وليس بقصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول
وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز
الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان
المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم
كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون
القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا
الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اى
ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم

الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه
ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب
بناء على الحصار عدم الريب بالقران واما قال
في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلام
لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو
باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور
الجنة خمور الدنيا الا سائر المشروبات وغيرها
او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقدم المسند
التنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر
لا نعت اذا النعت لا يتقدم على المنعوت وانما
قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت
بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد الكلام
خبرا لمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى
الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني
له على المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت لا خبر ثم هذا

التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة
نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقدم الحكم عليه
كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع
نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان
يكون الخبر ظرفا فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا
في الظرف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت
النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى
واجل مسمى عنده واورده على نحو قوله في الدار رجل
ان التخصيص اذا كانت بسبب تقدم الحكم يكون الحكم
على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد
حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص
فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز
تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل
نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى
ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب
في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم اي المسند

اليه شمس الضحى وما عطف عليه **تُشرِقُ** من اشرق بمعنى
صار مضيئا وفاعله هو **الدنيا** او الضمير العايد الى الموصوف
اي ثلاثة هو المجرور في قوله **بِبَهجَتِهَا** اي بحسنها اي
تصير الدنيا منوره ببهجة هذه الثلاثة وبهاء نهار وقد
توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين مشرق معنى
فعل متعد وهو سهو **شَمسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسحَقَ** هو كنية
المعتصم بالله **وَالقَمَرُ** ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه
للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما
الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون
الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا
مقابلا للاعتبارات المذكوره بل هي المعنى المقتضي
للتقديم المسند كون المراد من الجمله افادة التجدد
نحو عرف زيد وترك المصنف لانه كلام بعيد عن خبط
واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه ان
اريد ان يكون المراد من الجمله افادة التجدد دون الثبوت
فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند على ما يسند اليه في

فان قيل استعمال الرحمن في العام ليس بمناسب للنار ... الرحمن ... للعصر ولفظ الرحمن ليس بمناسب ايضا لان ... ليس كذلك بل ... ان ... نعوذ بالله من غضب الحليم اشد كما في قوله عم [illegible]

فجميع المذكورات تفاصيل له على ما في تقديم المسند اليه مما جعله السكاكي مقتضيا للتقديم صح

فان هذه الا تفيد الثبوت دون التجدد ١٢

الدرجة

الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احترازا عن
نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل
فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة
عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانيه والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا
الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا
مسندا الى ضمير المبتدا فاسنا د الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانيه
وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث
قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصح ان يسند اليه
صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا
كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا وانعقد
الحكم بينهما متقدما على الاسناد الى الضمير وهل هذا
الا انتقاض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثله
اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان
الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف

الا المسند الى انا فكيف يكون حكم تقوي فهذا ... في ... الا بالاضافة الى العقلا والعقل

اسناد ثاني

يتضح الاحتراز عنها بقوله في الدرجه الاولى ولحال ان الفعل
في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فهل
هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في
نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر
اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق
الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي
صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شي اخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
فيه فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند
اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم
واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه
ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم
على اسناده الى المبتدا بوساطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول

على ان

في ان مثل زيد قام اسانيد

على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير
اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
الى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض
فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه
التناقض واما انتقاض القول بالاسانيد الثلاثة
لان قوله صرفه ذلك الى الضمير الى المبتداء ثانيا
ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد
تناقض لانه حصل مما سبق اولا وههنا ثانيا وان
كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثاني
بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل
الى المبتداء بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد
مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند
اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
متقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا
دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما
بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكوره بقوله في الدرجة الاولى لانه

انما يدل على وليه اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب
اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى
في هذا المقام اصلا وانما الصالح في ذلك ما اورده
في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل
الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده
بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرفت يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء و
كتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم تقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول
الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد
الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني
الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم تقتضيه المبتداء
فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني
وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على
الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد
في الدرجة الثانية مما تقتضيه الفاعل وحينئذ لا ينافر

وهو العلامة التفتازاني ١٢

هذا كلام

هذا كلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول
بتعدد الاسانيد وانه اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما
ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر
فانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا
بد من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة
الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره
صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشاء
الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ
القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى عما يكون
بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام
الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض
لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يزده الا
طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فيما كان
عند المناظره وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول
في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ
المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد
انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت

اي انه يقتضيها الفاعل وواحد يقتضيه المبتدا كما قرره في التقسيم المذكور تقديره

الطيف والطايف ما طاف بالانسان من الجن والخيال محل

من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ١٢

حيث قال واما الحالة المقتضية لكون المسند فعليه فهي اذا كان المراد التجدد كقولك زيد انطلق او ينطلق ١٢

وان زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول
بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون
ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والعكس فادة
التجدد والثبوت معًا باعتبار الاسنادين مما لا
يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي
في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد
بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل
الى الضمير لا الى المبتداء كما زعم الثالث ان حمل
قوله في بحث تقوي صرف المبتداء الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم
ان المبتدا لكونه مبتداء يستدعي غيرا اسناد الخبر
لظهور ان تعاينه انما هو مع الخبر لا غير ومما يقال
في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضًا
كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل فعل الرابع
انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة
فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة

القول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم

اي قول البعض بالاسناد في زيد عرف باعتبار ان زيد امسند او عرف خبره يفيد الثبوت وباعتبار عرف مع فاعله يفيد التجدد ومما لا يخفى بطلانه ... حالة واحدة مفيد الثبوت والتجدد ١٢

اي الشارح حيث قال المطلوب اسناده لا المبتداء الخ ٣٢

العرفان

العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي
به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه
والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد
الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحًا
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد
عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بعد العوامل
او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد
الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزامًا
مع ان المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل
الى المبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة
فصار الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير
الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع
اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لا
يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد
ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة

الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا
يخلوا عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف
بتمام المقصود كما رأيت في تصحيح كلام المفتاح وفي تجويز
احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد التجدد
دون الثبوت **قلت** اما الاول فوجهه ان الاسناد
في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لان ما استد اليه الفعل ان اعتبر
من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير
العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى
اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية
لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير
وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان
قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه
ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه
في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا
لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد

حيث قال لانه انما دل على اوليه الاسناد الفعل لا الضمير الخ ١٢

ای فی نحو انا عرفت ١٢ *في تصحيح كلام السكاكي ١٢*

ای فی بحث تقدیم المسند ١٢

يعني ذلك بحسب المعنى لا بحسب الاصطلاح ١٢

ای اسناد الفعل لا الفاعل

ای اسناده لا المبتدا ای بلا واسطة الضمير ١٢

بقوله

١٣٤

بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني
متأخر عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر
بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار
تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له
متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار تال ثم اذا كان متضمنا
الضمير كان مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا
ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان
كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد
الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد
بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار
الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والتقدم عليه
على اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ
لم يستلزم كلامه التناقض ولا اتفق الاسانيد
الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما
الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة
افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في

صرف ذلك الضمير

ای تحقق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بافادة التجدد ١٢

تلك الجملة فعلا وبعد مرذ لك الفعل المبنة علي ما
يسند اليه في الدرجة الاولي يعني فاعله سواء وجد
ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد
على ان زيدا مبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد
كما في عرف زيد وقام ابوه زيد على ان زيد فجميع هذه
الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم
الفعل علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي واحترز
بقوله في الدرجة الاولي عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد
الفعل علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي عن نحو زيد
الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل
المبنة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما
في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد
عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند
اليه في الدرجة الاولي فانه لابد من تقديم الفعل
اليه لما ذكرنا اشار بقوله المبنة وهذا معنى
الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت ان عرفت
لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد
التجدد لما مر بيانه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني

بتوسط الضمير الي المبتدا فانه صح

والحاصل انه احترز عن نحو ... لا عن نحو ... ١٢

باب المسند

١٣٧

باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك
فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما
قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالمسند لان
كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند
فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال
من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين
كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه
فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل مما يغاير
البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال

متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية
الى ان متعلقات الفعل يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة

في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها مختصا
بنوع خصوص ومزيد فائدة فوضع هذا الباب واراد
بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل ونحو
بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال
الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما (على ما زعم الخلخالي ١٢) لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة
وقوعه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا
يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد
لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك
فان الغرض من ذكرها (وصل كل الفاعل والمفعول ١٢) مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
تعلقه كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة
وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر
الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال
وقع الضرب او وجد وثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة

والعبث يحترز منه العاقل ١٢

على مجرد

مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع
منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه
بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات
ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله
مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل
المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان
السامع يتوهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل
من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فلينتقض غرض
المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض
بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من
نفى ان يوجد منه اعطاء وهو (للمعطي) اي هذا القسم الذي نزل
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان [illegible] حال كونه

وهو اطلاق من غير تعيين من وقع عليه ١٢

اي يكون قوله هو يعطي الدنانير كلاما اي ردا على من اثبت له اعطاء غير الدنانير ١٢

مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني
كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم
في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام
او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا
يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية من العلم بمعلوم
مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار
كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث
افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم
حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق انه
كما لو قلت المؤمنون ١٢
اذا يعلله ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق
الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر
في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي
الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة

بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف
قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار
بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل
وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان
المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او
الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم
من حمله على فرد دون اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ
يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصدق بهذا الفعل
وفيه بحث لان الفعل لا يدل على المصدر المعرف ١٢
معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في هذا المقام الخطابي
على استغراق الاعطاآت وشموله احترازا عن ترجيح احد
المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل
على الاخر
ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها
ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا
نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض

وقد يجاب بان المراد بقوله مطلقا ان لا
يكون تعلق الفعل مخصوصا به بل ان لا يعتبر
العموم والخصوص في الفعل ١٢

بضم التاء وكسر الزاي اي غير محجوب

لانه دليل ظني والدليل الظني انما يقبل
اذا كان المقام مقام الخطابة اي
لا يكون قطعيا ١٢
اذ لو كان استدلاليا حمل على اقل ما يحتمل
وهو الواحد في المفرد والثلثة في الجمع
لان الاقل هو المتيقن وما زاد عليه
مشكوك والمقام يقتضي التيقن ١٢
وهو الذي لا يساول فيه عن المتنبه بل
يقنع بما يورث ظنا بالعموم في افراد
الفعل مع تعميم المفعول [illegible]

بالطريق [illegible]
[illegible]
لتعطي واو [illegible]
2 معلة

والمقصود كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم ما يفيد
عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في
شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره
من الحصر مما لا في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد
يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة
العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وهذا الحصر فرع مما منها مرتبة لان ما
ذكر من الحصر مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل
على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون
غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء
والاتساع هذه العبارة والظاهر مما ذكره المصنف
فالحقيقة ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام
مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم الثاني وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول
البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله ٥
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع ٥
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاق الامامة

اقول ان الحصر الاول افاده تقديم فلان كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف ... اعلم ان المردود عقلا ونقلا اجتماع الحصر في مثل فلان يعطي على زعم الشارح واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني فلا يصلح شرحا لكلام صاحب المفتاح بناء على التقدم على ما عرف من مذهبه ١٢

بيان قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله خطابيا الا ما ذكره شارح المفتاح اذا كان المقام ١٢

المرء الشكر قد نقم الملم محاكمة الداعي الحافظ

ع
دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المفتاد
المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا
فالحاصل انه جعل يرى ويسمع منزلة اللازم اي
يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره
بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية
اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت
من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها
فيه يبصرها كل راء ويسمعها كل واع لا يبصر
الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في النفا قيل من ذكره
والاعراض عنه من جميع ذا ثم بان تقاوله يكفي فيها
ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد

بالفعل شيئا بل ولا اي وان لم يكن لغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن
الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم
يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من
غير اعتبار التعليق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل
سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء من غير تعيين
المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء
من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل
وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في
الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام
اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا

كانه جواب عما يقال اذا كان افراد الفعل عامة فالمفعول ايضا عامة ١٢

اي كلما كان افراد الفعل عامة فالمفعول ايضا عام لانهما متلازمان لكن لا تلازم بينهما في الاعتبار والوجود ١٢

في م ٧

فالجواب

١٣٩

فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي
تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء
لهديكم اجمعين اي ولو شاء هدايتكم اجمعين فانه
متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف
نحو قول الخزيمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة
الحزن والصبر عليه وان شئت ان ابكي دما
لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع
بضم الذال المعجمة وفتح الراء المهملة ١٢
فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكره
المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به
واما قوله قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
ولم يبق مني الشوق غير تفكري
فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه
اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على
غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم وذهب
اليه صاحب المفتاح من ان المراد لو شئت ان ابكي

الذخائر جمع ذخيرة ... ١٢

مولع اي جعلته عدة والضمير البارز المتصل للمتوفى ١٢

الصبر

تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء
التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فوقع هذا الوهم
وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان
يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان
يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في
في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني
ح المري وهو مسح ضرع الناقة
ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر
فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق
مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني
مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسير الاول
به وبيانا كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت
درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشا من سوء
التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما
حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض
آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم

لان الذوق شاهد عدل ان الكلام في
مفعول المشيئة والحمل على ظرافة
لعبد [illegible]

ينبغي في

١٤٥

يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء
التفكر والمعنى لو شئت ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه
من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون
من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير
تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر
ليس سوى الاسف والكمد والندم عليه لا يتوقف
على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم
القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع
التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
فحينئذ يحسن ترتيب النظم فليتامل ومما حذف
فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام وقال الله تعالى
امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز
عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما
للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة غير
المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري
وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث

يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في لبيب جبن به
تمييزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم
وخبره وتمييزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم
تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا
النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها و
حصولها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر
ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز
لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر
اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه
من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم
واما لانه اريد ذكره الى ذكر المفعول ثانيا على
وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول
اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول
حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد
والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف

المفعول

١٤١

المفعول اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجده الا — ثبيان
بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت المفهوم وهو ايقاع
نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم
وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الر — مه
في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون
اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح
لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك
بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب في
حذف المفعول في بيت البحتري مواجهة الممدوح
بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه
لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان
العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا
الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل
احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكنه يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على حذف المفعول

للتعميم والاختصار **والله يدعو الى دار السلام** اي
يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعميم الناس
كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها
مختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال
الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما
وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن
التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول
فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم
ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان
يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى
تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلاءم
الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه
للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القرائن فان دلت القرينة
على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم
المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر

اي وان لم تدل القرينة على التعميم ١٢

وقد يجاب بانه يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا من غير دلالة على العموم او الخصوص ويحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح فيصح ان يكون التعميم والاختصار اقتضاء الحذف لا قصد التعميم والا لكان الكلام لا غبار عليه يجب حمل كلام صاحب المفتاح عليه شرح مفتاح

ان العموم

ان العموم فيما ذكرنا انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر
عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما
يليه وهو قوله **واما لمجرد الاختصار** وقد وقع في
بعض النسخ **عند قيام قرينة** وهو تذكرة لما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه
وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر
الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار **نحو
اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله اذني
انظر اليك اي ذاتك** وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يولم كل احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر فظاهر
اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما
اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم
الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح
ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقول
يولم كل احد ممن يجوز العقل او العرف ايلامه اياه فقلت

يعني قيام قرينة في كل واحد من صور حذف المفعول شرط فلا حاجة لتخصيصه لهذا ١٢

اولا يفيد التعميم بالذكر لا يوهم خلاف المقصود مما لا
دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح
انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم
المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص
بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما له ليس كذلك
اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في
نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه
التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف
سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار
قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء
بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه
الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول
واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها

اي حين كون الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود ١٢

اي التعميم المستفاد من الحذف ١٢

اي ليس له مزيد اختصاص للحذف ١٢

فيما تقدم بقوله اي يدعو العباد كلهم ١٢

وهو الفداء فح يقدر في الكلام محذوف فيلزم المحذور ١٢

وكلاهما باطل تعالى كلام الله عن ذلك ١٢

لاحد

١٤٣

لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين
الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما
يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى
ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف
المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة
اللازم اي يصدر منهم السقي ومنها الذود واما ان
المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود موهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم ويذودون
غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة
ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت
ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث
هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب
المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم ويذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذ
في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم

اي وجه ماء مدين وهو بئر كان في مدينة قرية شعيب ١٢

اي جماعة

ار مكان اشغل منهم ١٢

جواب اذا

داود اللهين يمنعان الماء ... ١٢

كوره

لم يكن من جهة صدور الذود غنمهما وصدور السقي
من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس
مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس
يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم
فيما من نفيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد
التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور و
استحسنوا كلامهما وأما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى اي ما قلاك محذوف لان فواصل
الآي على الالف والامتناع في ان يجتمع في مثال واحد
عدة من الاغراض المذكورة ولذا صاحب الكشاف
ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي وذاكراته
وأما الاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول
عايشة رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي
صلى الله عليه وسلم ولا راى مني اي العورة وأما
لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست
اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال

لعدم الاحتياج للعموسى واني عيرمن
يعاونهما للعاونه ١٢

وجه التامل ان يعرف انهما لو كانتا تذودان
غنم الغير ومواشي الغير ولم يسقنا غنمهما
ومواشيهما لم يكن ذلك محلا للترحم بل
للبعض بها ولذا لو كان الناس يسقون
عنهما معاونة لهما لم يكونا في محل الترحم
فالشيخان قد اعتبر التقييد بالمفعول الذي
وصاحب المفتاح القيد الآخر الذي
هو الاضافة حط المفعول من حطه حط

١٤٤

الله تعالى لينذر باسا شديدا من لدنه اي المشركين والذين
كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر
به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل
ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطا
في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطي في
تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد
هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا
لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن
اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما ويقول
في تاكيده زيدا عرفت وحده وكان على المصنف
ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله
لرد الخطا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر
بانواعها الثلاثة نحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا
تكرم في الامر والنهي فان اعتباره الخطا فيه
لا يخلوا عن تكلف ولذلك اي ولان التقدم

لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة
في الاعتقاد وقوع الفعل على مفعول لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا
ضربت ولكن اكرمته اما الاول
فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا بمعنى الاختصاص و
قولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت
قرينة على ان التقديم ليس
للتخصيص يصح ان يقال ما
زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في
ما اذا قلت هذا ولا غيره وكذا
يصح زيدا ضربت وعمرا
اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما
الثاني فلان مبنى الكلام
ليس على الخطاء في الضرب
فترده الى الصواب في الاكرام وانما

فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره ١٢

الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب بان يقال ما زيدا ضربت ولكن
عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور
قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم
على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل للتخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا
قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصد
والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا
معنى قول صاحب الكشاف في قوله تع واياى فارهبون انه من باب زيدا
رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في
المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
ويحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر
فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل الا ببيان كيفية تعلقه
بالمفعول واما قوله تعا ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير
فاياى فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص
كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على
انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا وكانه هو واما الفاءات الثلثة
فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبله

لو افاده التخصيص ١٢

رهبته رهبة اخافه

من الجمرا زو

جواب عن سؤال مقدر وهو لو كان فارهبون معطوفا على ارهبوا يلزم عطف الشي على نفسه لانه عينه ١٢

اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها او عاطفته كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ واما ثمود فهديناهم
فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما اذ اما فهدينا ثمود لا
وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقايم اصله مهما
يكن من شئ فزيد قايم بمعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا
فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ واقيم مقامه
ملزوم القيام وهو زيد وابقاء الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل
الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موضع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
فحصل التخفيف واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم كما فى كلامهم اعنى
الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيزها
الذى التزم حذفه ينبغى ان يشغل بشئ آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو
حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر
اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه
الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها وصل الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم
الاشتراك والانفراد بالغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما
تقول اما زيدا فاكرمته واما عمروا فاهنته وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه

٣ لا يقال يجوز ان تقدر واما هدينا ثمود فهديناهم لان هدينا جواب اما فلا بد فيه من الفاء ١٢

لكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اى ومثله قولك زيدا عرفت
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا
سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا
حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى ان التخصيص لا ينفك فى غالب الامر عن تقديم
ما حقه التأخير يعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال التحرك لازم للفك (اى المفعول وغيره ١٢)
الاسفل لازم للمضغ غالبا اى بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك والاستلذاذ او موافقة كلام السامع
او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى وما
ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها
ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك
فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه
بل ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر حتى ذكر ان التقديم فى اياك نعبد و
اياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشرى والى اشار المص بقوله ولهذا يقال فى اياك نعبد و
اياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله
تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير مثالين
احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد
مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب
ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه

للحصر

٤ وافادة التخصيص ١٢

٥ وهو حيوان لا يحرك فكه الاسفل وانما يمضغ ١٢

٣ فان فواصل الآى على النون ولذا قدم انفسهم ١٢

٤ فلو لم يكن رعاية السجع والفواصل فينبغى ان يقال ثم صلوه الجحيم ١٢

٢ فان فواصل الاى على النون قدم عليكم لحافظين ١٢

فان فواصل الاى على التاء ولذا قدم الى ربها ١٢

٧ فان فواصل الاى [illegible]

٦ بمعنى جعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين من غيرك ١٢

لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان عليه والاهتمام ايضا لانه لاينافى الا خصاص

واليه اشار بقوله ويفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالتقديم

لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى وقال الشيخ فى دلايل الاعجاز

انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام

لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه

يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من ان كانت تلك العناية وبم كان

اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى الكلام فايدة وغير مفيد فى اخرى

بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون

فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف

فى بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ

باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب

ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته

واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة

اهم كذا فى الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق باقرأ الثانى اى هو مفعول اقرأ

الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما فى

فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير تعلقه الى المعطى كذا فى المفتاح ويفوت منه

على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير

والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول

والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول

محذوف فى كليهما اى اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا

وجه النظر ان يقال لا نسلم ان القول بالتقديم لرعاية القافية والفاصلة خطاء على ما ذكرنا فيما سبق خير الامثلة منه

لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ١٢

سب من الامر باختصاص القراءة اذ لا ... المقام ١٢

باسم ربك ومتبركا ومبتدأ به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من

السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله بسم الله

وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك

البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل

كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه

فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء

من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشئ والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا

درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو

انه عاط اى اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق

ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان

ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال و

التابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع تقديم النعت ثم التاكيد

ثم البدل والبيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم اهم وقد

جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعل فى المسند اليه شاملا له

ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق

لما ذكر فى المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب

اعتناء المتكلم او السامع بشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك

قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس

من شره وكقوله قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا

فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل

اولان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه
لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل
منهم اى من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول
اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم
خلاف المقصود اولان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس
في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي
على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل
او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ
المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك
وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على
العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه
الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له ما يوجب كونه نصب عينك
كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة
رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لاتمام الحديث بذكر القرية هل فيها
منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت
ان في التأخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى قال الملأ من قومه الذين
كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه

قوله نصب بضم النون وفتحها اى منصوبا

اى الاشتراق من قوم نوح ١٢

نعتهم

اى بلقاء ما فيها من الثواب والعقاب او المعاد الى الحيوة الثانية ١٢

١٤٨

على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى
امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص
بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله
وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره
وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار
تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه
ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا لله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه
ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده بالذكر اهم لكونه في نفسه نصب
عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود اولرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فان الاحتراز المذكور امر عارضي وجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها
ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان
الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة الدنيا التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد
مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت قريبة لحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على
اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه
قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر

اى سواء كان تقديما للمعمول على العامل او العامل على المعمول او المعمول على معمول آخر او غيره ١٢

نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفايدة وتدريجا
بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على
العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة
الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس تقول قصرت
اللقحة على فرسي اذا جعلت درّ لبنها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق
معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر
بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر
بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق
بل بالاضافة الى معنى آخر كقولك ما زيد الا قايم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه
لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا
المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله جدوا ه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك
لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف
مكان آخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا
التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة
غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك
ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمروا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ
توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من

١٤٩

من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لايح عن امثلة
ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غيره وليس غيره وليس الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيد
وما ضرب زيد الا عمروا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى
ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته
للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك
زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما
اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لامتناع
معناه ان هذا الموصوف ليس لسوى تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة
لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا
لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات
اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع
يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم
حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت
والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه
لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في
قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب
واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع
فيه الخبر علما جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون

زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقى نحو ما زيد الا
كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات
الشيء اذ ما من موصوف الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها وكيف يصح منه قصره على صفة
ونفى ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر يفضى الى المحال لان للصفة المنفية
نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا انفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية
ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثانى اى قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقى كثير نحو ما فى الدار الا زيد على معنى ان الكون فى الدار المعينة مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجرى فى الحقيقى لما سيشير
اليه وقد يقصد به اى بالثانى المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما فى الدار الا زيد ان من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم المعدوم ويكون هذا قصرا
حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقى لفوات المقصود فالقصر الحقيقى نوعان احدهما الحقيقى
تحقيقا والثانى الحقيقى مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا فى قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على
عدم الاعتداد بباقى الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقى مبالغة وادعاء
دقيق فليتأمل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقى تخصيص امر بصفة دون
صفة اخرى او مكانها اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثانى اى قصر الصفة
على الموصوف من غير الحقيقى تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا ينافى
التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه
فى صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون فى الاصل ادنى
مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت

امه

لا التمليك ليخل بالتعريف ١٢

فى الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز
حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقايل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان
اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد
المخاطب امرا باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر فى الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل
القصر الحقيقى فى هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات او تخصيص
صفة بامر دون ساير الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت
تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات يقتضى ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع
الصفات لان القصر يقتضى ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا
وهذا مما لا يقع وكذا الكلام فى البواقى قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقى الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما فى الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا
على من اعتقد ان جميع الناس فى الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثانى وهذا
المعنى مشترك بين الحقيقى وغير الحقيقى لكنه خصصه بالغير الحقيقى لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا
التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا
اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور فكل منهما اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه
ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثانى تخصيص

اشارة لا القصر افرادا او قلبا ١٢

اشاره لا القصر تعيينا ١٢

اشارة لا قصر الافراد ١٢

او بين الاتصاف بجميع الصفات وبين ذلك الصفه ١٢

امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى شركة
صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة
واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في
الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني
اى المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة
بامر مكان اخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلبه حكم
المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران
اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره
بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه
اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان
الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين
لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر
قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب
وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر

بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها
الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد من القيام والقعود
على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام
مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع القيام مكانه
وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء
دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل
تخصيصه بامر مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المص بالاخرى احد
الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى
قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد
بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد
اتصاف شيء باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد
(وثبوتها في الخارج ١٢)
اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من
الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة
يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد
المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات
الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
(في قصر التعيين ١٢)
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد
الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين

اى بان يكون عدم التعيين جزءا بل اعتقد مطلقا ١٢

هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان احدى الصفتين غير معين والصفة التي اثبتها المتكلم معين فاجاب بقوله لان الخ ١٢

ومن القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز
انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود
لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا
التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان
فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولا هذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله
دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة بل اما
من يعتقد الشركة او من يتساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا
واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا عنده وبالثاني من يعتقد
العكس او يتساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من يتساوى الامران عنده
سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وذكائه
هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد
الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد
المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا
او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل
غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون
اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كما في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى
الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد
الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود بضرورة امتناع اجتماعهما ففساده
واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في

لعل كلام المصنف وهو قوله سكان اخرى ١٢

١٥٢

في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به
ان يكون اثبات المخاطب في اعتقاده تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا
فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام
القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب
المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب
فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا او كذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب
بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد
اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المص انه لم
يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم
تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين
المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب
يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل
القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به
وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق
من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر

علما ذكره المص ١٢

ان المراد بالشرط الذي ذكره في قصر الافراد هو شرط الجواز لا شرط الحسن كذا افاده ١٢

جواب عن سؤال المص في الايضاح ان السكاكي لم يشترط في قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ١٢

فلا يكون في هذه الاربعة قصر ١٢

يمكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما ببابي المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق
بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند
كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني
ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا
زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو
المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف
للقصر هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا ايضا وقد اشرنا الى ذلك في بحث
العطف وقلبا زيد قايم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما
لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطرق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف
مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة وما زيد قايما بل قاعد وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد
اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم
الخبر على الاسم اذا اعمل فكذا اذا لم يعمل اما لانه اصله العمل واما للتوافق اللغة العاملة
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف
مثال الافراد صالحا ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق
التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء

وهو قوله ما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان زيدا جاءني دون عمرو ١٢

اي لانه تعالى ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان زيدا جاءني دون عمرو وبيده ولم يذكره المص لكونه
مثلا في الرد لا الصوب الا ان لا لنفي الحكم
عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع
بعد نفيه عن المتبوع ١٢

كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصرها افرادا او قلبا
ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب
ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصرها
افرادا او قلبا انما قايم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا
وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن
الثاني ما وجب للاول انها ينفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل
الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى
كانه عكس قولنا جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من
غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه
في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء
الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من يدعي ان زيدا
وعمروا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف
والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم
انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة
الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما
النافية لا ينفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى
ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون

وانما تقصر الحكم على شيء كقولك انما ينطلق زيد وبقصر
الشيء على حكم كقولك انما زيد كاتب ١٢

ويعلم من قرينة وحده ان زيدا او القوم قد اشتركا في
المجيء او يعلى خبر القوم وتثبت لزيد ١٢

او ان زعمت انه في قصر الافراد وبهذا التقدير فانه
تكلف لا دلالة للكلام عليه عند الاطلاق ١٢

او النافية فيه ليست باسم ١٢

ومعلوم ان زيد كانت مثلا في انما زيد كاتب ليست بمعنى ١٢

النفي على الاطلاق فلبس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على
تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي
رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل و
قرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في
تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت
موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا افرد قراءة
النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت انه انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة
قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي
حرم الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيدا
وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع
كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة
الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو جعل ما
موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة لا مجال
لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون
موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل والله
اشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما الاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما
يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود

ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي
كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف ولا ثباته
على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير
معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم
النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم
على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منفية ههنا
سوى ان تقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم
استشهد بصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي
يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال الفرزدق انا الزايد
من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار
اذا حمي ما لو لم يحمه لئم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل
لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن
احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي
الذي يدافع انا لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة
في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد

لان الضمير فيه ذكره راجع الى ما وهو عام يشتمل المجموع المذكور بعد انما فتخصيصه بالجزء الاخير غير مخصص تكلف وان كان راجعا اليه ١٢

جمع حسب وهو الشرف ١٢

ولذا لا يجوز ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا لان المقصود وعليه هو انما هو الموضع بجواز مثله في التركيب كلام ١٢

لان من لذي العقول بخلاف ما فلو كان ما وانما موصولة وجب ان يقال الذي ١٢

النعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لانم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار
المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة
بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو ما قايم ابوك مثل ما قام الا ابوك وقد نقل في تضمنه
معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي البغدادي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد
اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر
ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما
يفيد اثبات المجيء بينهما لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس
المجيء لما كانت مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا
لاحدهما لكن لا يعرفه على التعيين ١٢
اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان
يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطراده حتى
يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القايم ومنها اي من طرق
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتداء ومعمولات الفعل كقولك في قصره
اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصح
امثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصح القصر الا قلبا وان لم يتنافيا لم يصح القصر
وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد
انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في ساير معمولات
الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة اي ادوات القصر بعد اشتراكها في ان المخاطب بها
يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي

محططا افاده القصر ١٢

والصفة لا تعمل الا اذا اعتمدت باحد الاشياء الستة وههنا ليس الا ان تتضمن انما معنى ما والا فيعتمد على حرف النفي ١٢

وانما مثل بابوك لانه نص بالفاعلية بخلاف زيد ابوك فانه يحتمل الابتداء ١٢

سواء كان فاعلا منصوبا ومفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل وخبر المبتداء ١٢

لان عدم التنافي شرط في قصر الافراد ١٢

لان التنافي شرط في قصر القلب ١٢

خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه
واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد
الموصوفين والخطأ في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء
تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي
بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم على القصر
فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاثبات مستثناء وانما لمعان يفيد القصر
والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثله فان في لا المعطوف عليه هو المثبت
والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب
كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو عمرو وبكر
فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو
وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قايم
مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي
التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس
العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم
بالنحو الا هو واجيب ترك النص على المثبت فقط والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف
المنفي ويقام مقامه لفظ اخص متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون

اي كما ان الغير لا يعلم اي رجل كان من الرجال كذلك الذي لا يعلم اي مكان من الاماكنه لا انقطاع الا رض ١٢

فحينئذ لا يكون لا عاطفة لكن بعد القصر ايضا وقيل بفتح الغين ١٢

والمعنى لا غير زيد فيبعود لا النفي والاستثناء مع معناه

بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدى معناهما مثل ليس غير وليس الا وح اى حين اذ لا اى بعد لا يقع العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل فى العطف النص عليهما وفى الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفى نحو ما زيد الا قايم وانما هو قايم وقايم هو فانه لا نص فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى بلا العاطفة لا مطلق النفى اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قايم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طرق العطف كما فى المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء لا ما زيد الا قايم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين لا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفى بلا العاطفة على ما صرح به فى المفتاح ودلايل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قايم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نايم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفى قبلها بحرف النفى وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فايدة بقوله بغيرها وكان يكفيه ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفى على ما صرح به المفتاح وفايدته الاحتراز عن كونه منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشىء من الافعال الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفى فانه لا امتناع فى ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفى واما ما ذكرت من الوهم فهو مما يدفع بالتأمل فى قولنا داب الرجل الكريم

والنفى

اى المثبت

انما قال كان الاحسن ولم يقل وكان الصواب بناء على ان ... اطلاق النفى ... النفى مما ذكره ... يصح بها ... ١٢

١٥٦

ان لا يؤذى غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شىء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثانى تاكيدا ونحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا ويجامع النفى بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم فيقال انما انا تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمروا احسن لان النفى فيهما اى فى الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفى والاستثناء فانه وان لم يكن المنفى فيه مصرحا لكن النفى مصرحا به لوجود كلمة النفى واذا لم يكن الاخيران صريحا فى النفى فلا بد وان يكونا صريحا فى الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا فى النفى ولحدا بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما لو امتنع زيد عن المجىء لا عمرو لانه وان دل على نفى المجىء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع نفى له فيكون لا فى قولك لا عمرو نفى عن الثانى ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح فى النفى فيكون لا نفيا للنفى وهو ايجاب فخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجىء لا عمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى حكم نفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجىء على نفى عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا انى زيد الا القيام لا القعود وقرأت

لان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى يفيد عموما ١٢

الا يوم الجمعة لا ساير الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقوى ان
التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفى ايضا فى حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام وما ترك
القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكى شرط مجامعته اى النفى بلا العاطفة
الثالث اى ثالث الامتناع ان لا يكون الوصف فى نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفايدة فى ذلك عند الاختصاص
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان تقول لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة
الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام فى نفسه بزيد
وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة فى الوصف المختص كما تحسن فى غيره وهذا اقرب
اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط فى
التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكانه لان دلالته على القصر اضعف من انما قال عبد القاهر
ان النفى فيما يجئ فيه النفى يتقدم تارة نحو ما جاءنى زيد وانما جاءنى عمرو ويتاخر اخرى
نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام فى
النفى بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءنى زيد انما جاءنى عمرو وما زيد الا
قايم ليس هو بقاعد وفى التنزيل ما انت بمسمع من فى القبور ان انت الا نذير واصل
الثانى ان يكون ما يستعمل مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اى انما
الرابع من وجوه الاختلاف فان اصل النفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى يستعمل هو له من
الاحكام التى يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه
مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح وقد نقله عن دلايل الاعجاز حيث قال اعلم
ان موضع انما ان تجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او بما ينزل هذه المنزلة وما والا
لما ينكر او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ ان تجئ لخبر من شانه

ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى
هذا يكون موافقا لما فى المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب فى مقام لا يصر على
خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح
غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد
نحو وما محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين
الرسالة والتبرى عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى صلعم فيما بينهم حتى
كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اى ويستعمل له الثانى
حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القايلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القايلين لهذا
القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى

من الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القايلين قد ادعوا
التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد به تبكيته اى
اسكان الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل كأنهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم
حق لا ننكره وذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات
الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب
المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء
مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه ولا اولا وفى جواب المتن فليس ومما استعمل على
والثانى جواب الاتصاف
تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل
عيسى عم ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم
الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان
المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله
صاحب المفتاح على انه قصر افراد بمعنى الذى سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار
يرى المخاطبين ويثبتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى
عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك

اى نعم الله تعالى من عليه اى العم ١٢
حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم ١٢
بقرينة قوله تعالى لا التسليم انتفاء الرسالة لانه يشعر بان الكلام هو لتسليم انتفاء الرسالة ١٢

يعنى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه
وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى
بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه
فكأنه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لكن
اى منزلة ما من شانه ان يكون للمخاطب معلوما لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له انما
اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال
على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما بدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان من الطرق الاربعة ما ذكرنا عينية
كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة
فى انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين
فى صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان
اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفى نحو زيد قايم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قايما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف واحسن مواقعها
اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم
كالبهايم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهايم قال الشيخ اعلم
انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما يرى بالقلب اذا كان الايراد بالكلام
الكلام

خبر انه يحكى الحصر حيث انه يجهل المخاطب ولا ينكره بل ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه ١٢

التوبيخ واللغة الضرب على الراس ١٢
وهى اشتراك الطرق الاربعة فى ان المخاطب يجب ان يكون حاكما مشوبا بصواب وخطاء ١٢

بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا الاثم انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يبق لهم من فرط الجهل كالبهائم

ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا او ما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضرب زيد الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما يرى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقدم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمروا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب الا زيد عمروا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمروا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها، باب الامير ولا دفاع الحاجب، وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم، على احد الا عليك النوائح، وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزام قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب

وهو الضامن قصر الصفة على الموصوف اي ضاربيه زيد مقصورة على عمرو ١٢

مثلا يقال في ما جاء زيد الا راكبا انه من قصر الموصوف على الصفة يعني زيد مقصور على المجي حالة الراكب ١٢

اي عدم الاشتهاء المتكلم باب الامير مقصور على الكراهة ١٢

تقديره لا اشتهي يا قوم باب الامير الا كارها ١٢

تقديره لا اشتهي دفاع الحاجب الا كارها ١٢

١٥٩

المسند الى زيد المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمروا الا زيد ما ضرب زيدا الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخ عن تعسف ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ولهذا قال ابن آه وعمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب عمروا قال المص وفيه نظر لاقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بد استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قايلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول

لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيحمل القصران التقدير فيما ضرب الا عمرو الا زيد ما ضرب احد الا زيد احدا الا عمروا وفيما ضرب الا زيد عمرو والا ما ضرب احد احدا الا عمروا ويجوز ... من يجوز استثناء مستثنى بلا عطف مطلقا باداة واحده ... وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا او ... بدليه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا والا ... منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء ... ويجوز على تعدد ... المقصور ... المستثنى ... المعمول ... الا زيد احدا ... او معمولا ... الا الموت ... في الموت ... نسخه ١٢

نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام
جواب لا اراد المص
في عرهذا المقام ووجد الجميع اى السبب في افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتداء والخبر
اى هو المفعول على المفعول
والفاعل والمفعول او غير ذلك اى النفى في الاستثناء المفرغ وهو الذى ترك فيه
المستثنى منه فمفرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه
الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه عام ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح
وهو التوبة
ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابى جعفر ان كانت الا
صيحة بالرفع وفى ترى المبنى للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
برفع مساكنهم وفى بقيت فى بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع
للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير فى
الفعل اصلا فالاحسن ان تق تانيث الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح
نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا
فكيف يسند الفعل المبنى الى الفاعل المراد وقوع الفعل واذا كان الفاعل حقيقة
هو ذلك المقدر العام وليس هو بمذكور ففى الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان
غدا فأتنى فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل
فعلى مذهبه يكون هند مثلا فى ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد
لكن التزم فى هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ
بالكلية والاقتصار على ضمير العايد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى

اى تخصيص المستثنى منه ١٢
بان يقدر المقدر خاصا ١٢
اورد بقوله لا يراد وعبارته وهى قوله نقول
تانيث الضمير الخ ١٢
الاشع الغليظ الحبيب والبطن
وجمع جراشع ١٢
اى اذا اسند الفعل الى ما بعد الا فلا ضمير فى العامل
لانه يسند الى ما بعد الا فى الظاهر ١٢

مناسب للمستثنى منه فى جنسه بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفى
نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاء الا راكبا كاينا على حال من الاحوال
وفى ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفى ما صليت الا فى المسجد مكان
من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة فى الجنس بان يكون
المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فى نحو ما كسوته الا جبة
شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا فى ساير الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك وفى صفته يعنى فى كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا
او غير ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه
وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شئ بالا جاء القصر ضرورة
بقاء ما عداه ذلك النفى على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء
المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتداء نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جانى منهم رجل
الا يقوم ويقعد وحال نحو ما جانى زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد
الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتانى وفى الحديث ما ايس
ولم يصح الى قد والواو ١٢
الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الا لما قبلها واشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن
كما قصد مفهوم الجزاء الا زما لما قبلها ١٢
مضمونه بمضمون عاملة الا على تاويل العزم والتقدير اى ما ايس الشيطان
لان اتيانه النساء وليس معارنا لما ايسه ١٢
من بنى آدم غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر
بد القيد للفصل المثبت اى الايس الشيطان من بنى آدم عازما الخ ١٢
صايدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفى انما يأخر
المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمروا فالقيد الاخير هو الذى وقع بعده بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه

والمذا ما بلفظ الا فى قولهم
اثم ١٢

على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء
على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه و
ههنا ليس الا المذكور ابل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرو وانما
ضرب عمروا زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب
الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا
نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جايز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما
في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو على الطيب سا ميا لم تز
معرفة وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرنا الا اللذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان
مستفادا من انما وبعد ليس كذلك وغيركالا في افادة القصرين اى قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصر زيد
غير شاعر افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبار
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا
تقول ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج يطابقه او لا تطابقه وقد يقال على
فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه
الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا
موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان
هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود يتجر اليه آخر الامر فالانشاء

اى قوله ولا يجوز تقديمه ١٢

ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب
كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم و
لعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا
هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث
الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل
اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح
ان السابق الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان
طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع
طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي
ذلك حتى اذا كان المط حاصلا امتنع اجراؤها على معناها
الحقيقي ويتولد منها بحسب القراين ما يناسب المقام
وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي
كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان
المط حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان
كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك
انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني و

هو الطلب حصول شئ على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له
ليت والا شرط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما يقول ليت زيدا يجئ
وقد يكون محالا كما يقول ليت الشباب يعود لكنه اذا
كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه
والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما
هو الموضوع للتمنى اشار الى ما يستعمل في التمنى مجازا فقال
وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه
ح يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا
الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة
في التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية
به في صورة المتمكن الذى لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو
لو تأتينى فتحدثنى بالنصب على تقدير فان تحدثنى فان
النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمنى فكما تعرض
بلو غير الواقع وافعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا
طماعية في وقوعه وقيل انها لو التى يجئ بعد فعل فيه

معنى

معنى التمنى نحو وددت لو تدهن وهى حرف مصدرية
وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمنى فينصب الفعل بعدها
نحو لو كان لى مال فاحج اى اود لو كان لى مال قال الله
تعالى لو ان لى كرة فاكون من المحسنين قال السكاكى
كان حروف التحضيض والتنديم وهى هلا والا بقلب
الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اى كانها ماخوذة
من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما مركبتين مع ما و
لا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين
جعل الشئ في ضمن الشئ يقال ضمنت الكتاب كذا بابا
اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى ان الغرض
من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين
معنى التمنى ليتولد علة لتضمينهما يعنى ان الغرض من
تضمينهما معنى التمنى ليس افادة التمنى بل ان يتولد
منه اى من معنى التمنى المتضمن هما اياه في الماضى التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفى المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولولا تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى
حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ

واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان
يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى مفعوله
الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا
به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع ما
ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام
هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض
النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله لتولد احيا
محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت
زيدا كان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التقديم
وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التقديم
والتخصيص من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى
المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى
تناسب التقديم وما يستقبل السؤال والتخصيص
وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك
لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتقديم و
التخصيص من غير اعتبار التركيب فان التصرف في
الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى
له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان

نحو

١٤٣

نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
فيشبه لبعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعهما فتولد منه التمني لما مر من انه
طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي
فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمه لا يقال
لعل الشمس تغرب وتدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي
ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام و
هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت
تلك الصورة وقوع نسبة من الشيئين او لا وقوعها
فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف
واين ومتى واني وايان فبعضها مختص بطلب التصور
وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء
منهما بل يعم القسمين وبهذا الاعتبار صار اهم
فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد

وما يجرى مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قايم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب
تعيينها او التصور اى ادراك غير النسبة كقولك فى
طلب تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل
فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفى
طلب تصور المسند افى الخابية دبسك ام فى الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة فى احديهما
او الدق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب فى جميع
ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اى ولمجئ الهمزة تطلب التصور لم يقبح فى طلب
تصور الفاعل ازيد قام كما قبح فى طلب تصور المفعول
اعمروا عرفت كما قبح هل عمروا عرفت وذلك لان
التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل يطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف
الهمزة فانها يكون يطلب التصور وتعيين الفاعل
او المفعول وهذا ظاهر فى اعمروا عرفت واما فى ازيد
قام فلا اذ لانسلم ان تقديم المرفوع يستدعى التصديق
بنفس الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر

هل زيد قام ولم يقبح م

فيجوز

فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق يطلب التصديق
ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا
انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مخصص
لطلب التصديق كما سيجئ والمفعول عنهما اى الذى
يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا
كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده
فهى على هذا الطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت
اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب
هو ام الاكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فقيل
هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب
تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو قولك
افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه سوال عن وجود
نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سوال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف
لا يخلو عن تعسف والفاعل فى اانت ضربت زيدا
اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع العلم بوقوع الضرب
على زيد والمفعول فى ازيدا ضربت اذا كان الشك

فى المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا
ساير المتعلقات نحو افى الدار صليت وايوم الجمعة سرت
واناياى ضربت واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ فى دلايل
الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت
اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا
ءانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسوال عن الفاعل
من هو فى مثل هذا الان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن
بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه
على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على
الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا
دون ذاك حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق
فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو
قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام
لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى لاختصاصها بطلب
التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد
بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين
احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهو لا تكون الا لطلب

التصور

التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو
وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت
التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور
مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام
ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى
احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين
وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه
ما وقبح هل زيد ضربت لان التقديم يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون طلبا لحصول الحاصل وهو محال
وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد مفعول فعل محذوف
يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم
اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون
التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا
وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب فى التقديم هو الاختصاص
وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قايل به دون هل زيد ضربته اى لم يقبح هل
زيد ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اى هل ضربت
زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل

على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل يطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين
من النحاة انهم اوجود الفعل فى الكلام لا يدخل على الاسم
وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر ولا يجوز اختيارا
اهل زيد اضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا وحمل
السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من
ان اعتبار التقديم والتاخير فى نحو رجل عرف واجب
وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالاحتمال
الاحتمال لان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة
وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على
تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شايع و
نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبيحا بعلة
اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم

مطلقا

مطلقا غاية ما فى الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكى
قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى
غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف
بان هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل كقوله اهل
عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها
فى الاستفهام واقيمت فى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى
الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هى بمعناها
فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة
الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل زيد قاعد والا فما
الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام
قلت الفرق انها اذا رات الفعل فى حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره فى حيزها فانها
تسلت عنها ذاهلة اى وهى اى هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل
تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا او
اخوك يعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات
الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يقع كما يصح

استعمال الهمزة منه وذلك لان هل تخصص المضارع با
الاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقييد بقوله
وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب
الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل
وقد صرح السكاكي بذلك وقال لي ان يكون الضرب واقعا
في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان
يقع سواء كان القرينة مقالية كما في هذا المقام او
حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح
وقوع هل هذا الموقع ولهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم
المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل و
انتفائها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا كما
وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي
ساغسل عني العار بالسيف جالبا، على قضاء الله
جالبا، وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين و
اعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب

تجريد

تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما ذكره
في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده
عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل يضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على
خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث
مما لا ينبغي ان نشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان
يقعوا فيه من غير تامل ويأخذوه مذهبا لاختصاص التصديق
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب
وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال لعناده يحصلك بما
بمعنى لا تفيد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر موصوله
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي
بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان
جزء مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا
واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق

هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات اسماء
من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال
وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لهما مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
يشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان
انتم فاعل فعل محذوف لابرازه ما سيتجدد في معرض الثبات
على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما هو في
فهل يشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي
فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا
لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية
لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل
مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما
سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة
لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي

يقصد

١٦٨

يقصد به الدلالة على الثبات وابرازه ما سيتجدد في
معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه و
بين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله
على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة
وهي التي يطلب بها وجود شي او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجود ومركبة وهي التي
يطلب بها وجود شي لشي او لا وجوده له كقولنا هل
الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان غير
الموجود في الاول شي واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة
اليها فالموجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة و
الباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها الطلب للتصور
فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور
شي آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان شرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي
معنى وضع فيجاب بلفظ اشهر سواء كان من هذه
اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي
هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا

هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس و الفصل
ويقع على البسيط في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح
الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي
ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم
ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا هوية له و
العرف من المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي
تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم
اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات
وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن
لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي
برهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود
بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن

عليه

عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة
كذا ذكر الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان
يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالتباس الحا
تين مختلفين وبالتباس الى شخص واحد في وقتين ومن
العارض المشخص لذي العلم اي يطلب من الامر الذي
يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه ويعينه كقولنا من
في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه و
اما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيله كذا ونحو ابن فلان
واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب
يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج
في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها
كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما
عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب
ونحوه ويدخل فيه السوال عن الماهية والحقيقة نحو
ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ المفرد موضوع
وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجوابه الكلمة الدالة
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه و

في الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون كثيرا والذاكرات ويسال
بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي
ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نم انه للسوال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك
بل جوابه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما
يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في
قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى لقوله ربنا الذي
اعطا كل شي خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه
وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب
محمد عليه السلم فان الكافرين والمومنين وهم اصحاب
محمد عليه السلم قد اشتركا في الفريقية فسال عما يميز احدهما
عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف
اليه اي يوضحه قوله في المفتاح تقول القايل عندي
ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية قيل اذا ذا اضيف الى
مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة

الجنسية

الجنسية اذا سم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير
وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسال بكم عن العدد نحو سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم
اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السوال
التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار
من آية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه وبين
مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس
بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة
ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسال بكيف عن
الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان
او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيمة وانى تستعمل
تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا
حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم
بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد
بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا

اى من اين لك هذا الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل
استفهاما بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان
يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا وايضا
قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان انى بمعنى اين الا
انه يكون فى الاستعمال مع من ظاهرة كما فى قوله من
اين عشرون لنا من انى اى من اين او مقدرة كقوله
تعالى انى لك هذا اى من انى اى من اين فقال المصنف
انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان من جهة اضمار
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص
بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور
كساير الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة
فانها تجى بطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام
ولهذا يجوز ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام
سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور
وقوله ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله ام ماذا
كنتم تعلمون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى
العلوق به، رئمان انف اذا ما ضن باللبن، وام ههنا
بمعنى بل التى يكون للانتقال من كلام الى آخر من غير

اعتبار استفهام كما فى قوله تعالى ام انا خير من هذا
الذى هو مهين وبهذا يخل ما قيل فى قوله تعالى
اكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم
تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان
يليها احد المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس
كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل
والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ
لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب
انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا فاذا لم
تكذبوا فاى شى كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات
الاستفهامية كثيرا ما يستعمل فى غير الاستفهام بما يناسب
المقام بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز
وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد
حوله كالاستبطاء ونحو كم دعوتكم ومنه قوله
تعالى حكاية حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه
متى نصر الله وتثبت السقط الام وفيم تتعلمنا ركاب
وتامل ان يكون لنا الى ان والتعجب نحو ما لى لا
ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين

تذهبون الوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم
اردت فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير
بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخا
على الاقرار بما يعرفه والجاية اليه وهو الذى قصد
المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة بشرط ان يلى
الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة بقوله
اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل
وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى
تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وارا كبا
سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل
قوله تعالى حكاية انت فعلت هذا بالهتنا يا
ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان
كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان
كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم انت فعلت
هذا او قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف
عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى

السياق

١٧٣ ٢١

السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم
عليه هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه
عليه السلم قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان
تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل
هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذ كرهم م
يقال له ابراهيم والظاهر انهم قد علموا ذلك من
حلفه ومن ذمه الاصنام وروى انهم قد هربوا
وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه
بكسرهم اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به
الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى التى تجئ
للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف
البواقى فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب
الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه
نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذى
قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اى بايلاء المنكر الهمزة
يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه
للانكار لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك

ماذا يغيرك لو فعلت كذا، ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني
وكيف تؤذي اياك، ومن اين تدري ما الفرار من
الرند، وما اشبه ذلك، واما الهمزة فهي الانكار ما
يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي
فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان الانكار للفاعل
ولكنه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس
القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا
فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي و
اما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فان المنكر هو
نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال
في قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من
المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على
المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو
قوله تعالى ابشرا منا الانكار للمفعول فيقدر المفسر بعده
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد

يكون

يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي
وجعل صاحب المفتاح قوله افانت تكره الناس و
افانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا
الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلم لم يعتقد اشتراكهم
في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلم لفرط شغفه
بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي
وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا
فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا
نقول لو سلمنا ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل
الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او معينا
فللتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا
وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل
قوله تعالى الله اذن لكم ام على الله تفترون على التقديم
فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن
احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا

يتوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
والانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا
خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب
القوم ومنه اى من مجى الهمزة للانكار اليس الله
بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفي نفي له و
نفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان
الهمزة فيه للتقرير اى بحمل المخاطب على الاقرار بما
دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو الله ليس
بكاف وهكذا قوله الم نشرح لك صدرك والم يجدك
يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد
يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس
يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف
المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله اانت قلت للناس
اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه للتقرير اى
بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم
وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل
يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى الفعل فيه

الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى
وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما
من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما
نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه
قوله تعالى آالذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت
عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن
اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو
لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افى الليل كان
كذا ام فى النهار وافى السوق كان هذا ام فى المسجد
الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان
يكون ذلك الامر الذى كان نحو اعصيت ربك فان
العصيان واقع فمعنى الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت
والانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه قوله ازوت
البله يوضع لى مهادا فانه للتقريع مع شائبة من الانكار
بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك اذ لا ينبغى ان يكون
حدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك
فى المستقبل نحو اتعصى ربك بمعنى لا ينبغى ان يتحقق العصيان
او للتكذيب فى الماضى اى لم يكن نحو افاصفيكم ربكم

بالسنين اى لم يفعل ذلك او فى المستقبل اى لايكون
نحو انلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى
انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهداء بها و
الحال انكم لها كارهون يعنى لايكون هذا الالزام
وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول
الشاعر وهل يذخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل
الطعام لعامه وقد يكون الاستفهام للانكار الذى
بمعنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو
آمنوا بالله واليوم الاخر بمعنى اى تبعة ووبال عليهم
فى الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ
والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء
نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا و
التحقير نحو من هذا او التهويل كقراءة ابن عباس
رضى الله عنهما ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون
ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم
تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام

اذا امتنع

اذا امتنع حملها على حقيقة تولد منه بمعونة القرائن ما
يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف و
لا ينحصر شى منها فى اداة دون اداة بل الحاكم فى ذلك
هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغى ان تقتصر
فى ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان
تتخطاه بل عليك بالتصرف والاستعمال والروية والله
الهادى ومنها اى من انواع الطلب الامر وعرفوه
بانه طلب فعل غير كف على سبيل الاستعلاء واحترز
بغير الكف عن النهى وبقوله على جهة الاستعلاء اى
على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا
عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه
نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون فى
ان صيغة الامر لماذا وضعت قيل للوجوب فقط
وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما و
هو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هى مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة
لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو

الاذن والاكثر على كونها حقيقة من الوجوب ولما
لم يكن الدلايل مفيدة للقطع بشئ من ذلك لم
يجزم المصنف بشئ واشار الى ما هو الظاهر عند العقل
بقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة
باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد
بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة
الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال
على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال
والادلان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب
الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا
سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى
ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم
واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تميزا بين
البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي
حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في
نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة

الى ذلك

الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر
بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد
كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة
الامر وفيه نظر لان لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة
الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في
عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة
الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
وامثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك
لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة
مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصح دليلا عليه وقد
يستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون
لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء
فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن

او ابن سرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من
الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفى الصحاح هو تخويف
مع دعوة فالتهديد نحو قوله اعملوا ما شئتم والتعجيز
نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة
خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ
ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم
قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل وهو
صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه اياهم
قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفى الاهانة
لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم
وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا
والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب فى الاباحة
كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح
واذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمنى نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح

الصبح

الصبح والانجلاء الانكشاف تقول لبز لظلامك نصيبا
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندى لانى
اقاسى هموما نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهارى يظلم
فى عينى لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء
من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا
عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق
والاستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس
له طماعية فيه ولا يتوقع فلذا يحمل على التمنى دون
الترجى والى الثانى اشار بقوله فالدعاء نحو رب
اغفر لى فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس فى
العرف يقال للطلب على نوع من التضرع لا الى حد
الدعاء ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
الاول دون الجمع من الامرين وارادة التراخى فان
المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم

اضطجع حتى المسئله يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام
الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام و
الاضطجاع مع التراخي احدهما وفيه نظر لانا لا
لانسلم ذلك عند خلو المقام من القراين بل ليس
مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض
الى القرينه كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
شئ منهما ومنها اى من انواع الطلب النهى وهو طلب
الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو الجازم
فى نحو لا يفعل وفى عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا فى اى معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر فى
الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر فى عدم
الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهى نفس الفور
والتكرار وقال السكاكى ان كان الطلب بالامر و
النهى راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن والمتحرك
لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال
الواقع كقولك فى الامر للمتحرك تحرك اى فى الاستقبال
وفى النهى للمتحرك لا يسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
فى غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او

طلب

طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا
فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد
اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان
متقاربان فى الجمله قد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان
يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد لقولك بعبد
لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك
لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون
دعاء نحو اللهم لا تشمت بى اعدائى او على سبيل التلطف
فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها
الاخ وقد يستعمل الامر والنهى بطلب الدوام والثبات
على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط
المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اى دم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى
يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما
بان مضمرة مع الشرط كقولك فى التمنى ليت لى مالا
انفقه اى ان ارزقه انفقه وفى الاستفهام اين بيتك
ازرك اى ان تعرفنيه ازرك وفى الامر اكرمنى اكرمك

اى ان اكرمتنى اكرمك وفى النهى لا تشتمنى يكن خير
لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر فى تحقيقه وجهان
احدهما ان هذه الاربعة منها معنى الطلب والطلب لا
ينفك عن سبب حاصل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب فى الخارج لان
العلة الغائية لوجود معلوله للعلة الفاعلية وان
كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا
ان الغائية متقدم فى الذهن على المعلول ومتاخر فى
الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل
ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب الحامل مسببا
عن الطلب فى الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه
ذكر السبب الذى يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه
القرينة عن ذكر حرف والمسبب اذ ليس معنى الشرط
والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثانى فالجزم
المسبب الحاصل بان مقدرة بعد هذه الاشياء و
ثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه و
الحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب لمضمونه وعلى
الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره

يعنى

يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره على
حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر
بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا بنفسه او لغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك
المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب
مع ذكر ذلك الشى ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد
هذه الاربعة صالحا لان يكون جزءا من مفهومها و
قصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا
فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرف بيتك اضرب زيدا
فى السوق واما قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا
يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة
لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان
كان متوقفا على شى اخر نحو ان توضات صح صلوتك
واذا لم يقصد السببية بقى المضارع على رفعه اما حالا
نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا
يحبك او استعلاما اى جوابا عن سوال متضمنه ما قبله
نحو قم يدعونك واما الغرض وان عدة النحاة احد

الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع
كقولك الا تنزل تصيب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
تولد من الاستفهام اى ليس هو بابا على حدته بل الهمزة
فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها
على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا
فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة
الحال غرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في
التحقيق همزة انكار اى لاينبغي ان لا تنزل وانكار النفي اثبات
فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان
الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من
جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا
لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني
ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه
يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في
غيرها اى في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا
من دونه اولياء فالله هو الولي اى ان اتخذوا
اولياء بحق فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده و
يعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار

لكل

لكل ولي سواه فان قلت لاشك انه انكار توبيخ بمعنى
انه لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء اوح يترتب
عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما
يقال لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء
ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو
اخوك بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم
وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا
ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من
نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح
وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثيرة وسنتعرض له
في بحث الايجاز انشاء الله تعالى ومنها اى ومن انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا وايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير
البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي
ينادي له يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب
لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ

جهده فكانه غافل عنه بعيد وآى والهمزة للقريب
وقد يستعملان فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب
لا يغيب عنه اصلا كقوله ؛ اُسُكّانَ نعمان الاراك
تيقنوا ؛ بانكم فى ربع قلبى سُكّانُ ؛ واما يا فقيل حقيقه
فى القريب والبعيد لانها بطلب الاقبال مطلقا وقيل
بل للبعيد واستعمالها فى القريب اما استقصار الداعى
نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما
للتنبيه على عظيم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع
تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها
النبى بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه
بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط
شانه بعيد له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته
اى صيغة النداء فى غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء
وفى قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس بطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراوه على زيادة التظلم
وبث الشكوى والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها
الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى

يطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل
الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو
اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اى مختصا من بين الرجال باكرم الضيف او التاخر
نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او
لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا
للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرى ايها
القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان
ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما
دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف
النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح
باداته فقوله ايها الرجل فاى مضموم والرجل مرفوع
كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال و
لهذا قال المصنف اى مختصا من بين الرجال وقد
يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام نحو
نحن العرب اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر
الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما انكشف الضباب
قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى

لا يكون ذا الام ونحو ايها الرجل منقصود قطعا والمضاف
يحتمل الامرين الفعل فيكون منصوبا بيا مقدره وكونه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص
قال الامام المرزوقى فى قوله ؛ ابا بنى نهشل لا ندعى
لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبريه هو انه جعله خبرا لكان قصده الى
تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخ عن
خمول فيهم وحمل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن
من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا تفعل
كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثه نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى
كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها
التعجب القدله والتحير كما فى نداء الاطلال والمنازل و
والمطايا ونحو ذلك كقوله ؛ ايا منازل سلمى واين سلماك
وكقوله ؛ يا ناق خدى فقد انت اناتك ؛ بى صبرى وما عى
واحلاسى واتساعى ؛ ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا
قبر معن كيف واريت جوده ؛ وقد كان منه البر
والبحر مترعا ؛ وكقوله يا عين بكى عند كل صباح ؛

ومنها

ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول
تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعانى كثيرة
فى الكلام فتامل وسجى ما يناسب المقام ثم للخبر قد
تقع موقع الانشاء اما للتفاول بلفظ الماضى على انه من
الامور الحاصله التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضيه
كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فى
وقوعه كما مر فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت
رغبته فى شىء يكثر تصوره اياه فربما يجعل اليه حاصلا
فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله لقاءك
والدعاء بصيغه الماضى من البليغ نحو رحمه الله
يحتملهما اى التفاول واظهار الحرص فى وقوعه واما
غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز
عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى
ساعة دون ان تقول انظر لانه فى صورة الامر وان
كان دعاء او شفاعه فى الحقيقه او لحمل المخاطب على المطلوب
بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب
تكذيبك تاتينى غدا مقام ائتينى تحمله بالطف وجه

على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا ضرت كاذبا من
حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر فى هذه
الصورة مجاز استعماله فى غير ما وضع له ويحتمل ان
يجعل كناية معنى بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة فى
الطلب حتى كان المخاطب شارع فى الامتثال و
منها القصد الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه على كون المط قريب الوقوع فى نفسه لقوة
الاسباب المتاخذة فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات
تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة
السابقه يعنى احوال الاسناد واحوال المسند اليه و
المسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك
الكثير الذى يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتامل
فى الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد
الانشائى ايضا اما موكدا ومجرد عن التاكيد وكذا
المسند اليه اما مذكورا ومحذوف مقدم او موخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات

امامتقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفه واسناده
وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة
فى ذلك مثل مام فى الخبر ولا يخفى اعتباره بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل و
الوصل عطف بعض الجمل على البعض والفصل تركه اى
ترك عطف بعضها على بعض فبينهما يقابل العدم و
الملكه ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف
بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الوصل لانه
الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل
دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشتمل الجمل التى
لها محل الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام
والجمله مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على
ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا
فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما
ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة
خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك

جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا
لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان
يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اى على
تقدير ان يكون لها محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى
لها مثل كونها خبرا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد
فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله فى حكم اعرابه من
كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه
عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهى
واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان
كذلك فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى
مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملتين
الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر
لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع
لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب
ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا العطف المفرد
على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة

نحو زيد

نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله
ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد
لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم
وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء
اوجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يقصد
منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له
هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابى تمام
قوله لا والذى هو عالم ان النوى ؛ صبر وان ابا الحسين
كريم ؛ اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى
سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف
جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم
لان وجود الجامع شرط فيهما قوله لا نفى لما ادعت الحبيبة
عليه من انه اندرس هواه يدل عليه البيت السابق
وهو قوله ؛ زعمت هواك عفا الغداة ؛ كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم ؛ فاعل زعمت ضمير الحبيبة

والخطاب في سوالك للنفس وجواب السم البيت الذي
بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت
نفسي على الف سواك يحوم والا اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا
يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا
خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله
يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس
من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها
لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا
باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال
على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا
معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان يكون
للاولى محل من الاعراب ان يقصد ربطها بها اي
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف
من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم
خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان

ماسوى

ماسوى الواو من حروف العطف لعقد مع الاشتراك
معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين
لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل
مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى
كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون
للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى
بل وحكم لكن قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها
في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل
لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون
واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية
عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد
جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل

نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان تكون
فيهما معنى السببية نحو تقوم زيد فيقعد عمرو وثم
ان كونهما للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني في
المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان الاو
اجرائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا
الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما
في المفرد لكنها كثيرا ما يجئ لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه
خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض و
كذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة
وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب
المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل

اكثر

اكثر من ان يحصى وقد يجئ بمجرد الترتيب والتدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ۞ ثم قد ساد قبل ذلك
جده ۞ وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول
اذا عطفت بواحد من هذه الاحرف جملة على جملة
ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا
يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال
فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير
واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك
يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر
مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد
الحصول غير متناهية فيتميز ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن هو الذي تشكل فيه العبارات والآراء
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه

للثانيه فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك
فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم لانه لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف
وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله
تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت
بهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو
متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا فى
الآيه ظرفيه بل شرطية وبعد تسليم ان العامل فى اذا
الشرطيه هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام
ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشىء يوجب تقييد
المعطوف بذلك قلت اذا الشرطية هى بعينها ظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت
قرات القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت
سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان
التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما

على

على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتنى اعطك
واكسك نعم انه ليس بقطعى لكنه السابق الى الفهم فى
الخطابيات فان قلت ان عطف شىء على جواب الشرط
فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو
ان تاتنى اعطك واكسك والثانى ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا
فيه بواسطه كونه مسببا فى المعطوف عليه كقولك اذا
رجع الامير استاذنته واذا استاذنت خرجت
فلم لا يجوز عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا
القبيل قلت لانه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك
استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعنى استهزاء
الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه
لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل
انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم
عن شرهم لم يكن عليهم مواخذه كذا فى دلايل الاعجاز
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان
لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانيه وذلك

بان لايكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون
ولكن قصد اعطاوه للثانية ايضا وان كان بينهما
اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون
ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال
الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك
تعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطا
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين النسبتين عطف
يقتضى مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم
الشى على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا
محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثانى
كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام
السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم
المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف فى

تحقيق

خنك تمام

تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلا
خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى يكون احد الجملتين خبرا
لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال
رايدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرى يجرى بمقدار
الرايد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء و
ارسوا الى اقيموا ارسيت السفينة اى حبستها بالمرساة
نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى
قال رايد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت
كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر
والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى
ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل
ايضا جزما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والامر فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء
علة للمزاولة كما فى اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه
الاقسام كلها على تقدير الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال وهو
قوله ارسوا فى محل النصب على انه مفعول قال فكيف

ولهما
يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما
اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين
الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا
يكون فهذا امثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين و بل
قد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرا
والجملتان في كلامه لا محل لهما من الاعراب ولا يخفى ما
فيه من التعسف لان المثال ان هو هذا المصراع و
الجملتان فيه مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا
معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما مر
او معنى اي لاختلافهما خبرا او انشاء معنى بان يكون
احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا
خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات
فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان
لا جامع بينهما كما سياتي في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل
وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال
الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا عنها

اوبيانا

اوبيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
الا بانه يدل على احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من
الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة
للاولى يكون لدفع توهم غلط او تجوز وهو قسمان
لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي
من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى
او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا
ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير
ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف المعجمة
مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه
اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي
وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا اي ذلك
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل

بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف
المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الولي
اومبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب
الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص و
انه الذي ليستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو الرجل
اى الكامل في الرجولية كان من عداه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اى يجوز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى
قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وبصيرة البارز الى قوله ذلك الكتاب
اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل
قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك نفيا لذلك التوهم
فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاء
زيد نفسه والثاني نحو هدى اى هو هدى للمتقين
فان معناه انه اى ذلك الكتاب في الهداية بالغ
درجة لا يدرك كنهها لما كان في تنكير هدى من
الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية
محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل

هاد

هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه
كما ان الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية
يقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده
وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها يتفاوت في
درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت
الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه
فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل
في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه
فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني
في جاء زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه كان
مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد
المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان
قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك
الكتاب فيفيده مرة ثانية لتثبته اويد لا منها عطف على
قوله موكدة للاولى اى الستر الثاني من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى

غير وافية بتمام المراد وكغير الوافية بخلاف الثانية
فانها وافية لاتشبه غير الوافية والمقام يقتضى
اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض من
الايدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا
انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى تلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او
لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض
او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل
والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل
لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه
وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا
المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل لاسيما التى لها من الاعراب
فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض
نحو أَمَدَّكُم بِمَا تَعلَمُونَ أمدكم بانعامٍ وبنين وجنات و
عيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضى اعتناء الشانه لكونه مطلوبا فى نفسه او ذريعة
وسيلة الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الى
آخره اوفى بتاديته اى تاديه المراد لدلالته اى

دلالة

191

دلالة الثانى عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من
غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوازنه وزان وجهه
فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما
تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها و
الثانى وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر و
الجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم
من استواء الحالين فى السر والجهر فان المراد به اى بقوله
ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامت المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تاديه المراد
لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال
اظهار الكرهه لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل
بالمطابقة على طلب الكف من الاقامة لانه موضوع
للنهى واما اظهار كراهة المعنى فمن لوازمه ومقتضاته
فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قلت نعم و
لكن ما قولنا لا تقم عندى بحسب العرف حقيقة فى
اظهار كراهة اقامته حضوره حتى انه كثيرا ما يقال

لا تقيمن عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل تجريد اظهار
كراهة حضوره والتاكيد بالنون دل على كمال هذا
المعنى فصار لا تقيمن عندنا والاكمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته
على ما يفهم منه قصدا او صريحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار لاقامته ليست بالمطابقة
مع انه ليس فيه شي من التاكيد بل انما يدل على ذلك
بالالتزام بقرينة قوله و الا يكن في السر والجهر مسلما فانه
يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة
اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن
فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحل وقد قصد في ضمن ذلك
نهيه عن الاقامة اظهار كراهتها فظاهر ان كمال
اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارحل
حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان
يقال انه مبني على ان الامر بالشي يتضمن النهي

عن ضده

عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا
تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف
كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن
عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان
عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن
تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي
عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون
بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون
بدل اشتمال والكلام في ان جملة الاولى اعني ارحل
منصوب المحل مفعول اقول كما مر في ارسوا نزاد
بها وقوله في كلا المثلين اعني الاية والبيت ان الثاني
اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال
واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور
او بيانا لها عطف على موكدا اي القسم الثالث من
كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل
منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح
فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى

مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس له الشيطان
قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان
وزانه اى وزان قوله قال يا آدم وزان عمر وفى قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر وحيث جعل قال يا ادم
بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل
عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يقال انه
من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر
عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
يوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة التى تصلح بيانا
للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله
تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفى سورة
الرعد ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو وجعله بيانا
ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح
لانه ادنى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة
كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى
الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من
هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم

ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى
شبههما فقال واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية
على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدى الى فساد
المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من
العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين
انشاء وخبرا او المختلفين اللذين لا جامع بينهما يشتمل
على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجى ربما
يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا
مثاله وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم
فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى
وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان
معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاول محبوب وفى الثانى
محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف
قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف
تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية الضلال
ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية

اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان
عطف عليها يوهم عطفه على جملة قالوا
او على جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه
ايضا للاحتياط كما فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم
السكاكى لانه لم يبن امتناع عطفه على الجملة الشرطية
لا يقال انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية
على الشرطية ولظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول
ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير
فى الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر وقوله تعالى فاذا
جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثانى لظهور المناسبة بين المسندين اعنى
يستهزئ الله بهم وقالوا لهم بهذه المقالات اوقات
الخلوات بل لاتحادهما فى التحقيق وكذا بين المسند
اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل
انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم
بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اى كون
الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية

جوابا

منزلته م

جوابا للسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اى عن الاولى كما تفصل الجواب عن السؤال لما
بينهما من الاتصال وقال السكاكى النوع الثانى من الحالة
المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد
للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة
الواقع ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع
عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى
منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
ان يسال او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اى مثل
ان لا يسمع من السامع شئ تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه
او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك
العاطف او غير ذلك فليس فى كلام السكاكى دلالة
على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما فى كلام المصنف
فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل
قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون
على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا

حاجة الى ذلك لان كون جملة الاولى منشاء السؤال
كان فى كون الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما
اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة
الكفار يعنى قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما
قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى
للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم
كيت وكيت فبين الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى
ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال فان
قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على
المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة
المؤمنين ثم عقبته بكلام من صفة اضدادهم
كان مثل قوله ان الابرار لفى نعيم قلت قد مر لى
ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبنى على تقدير سؤال فذلك ادراج له فى
حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى
اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه ويسمى الفصل
لذلك اى لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى

استيناف

استينافا كما يسمى مستانفة وكذا الجملة الثانية نفسها
يسمى استينافا كما يسمى مستانفة وهو اى الاستيناف
ثلثة اضرب لان السوال الذى تضمنته الجملة الاولى
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت
عليل سهر دايم وحزن طويل اى ما بالك عليلا او
ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان
عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان
يقال هل سبب علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن
فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من
ابعد اسباب المرض فعلم ان السوال عن السبب المطلق
دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا يشعر بذلك
واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسى
ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء
فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان
السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب
لا يوكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال
الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا فى الحكم طالبا
له حسن تقويته بموكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا

الاقتصار على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب
فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو
جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر و
مطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى
الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
اى لم تامرونا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين و
اقويهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اى غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى
فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال
سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته
بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني فى غمرة العواذل جمع
عاذلة يعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما تنكشف

كما هو

كما هو شان اكثر الغمرات والشدايد استدرکه بقوله
ولكن غمرتى لا تنجلى ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه
استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف
بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان
يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما يشتمل
على خصوصية كما فى الثانى فان العلم حاصل باحد من
الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف
باب واحد واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا قسم
آخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتى باعادة اسم ما استونف
عنه اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة
والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى
زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اى
على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند
اليه فى الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف
الحديث عنه اعنى صفة يصلح لترتب الحديث عليه
وهذا العبادة اوضح من قولهم ومنه ما ياتى باعادة
صفته اى اعادة ذكر ذلك الشى بصفة من صفاته

نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك و
السوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق
بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على صفة ما
استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب كتقدم الصداقة فى المثال المذكور لما يسبق الى
الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له
واما اذا عقبت المستانف عنه فى الكلام السابق بصفات
ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد
احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان
فالاظهر من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى اولئك على
هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السوال
فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه
لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه
او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله
على بيان السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا ثبت
لشى حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب عنه

بان

بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا
الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشى فيفيد ان
السبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته
فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجرى هذا فى ساير صور الاستيناف فليتامل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو
يسبح فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه
فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد
على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا
للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف
كله اما مع قيام شى مقامه نحو قول الحماسى يهجو بنى اسد
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين
المعروفتين فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة
فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى موالفة
فى الرحلتين المعروفتين وبعده اوليك اومنوا جوعا
وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا
اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف

هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا الف
مقامه للدلالة عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف و
ليس لكم الا الف جوابا لسوال اقتضاه الجواب المحذوف
كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف و
ليس لكم الا الف فيكون في البيت استينافان كذا في
الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان
قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل
سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسببية فاقيم
مقام السبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله
في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له
او بدون ذلك اي بدون قيام شي مقامه نحو نعم
الماهدون اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر
جميعا من غير ان يقوم شي مقامهما ولما فرغ من
الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين
المقتضيتين للوصل فقال واما لدفع الايهام فكقولهم لا الاصل ص
وايدك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كانه قيل هل
الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة

اخبارية

اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها
بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف
ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله
لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا
الوهم جي بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على
الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف
لصورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام و اما
للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال
الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة
فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة عطفا على
اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام
واما للتوسط من كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما
الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا
اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى
فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء
عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال
الانقطاع وبما نذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب
ان يكون كذا او كذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا

كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين
كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا
انشائيتين لفظا ويكون الاولى انشائية لفظا والثانية
خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى
فقط بان يكونا خبريتين لفظا ويكون الاولى خبرية
لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية
اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا
في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الامثالا واحدا
لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق
معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان
معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا
تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر

وهو

وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو
يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما
ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون
فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى
فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من
اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا
بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف
وبشر المومنين عطفا على تومنون قبله في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
عذاب اليم تومنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا
كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم
المومنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو النبي عليه السلم وهما وان كانا متناسبين لكن لا
يخفى انه لا يحسن عطف الامر للمخاطب على الامر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد
يا عمرو على ان قوله تومنون بيان لما قبله على طريق
الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تومنون

اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف
على قل مرادا قيل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد
كذا وبشر او على محذوف اى فابشر يا محمد وبشر يقال
بشرته فابشر اى سر اى صار مسرورا وكما اتفق الجملتان
فى الخبرية معنى فقط والثانية انشاء فى معنى الاخبار
قوله تعالى قال انى اشهد الله واشهدوا انى برى
مما تشركون اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى
الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اى
اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل
الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل
من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون
الاخرى حيث ذكر فى قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس
المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المومنين فهى معطوفة على
جملة وصف عقاب الكافرين كما يقول زيد يعاقب

بالقيد

بالقيد والارهاف بشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت
هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين
خبرا وانشاء لا نم صحة ما ذكره من المثال ولهذا
قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على
محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين
آمنوا او قال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى الاية فكانه
امر النبى عليه السلم بان يؤدى معنى هذا الكلام
لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا
على عبدنا وهذا كما يقول لغلامك وقد ضربه زيد
قل لزيد اما تستحيى ان تضرب غلامى وانا المنعم
عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب
ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى
باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة
الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر
والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما ويعطى ويمنع
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما
واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع

كما اشار اليه بقوله و زيد شاعر و عمرو كاتب و زيد
طويل و عمرو قصير لمناسبة بينهما اى بشرط ان
يكون بين زيد و عمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة
او العداوة او نحو ذلك و على الجملة يكون احدهما
بسبب من الاخر و ملابسا له بخلاف زيد شاعر و
عمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين عمرو
و زيد فانه لا يصح و ان كان المسندان متناسبين
بل و ان كانا متحدين ايضا و لهذا صرح السكاكى
بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق و خاتمى ضيق و بخلاف
زيد شاعر و عمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد
و عمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة
بين المسندين اعنى الشعر و الطول القامة قال الشيخ
فى دلايل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه
فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى
كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد
طويل القامة و عمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكى
الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكى و

تصرف

تصرف فيه لما جعله مختلا ظنا منه انه اصلح له و نحن
نصحح او لا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير
الى ما فى نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى
المدركة العقل و هو القوة العاقلة المدركة للكليات و
منها الوهم و هو القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة
فى المحسوسات من ان تتادى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة و الصداقة من زيد مثلا و كادراك
الشاة معنى من الذيب و منها الخيال و هى قوة يجتمع فيها
صور المحسوسات و يبقى فيها بعد غيبوبتها عن الحس
المشترك و هى القوة التى يتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فتدركها و هى الحاكمة بين
المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصغر هو هذا
الحلو و نعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة و بالمعانى ما لا يمكن و منها المفكرة و هى التى لها
قوة التفصيل و التركيب بين الصور الماخوذة من
الحس المشترك و المعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض
و هى نايمة لا يسكن نوما و لا يقظة و ليس من شانها ان
عملها منتظما بل النفس تستعملها بواسطة القوة الوهمية

فهى القوة المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تمهد هذا
فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين ما
يجمعها عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من
جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور المراد بالجامع
العقلى امر بسببه يقتضى العقل اجتماع الجملتين فى
المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين اتحاد
فى تصور مثل الاتحاد فى الخبر او فى قيد من قيودهما
مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظاهر انه
اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات
والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اى فى تصور من تصوراتهما ثم اشار
الى سبب كون التماثل مما يقتضى بسببه العقل جمعهما
فى القوة المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن
التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
مجرد لا يدرك بذاته الجزئى من حيث هو جزئى
بل يجرد عن العوارض المتشخصة فى الخارج وينزع عنه

المعنى

المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان اذا جرد عن المتشخصات
صار متحدين فيكون حضور احدهما فى المفكرة حضورا للآخر
وانما قال عن التشخص فى الخارج لان كل ما هو حاصل
فى العقل فلا بد له من تشخص عقلى ضرورة انه متميز
عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئى
بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات
الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا
زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه
للكلى بالذات والجزئى بالالات وكذا حكمه بان
هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما
عن التشخص فى الخارج لا يقتضى ارتفاع تعددهما لجواز
ان يتعدد العوارض كلية حاصلة فى العقل مثل ان نعلم
من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود
جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد
وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار
العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها
وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف
صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد

وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما تماثلان
لاشتراكهما فى الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان
ان المراد بالتماثل اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك فى باب التشبيه او تضايف وهو
كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما فى المفكرة يستلزم حصول
الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل
كل منهما بالقياس الى تعلق الآخر والاقل والاكثر فان
كل عدد يصير عند العد فانيه قبل عدد آخر فهو اقل
من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان
المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة و
الثانى مثال للتضايف بين ما نعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومى العلة
والمعلول ومفهومى الاقل والاكثر لا بين الذات
الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى
تعلق ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من

الرجال

الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه
الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون
معقولا فكذا المعلول والعلة كالبخار والكرسى فانهما
محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان
لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او
وهمى عطف على قوله عقلى والمراد بالجامع الوهمى امر
بسببه يقتضى الوهم اجتماعهما فى المفكرة اعنى ان
الوهم يحتال فى ذلك بخلاف العقل اذا خلى ونفسه لم
يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض
المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد
زيد فى احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد
وهو اللون وكذلك الخضرة والسواد ولذلك اى ولان
الوهم يبرزهما فى معرض المثلين ويجتهد فى الجمع
بينهما فى المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التى فى قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق

والقمر فان الوهم يبرزها فى معرض الامثال ويتوهم
ان هذه الثلثة عن نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من
نوع آخر وانما اشتركت فى عارض وهو اشراق الدنيا
ببهجتها فظهر ان ذلك فى ابى اسحق مجاز او يكون بين يكون
بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجودين
متعاقبين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض فى المحسوسات والايمان والكفر فى المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبى عليه السلم فى جميع ما
علم مجيه بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك و
الاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما قرره المحققون
من المنطقيين مع الاقرار باللسان والكفر عدم
الايمان عما من شانه اللهم الا ان الايمان لكونه
وجوديا مثله وما يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود
والابيض والمومن والكافر فانه قد نعد مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض

والاهما

والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد وشبهه
تضاد كالسماء والارض فى المحسوسات فان بينهما شبه
التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما فى غاية
الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا
يكونان متضادين والاول والثانى فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون
مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية
فان قلت كما يجعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو
السماء والارض والاول والثانى ايضا من هذا القبيل
بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين فى نحو الابيض والاسود جزء مفهوميهما
بخلاف السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان

واما الاول والثانى وان كانت الاوليه والثانويه جزء
من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية
الخلاف لان العاشر ابعد من الثانى مع ان العدم معتبر
فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون
التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اى الوهم
ينزلهما اى التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف
فى انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما
الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التى ليست اضداده
فانه قلما يخطر بالبال السواد الا يخطر البياض و
كذا السماء والارض يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس
عنده ما يقتضى اجتماعهما فى المفكرة او خيالى عطف
على وهمى ونعنى بالجامع الخيالى امرا بسببه يقتضى الخيال
اجتماعهما فى المفكرة وان كان العقل من حيث الذات
غير مقتض لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما
تقارن فى الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية
الى ذلك واسبابه اى اسباب التقارن فى الخيال

مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات
ترتبا ووضوحا وكم من صور لا انفكاك بينهما فى خيال
وهى فى آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال وهى فى خيال آخر مما لا يقع قطعا قط ولصاحب
علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم
ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع لاسيما
الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب
انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات
ذكرت فى المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد
بالجامع العقلى ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمى ما
يكون مدركا بالوهم وبالخيالى ما يكون مدركا بالخيال
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعانى التى
يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور
التى تجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم
لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض
مثلا محسوسات فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات
واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر

وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا
لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى وان اراد
ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئى متماثل
مع ذلك وتضايفهما معه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين
التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد
فى انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا
اضيفت الى كليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالى
هو تقارن الصور فى الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة فى الخيال لانه من المعانى وجميع ما ذ
يظهر بالتأمل فى لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من
تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفى لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيودهما
وفساده واضح للقطع بامتناع العطف فى نحو هزم الا
الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه والسكاكى
ايضا معترف بامتناع خفى ضيق وخاتمى ضيق
ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب

محل انه

محل انه قلت ليس فى هذا الكلام الا بيان الجامع بين
الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفى فى صحة
العطف ام لا فمفوض اى ما قبل هذا الكلام وما بعده
وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا يناسب بين
عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع
يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما
اعتقد ان كلامه فى بيان الجامع سهو منه واراد صلاحه
غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام
قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد تصور
مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من
قيودهما فظهر الفساد فى قوله الوهمى ان يكون بين
تصوريهما شبه تماثل او تضاد وشبههما وقوله
الخيالى ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما يقال من
انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع
فى الجملة كما هو مراد السكاكى بعينه فهو غلط لانه
قد رد هذا الكلام على السكاكى وحمله على انه سهو منه

وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا
يدل عليه لفظ ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى
على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق
ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة
وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في
الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم
وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام و
عمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله
وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدا
وقام خبره وان يكونا فعليتين لان يكون زيد وعمرو فاعلين
لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميتين
او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية و
لعمري انه كلام في غاية السقوط لما كان ينبغي ان يصدر مثله
عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية و

فيه

فيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها
جملة فعلية كانت المناسب رعاية ذلك في الثانية
ايضا ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية
صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما
ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمروا اكرمته
من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية
واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية
التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت
عمروا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال
ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة
فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد
اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض
المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة
زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها
والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المصنف لطف
هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على

على كثير من الفحول الا الماتع مثل ان يراد فى احديهما
التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو
قاعد او يراد فى احديهما المضى وفى الاخرى المضارعة
مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله
ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد فى احديهما
الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت
زيدا وان جيتنى اكرمك ايضا ومنه قوله لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر تذنيب شبه
تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو
جعل الشئ ذنابة للشئ فكان هذا تتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين موكدة توتى بها
لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة
مطلقا على راى والحق ان الحال التى ليست مما تثبت
تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا
فمن اشترط فى الموكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان
يجعلها قسما آخر غير الموكدة والمنتقلة ولنسمها دائمة او
ثابتة فالجملة الحال المنتقلة ليست محلا للواو ولسلة

ارتباطها

ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة اصل
الحال المنتقلة ان يكون بغير واو لانها معربة بالاصالة
لا بالتبعية والاعراب فى الاسماء انما جئ به للدلالة
على المعانى الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو
دال على التعليق المعنوى بينها وبين عواملها فيكون
مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف
على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى
الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها
فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من
حيث انك تثبت بالحال المعنى الذى للحال كما تثبت
بالخبر المعنى للمبتدا فانك فى قولك جاء زيد راكبا
تثبت الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان
الفرق انك جيت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه
بالمجئ ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى
ابتداء وقصدا او وصف له اى ولان الحال فى
المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت
الا انك تقصد فى الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف

حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف
لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر
ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير
وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا و
لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون
الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان
مع الواو وايضا اما الخبر فلخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا
نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكا
لجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه
بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو
ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها
كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو
الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وجعله على

الوصف

الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل
الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا
كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال
قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث
هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق
بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل
متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد
بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل
به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج
الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة
الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا منه وكل من
الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا
يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها
فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة
التي اصلها بالاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو

اصلها البته ابدا انا من اقل الامر بانها لم يبق على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة وخلاف الخبر فانه
جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه لالة
على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة
الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر
ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فنقول للجملة التي يقع حالا اما ان يكون خالية
عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي يقع حالا ان
خلت عن ضمير صاحبها الذي يقع حالا عنه وجب
الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز نحو جاء
زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على
قلة ولا يبين ان اي جملة يجب فيها الواو واراد ان يبين
ان اي جملة يجوز ان يقع حالا بالواو واي جملة لا
يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضميرها
اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك
بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
لا مبتدا وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير
صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح هذا الحكم

ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه
حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم
يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق
صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز
ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن
الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة حالية عن
ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء
زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم
عمرو حالا من زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب
ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى
آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع
حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان يكون مما تقصد فيه الدلالة

على حصول مضمونه وهو الخبريه دون الانشائيه
قلت المراد كل جمله تصح وقوعها حالا لا في الجملة لانها
المقصودة بالنظر بقرينه سوق الكلام فان قلت
هل يقع الجمله الشرطيه حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك
وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطيه خبرا
عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان
ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسميه
دون الشرطيه وذلك لان الشرطيه لتصدرها بالحرف
المقتضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشى قبلها الا ان
يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الجزو
النعت فان المبتدا بعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى
نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد
المعنوى حتى كانهما شى واحد بخلاف الحال فانها
فضله ينقطع من صاحبها واما الواو الداخلة على
الشرط الدال على جوابه بما قبله من الكلام وذلك
اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك
الكلام السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك

الشرط

الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو
بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال و
العامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الرضى
انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى
اكرمه ان لم يشتمنى وان يشتمنى واطلبوا العلم لو لم
يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين
من النحاه انها اعتراضيه ونعنى بالجملة الاعتراضيه
ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق
البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا و
يجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه انا سيد ولد آدم و
لا فخر والا عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة
التى تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعليه
او اسميه والفعليه اما ان يكون فعلها مضارعا او
ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا
الماضى فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها
يسوغ فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار
الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعليه

والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اى دخول الواو
ويجب الاكتفاء بالضمير ولا تمنن تستكثر اى لا تعط
حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى
الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة لانها
لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام فى الحال
المتنقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو
كذلك اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير
ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول
الواو كما يمتنع فى المفرد اما الحصول اى اما دلالته على
حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعلية تدل
على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول
واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وههنا نظر وهو

ان

٢١٣

ان الحال الذى هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى
واوائل المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان
يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال
وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبال
فالمضارعة لا دخل لها فى المقارنة والاولى ان يقال
ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة
سوال وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
وفى النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء
من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله
اى قول عبد الله بن همام السلولى فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اى
وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح
دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى وقد
تعلمون انى رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل
الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثانى اى
نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هى اى الواو

هم

فيهما اى فى قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف
لا للحال وليس المعنى هنا قمت صاكا وجهه ونجوت را
ما كالمضارع بمعنى الماضى والاصل قمت وصككت
ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضى الى المضارع
حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان
فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ
المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى بمعنى مررت
هذا اذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان
يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو
فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف
اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى لثبوت
النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح
عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف
قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهى
معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه
بغير الواو فما اشار اليه بقوله نحو وما لنا لا نؤمن
بالله اى اى شىء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال

كوننا

كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب ايماننا و
انما جاز فى المضارع المنفى الامران لدلالته على
المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
والمنفى من حيث انه منفى انما يدل على عدم الحصول
لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر
هو المطابقة والمراد بالمنفى ههنا المنفى بما او لا دون
لن لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التى يقابل
الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ راكب
فى قولنا يجئ زيد غدا راكبا حال بهذا المعنى
حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان
التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة
ان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان
المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه
ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات

نوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر في قول مالك بن رقيع اقاد واس دمي
وتوعدني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان
تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال في
المعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال
به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة و
كذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء
بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا
او معنى كقوله تعالى اخبارا أنّى يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى
فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما نقلب معنى
المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله
انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم
واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه
لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز

الامرين

الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة
لكونه فعلا متجددا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي
لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال
المذكور وهو ان المط في الحال مقارنة حصول
مضمونها بحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم
واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا
متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد
انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان
التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون
العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد
ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام
ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة
قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال
في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا جاءني زيد

فى السنة الماضية وقد ركب كمام فى اشتراط خلو الجملة
الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تقديره الماضى المثبت مع
بلفظ قد بمجرد استحسان لفظى وكثيرا ما يقيد الفعل الوا
قع فى زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصدير
ه بلفظ قد تكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابى العلا المعرى
اصدقه فى مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته
التسع ٥ وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة
لا يجب ان يكون حصولها فى الحال التى هى زمان التكلم
وانهما متباينان حقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قال
السخاوى من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد
فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت
ويجوز ان يقع حالا اذا كان شرع فى الكتابة وقد مضى
منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها ولانقضاء جزء
منها جى بالماضى ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون
لفظ الماضى حالا لاتصاله بالحال واما الماضى المنفى
فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول
ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج فى تحقيق المقارنة
فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفى اى اما جواز

الامران

الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة دون
الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما
للاستغراق اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى
حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع
الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم
لانتفاء المتقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره
اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون
زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم
فيحصل به اى بالمنفى وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة
عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند عدم
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا
لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت
فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه
وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الماضى واذا قلت ما
ضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى
وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان
بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات

مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير
الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا
في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من
استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دايما مثل ما زال وما انفك
ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام في
ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار
الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
موجود مؤثر فيه والا فهو يفتقر الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن
من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار
جعلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت

ما فيه

ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
بعكس ما مر في الماضي المثبت ان الدلالة الاسمية على
المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في
ورجع عودُه على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على
الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأه على ان البدأ
مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي فالمشهور ايضا
ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف
فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا و
انتم تعلمون اي انتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من
النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف و
قال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية
ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا
نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني

زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه
فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستانف
لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء فى زيد
وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع
فى صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة
ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا
فى البين وجرى مجرى ان تقول جاء فى زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا
تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله
سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضرب من
التاويل ونوع من التشبيه وذلك لا معنى قوة الى
فى مشافهنا ومعنى عود على بدئه ذاهبا فى طريقه
الذى جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله

وجدته

وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر
قرب فى المعنى من قولك وجدته حاضره اى حاضرا
عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز
فى كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو
كما جاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه فى دلايل الاعجاز
والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاء زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه
او مسرع اولى منه فى نحو جاء فى زيد وهو يسرع او
مسرع وقال ايضا فى موضع آخر انك اذا قلت جاء
زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا
لا يكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاء زيد وهو
متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج فى ان المعنى
على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاء فى
كذلك ولكن جاء فى وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه
بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى
قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت
على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفى العطف

لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل
فقولك جاءني زيد راجلاً او هو فارس كلام فصيح و
اما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى
اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين
يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله وتنزله منزلة المفرد و
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد
ذلك لوجب ان يقال فارساً فلهذا حكم بانه خبيث
والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك
اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعاً في انك
تثبت به مجيئاً فيه اسراع وتصل به احد المعنيين بالآخر
وتجعل الكلام خبراً واحداً كانك قلت جاءني زيد بهذه
الهيئة فاذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وعلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى بدات
فاثبت المجيء ثم استانفت خبراً وابتدات اثباتاً ثانياً
لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو
ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة
لضم جملة الى جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة

في نحو

في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء
لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في جاء زيد
وهو مسرع او وعلامه يسعى بين يديه او وسيفه على
كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه
ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا لكثر
فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو وهو قول
قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم
خرجت منهم وفارقتهم متنكرا مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال
ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في
مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال
المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه
الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا اكثر فيها ترك الواو وانما
جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو وقليلا كقوله و

ان امراءً امرى اليك ودونه من الارض موماة و
سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه جاز التقدير
بالمضارع لامتنع مجيئهما بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لا
كما ان اصل الحال الافراد فكذلك الخبر والنعت فالواجب ان
يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون
الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو لجواز ان يكون للتقدير عند وجود الواو وهو الما
الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو
مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو
على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء و
الظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو افي
الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعليه مقدرة
بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم
الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخير ان
مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا
اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب
لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى
كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم

ومن

٣٢٥

ومن كلام الشيخ ايضاً قوله ويحسن الترك اى ترك الواو
في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتداء يحصل
بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اى الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود
الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولو
لا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو و
قوله حوالي اى في اكناف وجوانبي حال من بني
لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد
حال كقوله اى ابن الرومي والله يبقيك لنا سالماً
برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني
الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهي ان احوال متعدده صاحبها واحد كالكاف في
يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل
عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا

من الضمير فى سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذى الحال
السابقة تجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدريته
للجملة سواء كان مبتداء نحو فوه الى فى و اهبطوا بعضكم
لبعض عدوا وخبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرام
فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط فى اول الجملة
وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء غامره الباب الثامن
الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكى اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين اى من الامور النسبية
التى تكون تعقلها بالقياس اى تعقل شى آخر فان الموجز
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعنى لا يمكن
ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا
المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب
اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن ان يقال على التحقيق والتعيين ان هذا ايجاز و

ذلك

ذلك اطناب والبناء على امر عرفى اى والا البناء
على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذى
ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عى وفهاهة اى كلامهم
فى مجرى عرفهم فى تادية المعانى عند المعاملات و
المحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
فى باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى
بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف
يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود با قل
من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم
قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اى
الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى
الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى
ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما
سبق الى بعض الاوهام يعنى يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه
اقل من العبارة اللايقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر
كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس

شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا
يا ربي شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام
لانه مقام بيان انقراض الشباب واتمام المشيب فينبغي
ان يبسط الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه
اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما
فيما اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا
كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء
الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قولنا اذا
قال الخميس نعم بحذف المبتداء فانه اقل من عبارة
المتعارف وهي هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام
لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب
اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين
في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن
اليه بما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين
ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي
ان الفرق بين الايجاز والاختصار ان الايجاز ما يكون

بالنسبة

بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة
الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق
الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز
اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى
مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق
معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة
ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن
ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز و
ذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه
لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي
تفسيرا حاصله البناء على المتعارف والبسط الموصوف
بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان
كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس

عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ
قوالب المعاني والقدرة على تاديه المعاني بعبارات مختلفه
في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبه المقامات
انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال
والبلغاء فلهم في فهم المعاني حد معلوم من الكلام
يجري فيما بينهم في الحوادث اليوميه يدل بحسب
الوضع على المعاني المقصوده وهذا معلوم للبلغاء
وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما
جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو
بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام
يقتضي البسط على ما مر شيء من ذلك في الابواب
السابقه فلا يرد الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير
عن المقصود اما ان يكون وافيا به او لا والوافي اما ان
يكون لفايده او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبوله
واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن
المراد فهو تاديه اصله بلفظ مساو له اي الاصل المراد
او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفايده
فالمساواه ان يكون بمقدار اصل المراد والايجاز ان

اللفظ

اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ
زايدا عليه لفايده واحترز بواف عن الاخلال وهو
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه
كقوله اي الحارث ابن حلزة اليشكري والعيش
خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من
عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي
الفعل وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش
الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه
قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم
انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاهلين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن
العيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار باللطف
وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما
وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو
ذكر الناعم وفي ظلال العقل كان كالتكرار وينبه على ذلك
لفظ الظلال واحترز بفايدة من التطويل وهو ان

وهو ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايده ولا
ولا يكون اللفظ الزايد متعينا نحو قال عدى بن الابرش
بذكر غدر الزباء بجذيمه بن الابرش وقددت الاديم
لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب
والمين بمعنى واحد ولا فايده فى الجمع بينهما التوريد
والتقطيع والراهشان العرقان فى باطن الذراعين
والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمه وفى قددت للزباء
او عن الحشو المفسد اى واحترز بفايدة عن الحشو ايضا
وهو الزياده لا لفايده بحيث يكون الزايد متعينا
وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا
للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى فى قوله
اى للفظ الندى فى بيت ابى الطيب ولا فضل فيها
اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء
شعوب هى اسم المنيه غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما صرفها للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة فى الدنيا
للشجاعة والعطا والصبر على الشدايد على تقدير عدم
الموت وانما يصح فى الشجاعة والصبر دون العطا فان
الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام فى ا

الحروب

الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن
فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
والشدايد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه
بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس
الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لى صبر ايوب
فمن اين لى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فاذا تيقن بالخلود
شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دايما فيكون بذله
ح افضل واما اذا تيقن بالموت فهان عليه بذله
ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى
ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس لا
بذل المال فيلزم الحشو فى ذكر الشجاعة لان بذل النفس هو
عدم التحرز عن الامور التى من شانها الاهلاك وهذا
بعينه معنى الشجاعة والاولى ما ذكره الامام ابن جنى
وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن
شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا
يظهر لبذل المال كثير فضيلة وغير المفسد كقوله اى وعن
الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظه قبله فى قول زهير بن
ابى سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم
ما فى غد عمى فان قلت قد تقال ابصرته بعينى وسمعته

باذنى وضربته بيدى ولا تجعل مثل هذا من قبيل الحشو
لوقوعه فى التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم
قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما
تقول لمن ينكر معرفته ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك
هذا واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه
قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون
به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى اجراس ونغم لا
معانى فيها وذلك لان القول الدال على معنى لفظ
مقول بالفم للغير ولهذا قال الله تعالى يقولون
بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قدمها لانها
الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا
باهله وقوله اى النابغة يخاطب ابا قابوس فانك
كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتاى
هو الموضع من انتاى عنه اى بعد عنك واسع اى
ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال
سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان
ابعد فى الهوى فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه و
طول يده ولان له فى جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد

الهادب

الهادب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى
الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب
الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر
لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا
بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت
ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من
النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس ب
بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير
ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى
قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع
بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم
بعضا فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه
فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف
قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج
تاديه اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح
ان ليس فيه حذف شىء مما يودى به اصل المراد وتقليل

الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف
الجر لابد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز
كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة
حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر في قولهم القتل
انفى للقتل منه اي من قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة
لان قوله تعالى ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا
على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص
حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف
القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة لا بالكتابة
والنص على المط اي الذي هو الحيوة بخلاف قولهم
فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من
التعظيم لمنعه اي لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه من
قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف
على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي
الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقا

بالارتداع

بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم
صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده
اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان القصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي
هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق
القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه
اي خلو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل
مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا
بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على
الصدر ان لا يودي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى آخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص
حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج
اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي

باشتماله على صفة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل
مكانا وظرفا للحيوة وسلامته من توالي الاسباب
الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم
فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين
الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم
من التناقض بحسب الظ وهو ان الشيء ينفي نفسه
وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم
الخبر على المبتداء للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان
تقديم الخبر على المبتداء المنكر مثل في الدار رجل لا تفيد
الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر
وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة
يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل
من جزء جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية او موصوف
نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى
اضع العمامة يعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع

الثنايا

الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل
جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من
المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك
ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم
منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم
وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي
بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن
ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل
وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم
المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او
نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل
ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان
الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرطا

كمامرّ فى آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد
الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما
خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو
قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا
عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار
يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى
جواب الشرط شئ لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا ومكروها
الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف
ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا يرى
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت
تزاحمت عليه من الظنون المعترضة فيه للوعيد ما لا
يزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب و
وكذلك اذا قال المشبب اذا رايتنى شابا وسكت
جالت الافكار له بما لم يحل به لو اتى بالجواب
مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط
به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو

ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ن
ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا
جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على
قوله جواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك
المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر فى الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر
بستين اى منه والمستثنى نحو زيد جاءنى ليس
الا والمضاف اليه نحو بين ذراع وجهه الاسد
ونحو يا رب وغلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال ل
عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين
وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق
من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما
جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب
مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل
ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته
فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا او سبب

لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان
قدر فضربها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي
سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس
امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل
قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة
هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا
بحق فالله هو الولى والفاء فى مثل قوله فانفجرت يسمى
فاء فصيحة فظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
انما هي على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا
وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على
التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله شعر قالوا خراسان اقصى
ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اى غير
المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فى بحث
الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر فى قول من
يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما اكثر اى
والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله
فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره

به ح

الرؤيا

الرؤيا ففعلوا واتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقطرن
لضوء البارق المتعالى ببغداد وهنا ما لهن وما لى اى طرن
فاخذت اسكنهما وهن لا تسكن ثم اعاودها وترافعنى الى
ان قضيت العجب من كثرة معاودتى وشدة مدافعتها
والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما
مر وان تقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل
من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له
بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب
ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل
العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على
تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما يتعلق بالافعال
دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر
دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه
الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل
ليشتمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه
تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من

الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين
المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل
يدل على امتناع المجى على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف
بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على
تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى
لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا
محذوفا اذ لامعنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما
يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل
ان تقدّر فى حبه لقوله قد شغفها حبًّا وفى مراودته
لقوله تراود فتيها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى
الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه
اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له وتعين ان يقدر
فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى من ادلة تعيين
المحذوف الشروع لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف
هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف

فاما

فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به
على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعينه الشروع فى
الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبداء له
اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند
الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل
فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام والمخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء و
البنين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة
والرفاء الالتئام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفاه اذا
اصلحت ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام
ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل
تمكن لما طبع الله الناس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين
كان اوقع فيها من ان يبين اولا او ليتكمل لذة العلم اى بالمعنى
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل
به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس

الى العلم به وتاملت بفقدانهما اياه فاذا حصل بها العلم به على
سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروری بان اللذة
عقيب الالم اكمل واقوى وكانها الزيادة لذة الوجدان و
لذة الخلاص عن الالم ومما يواخى ذلك ما فى قوله تعالى هل
ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل من الغمام فان جعل العذاب
الذى ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد
لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من
حيث لا يحتسب يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم
من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان
اشرح لى يفيد طلب شرح لشىء ما له اى للطالب وصدرى
يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشىء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام يحتمل ان للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون لتفخيم
الشىء المبين وتعظيمه كقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى
من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اذ لو اريد الاختصار

وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هولاء مقطوع مصبحين وكقوله

٢٣١

كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد كان اطنابا
ابهم ليتبين الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار
مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم
الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه
حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد
الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب
من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث
حذف المبتداء الذى هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين
المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
لا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور العربية المستطرفة
الذى يظهر فى النفس عند وجدانها اثر وانفعال عجيب وايهام
الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شىء واحد فى زمان واحد
من جهة واحدة وهذا محال ومنه اى من الايضاح بعد
الابهام التوشيع وهو ان يوتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم وتشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل
ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح

لماسبق ويسمى هذا توشيعًا لان التوشيع لف القطن المندوف
وكانه بجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعنى بذكره
بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف
او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح
وذلك للتنبيه على فضله اى مزيه الخاص على العام حتى
كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير فى
الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن
ساير افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه
شئ اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف
حكمه منه بل بحسب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد
يكون فى مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل
الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله
تعالى قل من كان عدوًّا لله وملائكته ورسله
وجبرئيل وميكائيل وقد يكون فى كلام نحو قوله تعالى و
لتكن منكم امة تدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف

وينهون

وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته و
اما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا لتاكيد الانذار
فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله ردع و
تنبيه على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا
جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف انذار ليخافوا فينتبهوا
عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا
عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد
للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار
الثانى ابلغ من الاول واشد كما يقول للمنصوح اقول
لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على
تراخى الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج فى درج الارتقاء
من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولان
الثانى بعد الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه
نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين
ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه
على ما ينفى التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقى
الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذى آمن يا قوم

اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا
قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ومنها ذكره ما قد بعد بسبب طول فى الكلام وهذا
التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك
للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان
ربك من بعدها لغفور رحيم وكما فى قول الشاعر لقد
علم الحى اليمانون انني اذا قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون
مع رابط كما فى قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من
العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين
يفرحون لبعده عن المفعول الثانى واما بالايغال
من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى
قولها اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم
اى تقتدى الهداة به كانه علم اى جبل فى راسه نار
فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو

معروف بالهداية لكنها اتت بقولها فى راسه نار ايغالا و
زيادة للمبالغة اى وكتحقيق التشبيه فى قوله اى قول امرئ القيس
كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا
الجزع الذى لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع و
هو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض يشبه
به عيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا
للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كان حيين فعيونهما
كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه
سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما
اكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس
وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد به قد طالت مسايرتهم
فى المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع
غير المقصود فى بيت السقط نسقيا الكاس من فم مثل
خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا
ضيقا مثل خاتم من الدود وكان الكاس غالبا مما يكرع
فيه كل احد من المجلس حتى كانه تقبله دفع ذلك بان
وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى

هذا الخنص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل
هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه
زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسول اى لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى
للتوكيد علة التعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة
ان يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة
ان الايغال قد يكون لغير الجملة ولغيره التاكيد وهو
اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل
بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان
يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون
متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان
يقال الجزاء عام لكل مكافات يستعمل تارة فى

معنى

معنى المعاقبة واخرى فى الاثابة فلما استعمل فى معنى المعاقبة
فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل
يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثانى لاستقلاله بافادة المراد و
ضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما
كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وما
جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت
من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا
اى التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا
تقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين
آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثانى
كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه
فالتذييل الذى يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة
اما اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهق
الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم

كقوله اى قول بالغ الذبيانى ولست بمستبق اخا لا
تلمه حالا عن اخا لعمومه بوقوعه فى سياق النفى او عن
ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون صفة
لاخا يعرف بالتامل يعنى لا يقدر على استيفاء مودة اخ
حال كونك ممن لا يلمه ولا يصلحه على شعث اى تفرق و
ذميم خصال اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى
الخصال وصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من
الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام
فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقى
والاحتراز عن الشئ وفيه توقى عن ايهام خلاف المقصود
وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اى يؤتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان
ما يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون
فى آخره فالاول كقوله اى قول طرفه فسقى ديارك
غير مفسدها اى غير مفسد للديار وهو حال من
فاعل سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول المطر و
وقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان نزول المطر

قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسط قوله غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى
فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم
بالذلة على لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على السبيل
التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم و
اشعار بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى
الذل لعلى تضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم
على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
يعنى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم
على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول
كعب بن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله مع
الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال الوهم بان حلمه
انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون
عند القدرة والا لم يكن زينا واما مصراع الثانى
فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما
الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون

الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما لا يحسن الحلم
يكون مهيبًا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذئيلا
لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه
نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليمًا حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبًا في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه مما لا يهاب ولا يعباء به والذي يخطر بالبال
ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما
في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس
مهيباً لما به من البشاشه وطلاقه الوجه وعدم اثار
الغضب ولمهانه فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم
في عين العدو يعني انه مع الحلم في تلك الحالة
التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولم يمكن هيبته
في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفضله لنكته كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه فاذا جعل الضمير

لله

لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه
لانه لتاديته اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل مدة وانه اسرى
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكته سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام
هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه
كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير
الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون
عطف على قوله لله البنات والنكته فيه تنزيه الله
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء
في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان
الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم
كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله بلغتها جملة معترضة

بين اسم انّ وخبرها والواو فيه اعتراضيّة ليست
عاطفةً ولا حاليّةً ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكر
صاحب الكشاف فى قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الاهل اناها و
الحوادث جمّة فايدتها تاكيد وجوب اتّباع ملته ولو جعلنا
عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره فى قوله
والله بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين
قوله انى وضعتها انثى وقوله انى سمّيتها مريم ومثل هذا
الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله اتخذتم العجل وانتم
ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم
واضعون العبادة غير موضعها او اعتراضٌ اى وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى وكالتنبيه فى قول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل
ما قدّرا ان هى المخففة من الثقلة وضمير الشان محذوف
يعنى ان المقدورات البتّه وان وقع فيه تاخير وفى هذا
تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضيّة وفيها شايبه

من السّببيّة وممّا جاء اى الاعتراض الذى وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من
جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث
لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى و
التأثر الى اتصالها بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم
بيانٌ لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى
الّذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصيل
فى الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوت فلا تاتوهن
الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة
فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا منه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد
مذكورين بزيادة التاكيد فى امر علّق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امّه وهنا على وهن
وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك تفسير
لوصّينا وقوله حملته اعتراض بينهما للتوصيه بالوالدة لدة صح
خصوصا وتذكير لحقّها العظيم مفردا ومنها المطابقة

ولاستعطاف فى قول ابى الطيب وخفوق قلب لو
رايت لهيئه يا جنتى لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتى
اعتراض للمطابقة مع لجهنم وللاستعطاف و
منها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر
فلا هجره يبدو وفى اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا
فنكارمه فان كون الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان فى اليأس راحة وقال قوم قد
يكون النكته فيه اى فى الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
يعنى اى القائلين بان النكته فى الاعتراض قد يكون
الايهام ايضا افترقوا فرقتين يجوز فرقة منهم
وقوع الاعتراض اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها
بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام او
تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح فى مواضع من
الكشاف فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام
او فى آخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى

جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة
بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول
الحماسى وما مات منا سيد فى فراشه ولا طل منا حيث
كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه
لشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم
بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هنا دال
على ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل
من الاعراب يعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة
باعرابها بدلا منها او تاكيد ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا
الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين
التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب
وبعضهم كونه اى وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان
النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون
الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء

الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
اوغيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا
لتفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل و
هو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر
واما على ما ذكره فى الايضاح حيث قال وقد يشترط
فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين
ولا محل له من الاعراب جملتكان او اقل من جملة او اكثر
ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض
عند هولاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط
فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان
المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل
شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد
للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله
ولا محل له من الاعراب او لا يكون اللهم الا يقال ان
الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هولاء ان
لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او

معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة
او اكثر من جملة فح يشتمل من
التتميم ما كان واقعا فى احد
الموقعين او فى اثناء او بين
كلامين متصلين صح

اقل

اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من جملة
لا بد من ان يكون له اعراب ففى الجملة كلامه لا يخلو
عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد
الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر
لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون
به اظهار شرف الايمان وايمانه يتحلى به حملة العرش
ومن حوله ترغيبا فيه اى فى الايمان وكونه هذا
الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن
الامثلة التى اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم
رايته بعينى وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو
ذلك وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم اذ قد اتى
فيه بفضلة لنكتة هى التاكيد والدلالة على ان
هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة
عن علم فى قلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة
بعد قوله فصيام ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم
لازالة توهم الاباحة فان الواو يجئ للاباحة

فى نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو
جالسهما جميعًا او واحدًا منهما كان متمثلا وفيه
نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعنى الاتيان بما
يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم
انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين
فى دعوى الاخلاص فى الشهادة وحسنه دفع
توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا
من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة
فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصًا عما يساوى اصل المراد او زايدًا عليه
فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوٍ له اى لذلك
الكلام فى اصل المعنى كقوله اى قول الشاعر يصد اى
يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد اى سيادة وعلو
ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء

البكر

البكر والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله
اى قول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اى الراحة
وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة
احب اليه من الراحة والرحمة بدونها يصفه
بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى
هذا البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه
وفى بيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
اطنابًا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى
من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم
يسألون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير ما نريد
تغيره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا انقياد الهوايا واقتداء بحزمنا وصف رياستهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رأيهم
فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان
ما فى الآية يشتمل كل فعل والبيت مختص بالقول

وان كان يلزم منه عموم الانفصال ايضا والله اعلم
تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه وبحمله على
جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونساله التوفيق
لاتمام القسمين الاخرين بمنه وجوده **الفن الثاني**
علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزاء من علم البلاغة ومحتاجا اليه في
تحصل بلاغة الكلام بخلاف البديع و
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي
يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم
المعاني فليس لتقدير علم بالقواعد اي ادراكها
والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد
على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي
فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب
وبالدلالة الدلالة العقلية كما سياتي والمعنى
ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها
على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم

يعني غير المطابقة

واراد

٢٤١

وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه
من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى
قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان
وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة
بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه
لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو
اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ و
العبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد
بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم
البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما
هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح
ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة
الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن
معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد و
الغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف

في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما
سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر ههنا او
من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح
ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلا لة
ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء
وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود
منها والدلالة هو كون الشيء بحيث من العلم به العلم بشيء آخر
والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب
والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار
فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير
اللفظية وكان عليه ان تقيدها بما يكون للوضع مدخل
فيها احترازا عن الدلالة الطبعية والعقلية لان
دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثاني اما ان يكون بحسب مقتضى
الطبع وهي الطبعية كدلالة اح على الوجع فان طبع
اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع او لا

فان دلالتها وضعية غير لفظية ١
فان دلالتها غير لفظية وغير وضعية ٢

وهي الدلالة العقلية الصرفة لدلالة اللفظ المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا
هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية و
العقلية لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام و
المصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق
كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد
الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على
العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ
في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن
والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ و
الفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية
فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني
المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح
حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال
الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ

فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى
من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث نفهم منه المعنى غاية
ما فى الباب ان الدلالة مؤدى يصح ان يشتق منه صيغة
يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه
منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه الا بارتباط مثل
ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا
اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف
بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء
فى العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التى
يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان
على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على
الضاحك ويسمى الاولى يعنى الدلالة على ما وضع له
وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على
تمام الموضوع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع
ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل
يحكم بان حصول الكل فى الذهن يستلزم حصول الجزء

وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون
الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخصون
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته
على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما
وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد
به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على جزء الموضوع له انها ليست بتضمن بل
مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم
اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد
به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق
عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها
ببعض فالجواب انه لم يقصد المصنف تعريف

الدلالات حتى يبالغ فى رعاية القيود وانما قصد
التقسيم على وجه تشعر بالتعريف فلا باس ان يترك
بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما
بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على
تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له و
التضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه
جزئه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من
حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى
هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد
به معنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا
اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو
يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد
المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد
فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان
كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون

الدلالة

٢٤٤

الدلالة وضعية لا تقتضى ان يكون تابعة للارادة بل
للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع
نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا يعنى بالدلالة
سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
باطل لا سيما فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من
الناس الى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام
فهم اللازم فى ضمن الملزوم وانه اذا قصد الجزء او اللازم
كما فى المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا
والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين
الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد
وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد فى هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة
ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا
المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الرسنى
بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى
بحيث يلزم من حصول الموضوع له والخارج عنه

وكلام الشيخ يدل على عدم توقف التضمن والالتزام على الارادة ١٢

اى القائل بتوقف الدلالة على الارادة س

اى لكن الجواب الذى ذكره هذا القائل ١٢

اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل فى القراين والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة ساير الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولولا اعتقاد المخاطب بعرف اوغيره اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبته اعتقاد المخاطب لسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف اوغيره كالشرع والاصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك لجعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معانى

المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد واخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان

يقول لم يكن واحد منها دالا الان المفهوم والمقصود
من قولنا هو عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار
اليه بقوله والا ان يكون عالما بوضع كل واحد منها
وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شى فلا يكون شئ
منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون
بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد
منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل واما
ما كان لا يجرى فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم
المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف
على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب
منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى
ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما
بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان
يكون بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بحيث يحضر

معانيها

معانيها فى العقل بادنى التفاوت لكثرة الممارسة
والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر
فى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع
سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل
لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعانى
على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة و
دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة
الالتزام قد يكون واضحة كما فى اللوازم القريبة
وقد يكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى
واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا
عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض
المعانى المطابقية فى العقل وبطوءها انما هو من
جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا
يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى
بالعقلية اى والايراد المذكور يتاتى بالدلالات

وحاصل الجواب ان هذا التفاوت انما هو بحسب التفاوت
بحسب الوضع والا فالدلالات الوضعية
بعد التساوى فى العلم بالوضع
لا تتفاوت فى
انفسها
[illegible]

العقليّة لجواز ان يختلف مراتب اللزوم فى الوضوح اى مراتب لزوم الاجزاء للكلّ فى التضمن ولزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام امّا فى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلّة الوسايط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفا وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه فى الوضوح وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام هنا ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمّى فى الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدّة لوازم مختلفة اللزوم مثل كون كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تاديته هذا المعنى بتلك العبارات التى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما فى التضمن فبانه

اى بان الالفاظ الموضوعة لتلك الملزومات ١٢

انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شئ وجزء الجزء من شئ اخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئيه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم سوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس فى الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما فى هذه الحال امكن ان تغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محاله يكون معنى تركيبيا

وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو
في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما
لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لان المجاز المنفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان
وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكننا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول
ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان
يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك معنى التركيبي فاذا اعتبرنا عن معنى تركيبي
بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك
المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة
في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك
اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا
فيه كما في تضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي
وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية
وهذا مبني على ما سيجئ في اول باب الكناية من ان

الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى
اللازم وانما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من
حيث انه لازم على الملزوم والا لتراام انما هو الدلالة على
لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان
الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا
لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجئ وقدم المجاز عليها
اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز
هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في
الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ليوافق الوضع
الطبع ثم منه اي من المجاز ما بني على التشبيه وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض
للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء

الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم
فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق
ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان
على ما اختره السكاكى وانت خبير بما فيها من الاضطراب
والاقرب ان يقال علم البيان يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات
الى الابحاث التى اوردها فى صدر هذا الفن التشبيه اى
هذا بحث التشبيه الاصطلاحى الذى ستبنى عليه الاستعارة
وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص
من مطلق التشبيه اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا
الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة
او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير
لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه
الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان
معنى التشبيه فى اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت

فلانا

فلانا على كذا اذا هديته له يعنى هو ان يدل على مشاركة امر
لامر فى معنى فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به
والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل
لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجائنى زيد وعمرو وما اشبه ذلك
والمراد ههنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح
عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت
اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو
انشبت المنية اظفارها ولا وجه التجريد نحو لقيت بزيد
اسدا ولقينى منه اسد على ما سيجى فى علم البديع فان
فى هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى مع ان
شيئا منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح
فى التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى
منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح
عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى لا على
وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية و
التجريد وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
او تقديرا ليخرج عنه قاتل زيد عمروا وجائنى زيد وعمرو

وانما قال الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي
اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لاخر عند المصنف لان المراد بالاظفار
عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى
فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى
تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد
كالاسد وكالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى
تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه
وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد
الثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان
المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى
والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد
انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه

يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض
منه وفي اقسامه فاطلاق الاركان على الاربعة المذكورة
اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على
مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان
وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان
التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف
الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به
اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات
والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب
لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى
كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما
فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس و

اثبات جزئيات هذه الامور الى الحس في غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار اجزائها من الجزئيات المنسوبة اليه حس

النكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد
والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في
العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحيوة وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على
ما سمي بحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية
والسبع فان الموت اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة
عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق
رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق
وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة
عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جايز
لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية
لها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد
من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا

وهو

٢٥١

وهو غير جايز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف
الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة
بالظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول
واما ما جاءني في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول
نسخ فوجهه
من جهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ح ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات
اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا
للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا
قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي
والعقلي بقوله والمراد المدرك هو او مادته باحدى
بالحسي م
الحواس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه الخيالي اي بسبب زيادة قولنا او مادته
دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور
كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله
وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقايق
النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيفا الى النعمان

لانه حمى ارضى كثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل
من صاب المطر اذا نزل او تصعد اى مال الى العلو اعلام
جمع علم وهى الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود فى
المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة
به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت
والرماح والزبرجد كلها محسوسة بالبصر وبالعقلى ما
عدا ذلك اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا
باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل الوهمى فيه اى الذى
لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها
اى باحد الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان
مدركا بها وبهذا القيد تميز عن العقلى كما فى قوله اى كالمشبه
فى قول امرء القيس ايقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة
زرق كانياب اغوال يقول القتلنى ذلك الرجل الذى
يوعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف
منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال

يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال بالزرقة
للدلالة على صفائها ولونها مجلوة فان انياب الاغوال مما
لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم يدركه
الا الحس البصر ومما تحت التنبه له فى هذا المقام ان ليس
المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتادية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة
بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك
لان الاعلام الياقوتية ليست مما ادت الى الخيال من الحس
المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صور
لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل
اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق
كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق فى هذا المقام
ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها
تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها و
اختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او
راسان او لا راس له وهى دائما لا تسكن نوما ولا يقظة
وليس منتظما بل النفس هى التى تستعملها على اى نظام

تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
متخيلةً او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار
تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى تركيبه
المتخيلة من الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة و
بالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع
ان الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة
فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع
وما يدرك بالوجدان اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم
الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة
والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات
الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمالٌ وخيرٌ من حيث هو
كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة
وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير
عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة
باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن
والشامة رايحة طيبة والمتوهمة بصورة شى ترجوه و
كذلك البواقى وهذه مستندة الى الحس واما العقلى فلا
شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات
اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة
العقلية وقس على هذا الالم فاللذاة العقلية ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم
وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين
عن الادراكين المذكورين والادراك مما يدركه الحواس
الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس
الظاهرة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والغم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشتركان فيه اى
وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه
تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد فى قولنا كالاسد
يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك
من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى
الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد اشتراكهما فيه
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك

تشبيه في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة
كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي
ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او كليهما الا على سبيل
التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه التشبيه
في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية
وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم والرواية الصحيحة
دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته لصد ود او
فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل يقذى به العين
وتابى حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح
بينهن ابتداع فان وجه الشبه اي في التشبيه المذكور
في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة
بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير
موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي
بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في
الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها
شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة نقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل

ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل
كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة
والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان
الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك
اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام
كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار
اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول
مما له سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين
الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب
في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده
متحقق او في الانوار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين
النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط
فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع
في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على
طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم
ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب و
المعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه

بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى نعم من بينها
نعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه
والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه
فى قول القايل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون
القليل مصلحاً والكثير مفسداً لان هذا المعنى مما لا
يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة
والكثرة لانه اذا كان من حكمه دفع الفاعل و
نصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد
حصل النحو فيه وانتفى عنه الفساد فصار منتفعا
به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل
النحو وكان فاسداً لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه
فى عمياء وهجوم الوحشية عليه كما يوجبه الكلام
الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان
يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا
واهمالهما مفسداً والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل
منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعات احكام
النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى

الطعام

الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية
ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا
والكثير مفسداً فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه
العربية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام و
هو اى وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اى
حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءاً منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى ومميزاً لها عن
غيرها كما فى تشبيه ثوب باخرى فى نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسًا او ثوبا او من
القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى
قايما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اى
هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما
اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اى
المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة فى
العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى
العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة
نهاية واحدة بالجسم او نهايتين كشكل نصف الدايرة او
ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير

احتراز عن الكيف فانه لا يقبل القسمة لذاته بل يقبلها بحاله كالالوان ١٢

الصحيح ان يقال بالمقدار كالدايرة ليتناول الحيوانات والسطحيات والعبارة اخذ الكم فى التعريف سهو مثل بالسطح ولعل النسخة بالجسم وكان الاصل كذا بالجسم او السطح كالكرة والدايرة او نهايتين كشكل نصف الدايرة مربع او وقع الغلط فى لفظ المقدار ١٢

والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزى
لذاته بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده
وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه
المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم
تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح
ان قبلها فى الطول والعرض وخط ان قبلها فى الطول
فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان اخر اعنى انها عبارة
عن مجموع الحصولين وهكذا مختص بالحركة الاينية
وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر
لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى
لذاته القسمة والحركة من الاعراض النسبية و
الكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد
بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما
وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما
يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع

الشكل

٢٥ء

الشكل واللون والضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة
تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر و
السمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين
تدرك به الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية و
التى هى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى
بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع
الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق
عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع لع
وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا
وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع او ملاسته
كما فى اوتار الاغانى الممتدة او فى قصر المنفذ او ضيقه
او شدة التوائه كما فى المزامير الملتوية يختلف حدة
وثقلا او بالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة
والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهى قوة
مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى
من اللسان

التفاهة ما لا طعم له اصلا
كالبسائط ٢ شرح مواقف

التذی من الروایح ولاحصر لانواعها ولا اسماء لها
الا من جهة الموافقه او مخالفة کرایحة طیبة او
منتنه او من جهة الاضافة الی محلها کرایحة المسک
او الی ما یقارنها کرایحه الحلاوة او باللمس وهی
قوة ساریة فی البدن کله بها تدرک الملموسات من
الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة هذه الاربعة
هی اوائل الملموسات التی بها یتفاعل الاجسام العنصریة
وینفعل بعضها عن بعض فیتولد منها المرکبات
والاولیان منها فعلیتان لان الحرارة کیفیة من شانها
تفریق المختلفات وجمع المتشاکلات والبرودة کیفیته
من شانها تفریق المتشاکلات وجمع المختلفات والاخریان
انفعالیتان لان الرطوبة کیفیة تقتضی سهولة
التشکل والتفرق والاتصال والیبوسه کیفیه تقتضی
صعوبة ذلک والخشونة وهی کیفیة تحصل عن کون
بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهی
کیفیة تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللین
وهی کیفیه تقتضی قبول الغمز الی الباطن ویکون للشیء
بها قوام غیر سیال فینتقل عن وضع ولا یمتد کثیرا

بسهولة

٢٥٧

بسهولة وانما یکون قبوله الغمز الی الباطن من الرطوبة
وتماسکه من الیبوسة والصلابة وهی مقابل اللین
وکون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحکماء
والخفة وهی کیفیه یقتضی بها الجسم ان یتحرک الی
صوب المحیط لو لم یعقه عائق والثقل وهی کیفیة
یقتضی بها الجسم ان یتحرک الی صوب المرکز لو لم یعقه
عایق وکل منهما فی الحقیقة مبداء مدافعة محسوسة
یوجد مع عدم الحرکة کما یجده الانسان من الحجر اذا
اسکنه فی الجو قسرا فانه یجد فیه مدافعة هابطة
ولا حرکة فیه وکما یجد من الزق المنفوخ فیه اذا حبسه
بیده تحت الماء قسرا فانه یجد فیه مدافعة صاعدة
ولا حرکة فیه وما یتصل ای بالمذکورات کالبلة
والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والکثافة
وغیر ذلک مما هو مذکور فی غیر هذا الفن او عقلیة
عطف علی حسیة ای الصفة الحقیقیة اما حسیة
کما مر او عقلیة کالکیفات النفسانیة ای المختصة
بذوات الانفس من الذکاء ای حدة الفؤاد و
هی شدة قوة للنفس معده لاکتساب الاراء قیل

الزوجة هو الذی یسهل تشکیله بای شکل
ارید به ویصعب تفریقه بل یمتد
متصلا والهشاشة
یقابلها

وتلک القوه یسمی ذهنا

هوان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج
النتايج ملكة للنفس كالبرق الامع بواسطة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك
المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد
عتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي و
على ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال
موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن
البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة
والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام
والحلم وهوان يكون النفس مطمئنة لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وساير الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية و
يقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال
بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار مدخلا
في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم
والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه
ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقته

كالصفات المختصة بالانسان [illegible] دون [illegible] الحيوانات [illegible] صفات [illegible] عنها صفات ذاتية [illegible]

والحقيقي

والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في
الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه
الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة
او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما
يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار
العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخالب او الناب
للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين
اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود
او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض
وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه
مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه
حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون
هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا اشعر لفظ
المفتاح وفيه نظر وستعرفه وكل منهما اي من الواحد
او ما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد
او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان

ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اى اما حسى او عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسى طرفاه حسان لا غير يعنى ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيًّا او متعددا مختلفًا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شئ يعنى ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلى ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسمًا او قائما بالجسم والعقلى اعم يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكون حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليًّا لجواز ان يدرك بالعقلى من الحسى شئ اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها

عقـ

عقلى ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس لما مر فان قيل هو اى وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شئ من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئى ضرورة فلا شئ من وجه التشبيه بحسى وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق فى وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلى الا ان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسى شروع فى تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما

حسيّ او عقلي والاخير اما حسيّ او عقلي او مختلف فصارت
سبعة اقسام وكلّ منها فطرفاه اما حسيّان او عقليّان او
المشبه حسيّ والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية
وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسيّ حسيين يسقط اثني
عشر قسمًا وبقي ستة عشر فالواحد الحسيّ كالحمرة من المبصرات
والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان
الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة المطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات
فيما مرّ اي في تشبيه الخد بالورد والصّوت الضعيف
والهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة هي على وزن
الجرعة الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءةً بالمد وانما اختيار
الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة
بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع
اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرءة فانها اعم والهداية
اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس
في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه
معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية

سواء

سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط
ماذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت
لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل
شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق
والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل
المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها
من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل
هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى
ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه
بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيّان و
العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسيّ فبالعلم
يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور
يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص
كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول
وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض
الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء
عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح

والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه
العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا
والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا
الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل
ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما
ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا
صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار
حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي
مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
اخر وان طرفيهما اما مفردان او مركبان او احدهما
مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب
دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء
مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه
الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل

منزلة

منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء
مختلفة والى عدة اوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة
وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى
صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا
من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ ان شاء
الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد
بهذا المعنى اعني ان لا يكون معنى منتزعا عن عدة اشياء
لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى
متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك
الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه
التشبيه مركبا فليتأمل فالمركب الحسي فيما اي في تشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في
قول أُحَيْحَة بن الجُلَاح او قيس بن الاَسْلَت وقد لاح في
الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم
عنب ابيض في حبه طول وتدجاء بتشديد اللام كما
في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اساس البلاغة
يقال نورت الشجر وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة

بيان لما فى كما فى قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير فى المراى وان كانت كبارا فى الواقع على
الكيفية اى تقارنها حال كونها على الكيفية اه
المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية
انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا
هى شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما يحده فى راى العين
بين تلك الانجم وهذا الذى ذكرنا فى تفسير الكيفية
جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار مخصوص اى مقدار
فى القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية
والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع
مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لها من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من
الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب
على ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء
وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان
لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه هو العنقود حين
تفتح نوره وسيجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا تقتضى

ايضا او نحوه من التقييدات ١٢

الترك

التركيب وفيما اى والمركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه
مركبان كما فى قوله شعر كان مثار النقع يقال اثار الغبار
اى هيجه فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى
تساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى
التائين ومن جعله ماضيا لم يونث لكونه مسندا
الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطايف التى قصدها
الشاعر على ما ستطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله من الهيئة
بيان لما فى قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الها اى سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب
شئ مظلم فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما
حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه
النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه
الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من
جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة
للمصدر لئلا يقع فى التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا
كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف
لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك

فاسيافنا مفعول معه فيتعلق بمثار او بمعطوف على مثار بان يكون الاسم ان شرح

ان يقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتعجل الكلام
جلتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة
وقعت صفة الليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع
لليل ولو كانت مستبدة بشانها يقال ليل وكواكب فهو لم
يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة
كالكواكب في الليل عبّر عن هيئة السيوف وقد سلت
من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجئ وتذهب وهذه
الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في
النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان
للسيوف في احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها
للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك
الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف
باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم
بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على
هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان
الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان
لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل

اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صفة الاستدارة
هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه
انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة
لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمروا
او بكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار
بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه
مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة
الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر
مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب
وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر
الربى بليل مقمر وسيجي لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه
الشبه الذي يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون
وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجي
في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون قد غير المصنف عبارة

الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به
التشبيه دقة وسحرا ان يجئ في الهيئات التي يقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين
احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها والاول كما في قوله
اي كهيئة الشبه في قول ابن المعتز والجا النجم والشمس
كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه لسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه
يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له
يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع
من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من
الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر
اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك
المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة
عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد
في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات

محالم

مختلفة كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال
وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب
والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا كحركة الرحى
والدولاب والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق
مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطبا قا مرة وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها
تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن
شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك
اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر و
من لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو
كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح
جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في
هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي
الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته
جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم

محكمة للخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول
المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى
من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى
الاقعاء موقع خاص وللمجموع صوره خاصة مولفة من
تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلا
بالنار موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
فى صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قايم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل شبهه بالتمطى المواصل تمطيه مع
التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات
الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيه
بالمتمطى فانه من قريب التناول تقع فى نفس الراى للمصلوب
لكونه امراء جليا والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى
قوله مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع
من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص وهو
الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى

هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه
واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه
من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم
اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح
ههنا شئ من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا
صارت ذا برق وفى الاساس ابرقت الغمامة للقوم اى
تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت
وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من
مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب
انتزاعه من الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى
تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور الغمامة
لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اى بواسطة
اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود
المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس لان البيت
مثل فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة
وجوده ثم يفوته وتبقى لحسرة وزياده ترح فالباء فى قوله باتصال
ليست هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين

اوله البيت
لقد طمعت بما تبسم وصلها
فلما سألنا اعرضت وتقلبى

اما وجه الاول فلان عمامة علة الاول مراد
جزء معناه وهو الاصابة واما الثانى
فلان اللمعان ليس للغمامة
ه

والمشبه به بظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل البناء في
قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا
يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد
يصفو و يكدر تشبيها واحدا لان الاختصار على احد
الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه
وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان
احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت
ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون
الشيء ابتداء الاخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو و يكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد
الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو و
لم تتعرض لذا الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء
بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة
ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره
المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا
زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل
الاستعارة بالكناية على ما ستعرف انشاء الله تعالى ثم قال
ويظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب

اي التشبيهات التي هي امور مجتمعة لا مركبة
ه

اي بين ما ذكره المصنف في البيت وبين ما ذكره هو الشامل في قوله زيد يصفو و يكدر
ه

[illegible]

٧

في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب و
الثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما
كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف
لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم
التشبيه بالبحر وبالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة
لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقدمر ان وجه
التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ
من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف
والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرايحة في تشبيه فاكهة
باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا
من الغراب في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف
اي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة
الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي
هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه
وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا
ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك

الضدين فيه اى فى التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر
ثم ينزل المتضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اى اتيان
ما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح
او تهكم اى سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم
وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة
والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا
فتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار
فى فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان
قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما
هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ فى علم البديع وليس
فى قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم ثم قال الامام
المرزوقى اتانى من ابى انس وعيد فسل لغيظة الضحاك
جسمى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح
فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه
الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفى
الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم
لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما

يضاد

يضاد الاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم فى شئ فح
لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا
قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل
هو حاتم واردنا التصريح لوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول
هو اسد فى الجراءة وحاتم فى الجود ومعلوم ان الحاصل فى
المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكن
نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم
لاشتراكهما فى الضدية كما يجعل فى الاكاذيب المضحكة فوجه
الشبه فى قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار
التمليح او التهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام واداته اى
اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا
كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قايم لان الخبر فى المعنى هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه
وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف
اى كانك شخص قايم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكانى قلت والحق انه
قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه

سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانته
تفعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه
كساير ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهات
وما يؤدي معناها والاصل في الكاف اى في الكاف و
نحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف
نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كولد الاسد وقوله تعالى
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فان المشبه به هو مثل
المستوقد اى حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد
وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوى صيب فحذف
لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه
لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام
القرينة اعنى عطفه على قوله كمثل الذى استوقد نارا
فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به الكاف
لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلى المشبه
به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الى ليس

المراد

المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره
فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل
ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في
الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار
الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله
ليس من قبيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان التقدير كون
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصارى الى الله
على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيك خفوق
النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين
انصاره مقدر يلى الكاف كمثل ذوى صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصارى
الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصارى الى الله و
انما المراد كونوا انصارا مثل كون الحواريين انصاره فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد
ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين
بدل الحواريين انصارا بل كون المومنين والشارح العلامة

قدرد هذا البعض بان الايه ح لا يكون نظيراً لقوله او
كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا
غلط منه لان مراد هذا القايل انه اوقع فى الظاهر التشبيه
بين كون المومنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المومنين انصار الله
وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح
فى الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف
اليه كما فى قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره
الشارح فى توجيه لفظ المفتاح كاف فى رد هذا القول
وهو ان معنى كلامه فاوقع الشبه اى التشبيه كون
المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اى حايرا
بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمناً
ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى ع
على ما هو صريح يعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله
والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما
يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين فى قوله اوقع الشبه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم

حواريا

٢٠

٢٦٩

حواريا محمد عليه السلام اذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه
والله اعلم وقد يليه غيره اى قد يلى الكاف غير
المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد
دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين
حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه
به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل اعنى
الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل
لتقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضرتها وبهجتها وما يعقبها
من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر
ناضراً شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن
فان قلت فليعتبر هنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون
المشبه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله او كصيب قلت
هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغى ان يعرج عليه بخلاف قوله
او كصيب فان الضماير من قوله يجعلون اصابعهم فى اذانهم
لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لانى اراعى

كيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفردٌ يأتى به
التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف
ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد
اخر يتمحل لتقديره ومما هو بيّن فى هذا قول لبيد وما
النّاس الّا كالديّار واهلها بها يوم حلوها وغدوًا بلاقع
لم يشبه الناس بالدّيار وانما شبه وجودهم فى الدنيا و
سرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الدّيار فيها وسرعة
نهوضهم عنها وتركها خالية وهذا كلامه فان قيل هب
ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه
الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس
ذوات ذوى الصيّب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم
من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان
يكون المشبه به ذوات ذوى الصيّب بل مجموع
القصة المذكورة كما فى قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء مثل
الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل
ذوى صيّب اولى من الاقتصار على ذوى لانه ادلّ على تقديره
المقصود واشدّ ملايمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل
الذى استوقد نارا فليتأمّل وقد ظهر بما ذكران من قال ان تقدير

٢٧ قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم
يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوًا بيّنًا وقد
يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما فى علمت
زيدًا اسدًا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد
مشابهة قويّة لما فى علمت من الدلالة على تحقق الشبه
وتيقنه وكما فى حسبت او خلت زيدا اسدًا ان بعد
التشبيه ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن
دون التحقيق ففيه اشعار بانّ تشبهه بالاسد ليس بحيث
يتيقن انه هو هو بل يظنّ ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل
منبئًا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد
تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر
الفعل ولم يذكر كما فى قولنا زيد اسدٌ ولو قيل انه ينبئ عن
حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض
منه اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه وهو اى
الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعنى بيان ان المشبه
امرٌ ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف
فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيّب فان تفق

الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد

ان يقول الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق منه وبينهم

مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في

الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في

الفضايل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس

منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال

المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما

فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان

قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه

ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام

مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض

دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه

بحال المسك والبيت مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا

عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه

على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخرى

السواد اذ علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن

لبيان الحال لانها مبنية او مقدارها اي بيان مقدار

حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان

ك

كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة

السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه

في نفس السامع وتقويه شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على

طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية

شانه ما لا تجده في غيره لان الفك بالحسيات اتم منه بالعقليات

لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا يرى انك اذا اردت

وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر

له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر

طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه

بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه

ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب

ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بالشيء

لم يزل ذلك عن ذكره فصر خاطره على امضاء عزمه فيه ولم

يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادق فيه من الاريحية ما يصادف

من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر

العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه

التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به

بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة

ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر … بالعود الا ان يصرب آلات الملاهي … ويلعب بها وبغيرها من آلات اصحاب الطرب

يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله
دليلاً على امكانه لكنه لا تقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا
بيان حاله لا تقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما
اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا تقتضي كونه اتم بل هو
يقتضي المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا
ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا
كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به
بزيادة التقدير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه
الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف
لا تقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي
الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها
ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولا ان الهيئة
المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة
ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل

كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه
الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه
قال ان احق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من
المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر
المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ اوفى
معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف
الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع
لمشابهته اياه او للوجه الاخراى نقلا لندرة حضور المشبه
به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي
ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة و
على هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف
واخص واقوى خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على
وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه

لم يكن المشبه به اقوى واعرف واخص بل يكون اما مساويا للمشبه في وجه الشبه او ادنى منه

الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لابد فيما يكون للتزيين او
التشويه او الاستطراف او يكون المشبه به اتم في الاستحسان
او الاستقباح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في و
جه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وح لايبعد ان
يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه
اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو
الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف
لوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حاله
المشبه او بيان مقداره لكن يحتج في بيان مقداره
ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار
المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان
اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل
او زيادة التقرير عند السامع وان يكون للمسلم الحكم معروفه
فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه
او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن
اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان
امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه
اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور

بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد
المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من
المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه
في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة و
للاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة
وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية
تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو من هو اي كبر وفيه
لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين
الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر
التشبيه باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل
النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لايندر حضورها عند حضوره صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية
التباعد ووجه اخر انه اراك شبها لنبات غض يرف
واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس
مبني الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد

ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به احد
وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه
المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به
قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اي محمد بن وهب وبدا الصباح
كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة
الشي لاغرة واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه
عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه
كاملا في الكرم يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح
والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه
الجايع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى
هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد
الحاق الناقص في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر
لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه

التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذي
يعود الغرض منه الى المشبه في وجه
ح

الثنى

٣٧٤

الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك
الامر والاخر زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او
لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون
كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق
الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في
الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت
جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء
في ابالخمر للتعدية وليست بزايدة على ما توهم ام من عبرتي
كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد الحاق احدهما
زايد في الحمرة والاخر ناقص فيها به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى
المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ
ونحو ذلك اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك فان قلت امتناع ترجيح احد

المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل
المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب
من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا
في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني
في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه و
اما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر
باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار
الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى
الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه و
المشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي
المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل
من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم و
انتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق
كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه عن الوقوع في
فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس
قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل

له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدين
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
لان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو
موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال
وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد
والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان
المشبه وهي الشمس غير مقيد والمشبه به مقيد وهو
المرآة بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في
كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير
مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله
كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ولا بد في
تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه
به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح
واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء
فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية

حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت
شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب قد يكون بحيث
يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من
الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على
بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
بساطٍ ازرق تشبيهٌ حسنٌ لكن اين هو عن التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملاء القلوب سرورا وعجبا من
طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما
المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل
عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف
من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر
لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف
الاخر الا بعد تكلفٍ وتعسفٍ كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من
التشبيهات المركبة التي لا تتكلف لواحد واحد شيء يقدر
تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتها
من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه

المنافق

المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه
باطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق
به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد و
الوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا
والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما مفرد بمركب | تشبيه
كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من
زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من
عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق
الشفه والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب
والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو
كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء
وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور
المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح
تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط
بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه
الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس
من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة
احميت يجول فيها ذهبت ذائب وقوله كان مثار النقع

وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ من تشبيه المركب
بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه
وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق
وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما يدخل
فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف
واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اى قول ابى تمام يا صاحبي
تقصيا نظريكما اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر
يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه
الارض كيف تصور اى تتصور بحذف التاء يقال صوره
الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا قد شابه
لم يستره غيم قد شابه اى خالطه زهر الربى خصها
لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اى ذلك النهار المشمس
مقمر اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذى اختلطت به
ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس
حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا ينقسم
التشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما

ملفوف

ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه بها كقوله اى كقول امرء القيس يصف
العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا
ويابسا لدى وكرها العناب والحشف
البالى وهو اردأ التمر البالى شبه الرطب الطرى من
قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالى اذ ليس لاجتماعه هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد
تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق
الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه
لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى
بمشبه ومشبه به آخر وآخر كقوله اى المرقش الاكبر
يصف نساء النشر اى الطيب والرائحة مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم وهو
شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعنى المشبه دون
الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى
كلاهما كالليالى وثغره في صفاء وادمعى كاللآلى وان تعدد
طرفه الثانى يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع
كقوله اى قول البحترى بات نديما لى حتى الصباح اغيد

مجدول امكان الوشاح كانما يتبسم ذلك الاعيد اى الناعم
البدن عن لولوء منضد منظم او برد هو حب الغمام
او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة
اشياء وفى قول البحترى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن
برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة
وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه مطولان
المشبه اعنى السن غير لفظا ولا تقديرا الا ان لفظا مذكور
كانما فى البيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة و
ستسمع فى هذا كلاما ان شاء الله ومن تشبيه الجمع
قول صاحب ابن عباد فى وصف ابيات اهديت اليه
اتتنى بالامس ابياته تعلل روحى بروح الجنان كبرد
الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الامانى
وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات
الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما
اى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد

امرين

امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار و
تشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوى
المصطلى والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية
والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك
وقيل اى المنتزع من متعدد السكاكى بكونه غير حقيقى حيث
قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا
من عدة امور خص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل
الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع
الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس
بحقيقى بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال
الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا
لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه
تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه
وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقران
والحيوة للعلم واما تمثيل غيره وهو بخلافه اى بخلاف
التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا عن

متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا منه او يكون وصفا
حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور و
ليس بتمثيل عند السكاكى وايضا تقسيما للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو
ظاهر وجهه اوفى لوجه الغير المذكور ما هو ظاهر وجهه
اوفى الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو
زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة
المفرغة متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها
طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدايرة
بخلاف ما لو كانت مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها
يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله العلامة ان هذا
قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها
الكملة وهو ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولا زياد العبسى وذلك لانها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم
قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة

وقال

وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما
سئل عنهم وايضا منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول
ايضا كذا وكذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفى اى
ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف
الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا
زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان
الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه اى من
المجمل ما ذكر فيه وصف به وحده يعنى الوصف المشعر بوجه
التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف
الحلقة بكونه مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه
كام ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب
اذا طلعت لم تبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف
المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى ابى تمام فى الحسن ابن سهل ستصبح
العيس بى والليل عند فتى كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب
صدفت عنه اى اعرضت ولم تصدف مواهبه عنى و
عاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك
ريقه يقال فعله فى ورق شبابه وريقه اوله واصابه ريق

المطرود بل كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب
وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض اولم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه و
هذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في
حالت الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه
ومنه ما ذكر وصف المشبه وحده كقولك فلان كثيرا
باديه لدي ووصل مواهبه الي طلبت عنه اولم اطلب
كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل
عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره
في صفا وادمعي كاللالي وهذا على قسمين احدهما ان يكون
المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما
واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان
يذكر وجهه مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه
الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا
التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه

في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان
يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي
وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم
هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع
عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو
الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم على ان يتسامحوا
فيجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح توهم
وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة
قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم
وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل
وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة
هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون
الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك
والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم
وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا
انما هو من التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه
شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد وهو
الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا

الاعتبار سمّوا وجه الشبه في مثل هذا حسيًا قلنا ملزوم
ايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه انه وهو اما قريب
مبتذل وهو ما اى التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الراى
اى في ظاهر الراى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان
جعلته مهموزا من بداء بمعناه في اول الراى فظهور وجه
التشبيه في بادى الراى يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا
لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى
ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان
اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا
كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات
الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولًا الى الجملة
ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن
النظر ولم يتعمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم
والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة
الاولى وقليل عطف على امرا جمليا اى او لكون وجه
الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن

اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه
به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورًا منه مع
ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل
فان في وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل
لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف
على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به
في الذهن مطلقا تكون لتكرره اى تكرر المشبه به على الحس
اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل
حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى
كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في
وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن
مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان
قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب
قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في
الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل لقليل
لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه
به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا

للابتذال كما سبق فی القسم الاول وامابعید غریب عطف علی
قوله اما قریب مبتذل وهو بخلافه ای هو التشبیه الذی لا ینتقل
فیه من المشبه الی المشبه به الا بعد فکر وتدقیق نظر لعدم الظهور
ای لخفاء وجهه فی بادی الرای وعدم الظهور یکون لامرین اما
لکثرة التفصیل کقوله والشمس کالمراة فی کف الاشل فان
وجه التشبیه فیه هو الهیئة المذکورة فیما سبق وقد عرفت
ما فیها من التفصیل ولذا لا یقع فی نفس الرای للمراة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان یستانف التامل ویکون فی نظره متمهلا او ندور رای
او لندور حضور المشبه به لما عند حضور المشبه لبعد
المناسبة کما مر من تشبیه البنفسج بنار الکبریت واما
مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا یکون لکونه وهمیا
کانیاب الاغوال او مرکبا خیالیا کاعلام یاقوت منشورة علی
رماح من زبرجد او مرکبا عقلیا کمثل الحمار یحمل اسفارا
کما مر اشاره الی ما ذکرنا من الامثلة المذکورة او لقلة تکرره
او تکرر المشبه به علی الحس کقوله والشمس کالمراة فی کف
الاشل فان المراة فی کف الاشل لیست مما یتکرر علی الحس لانه ربما
تنقضی الرجل دهره ولا یتفق له ان یری مراة فی ید الاشل وانما کان
ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه

لان

لان فرع الطرفین ومنها ینتقل الیه لکونه المشترك والجامع
بینهما فلا بد وان یحضر الطرفان اولا ثم یطلب ما یشترکان فیه
فالغرابة فیه ای فی تشبیه الشمس بالمراة فی کف الاشل من
وجهین احدهما کثرة التفصیل فی وجه الشبه والثانی
قلة تکرر المشبه به علی الحس والمراد بالتفصیل ان تنظر فی اکثر
من وصف واحد لشیء او اکثر یعنی ان یعتبر فی الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض کل من ذلك فی امر واحد
او امرین من ذلك او ثلثة او اکثر فلهذا قال ویقع ای التفصیل
علی وجوه کثیرة اعرفها ان یاخذ بعضا من الاوصاف ویدع
بعضا ای یعتبر وجود بعضها وعدم بعضها کما فی قوله ای
امراء القیس حملت ردینیا کان سنانه سنا لهب لم یتصل
بدخان وان یعتبر الجمیع کما مر من تشبیه الثریا قال الشیخ فی اسرار
البلاغة اعلم ان قولنا التفصیل عبارة جامعة معناه ان معك
وصفین او اوصافا فانت تنظر فیها واحدا فواحدا وتفصل
بالتامل بعضها من بعض وان بك فی الجملة حاجة الی ان تنظر فی
اکثر من شیء واحد وان تنظر فی الشیء الواحد الی اکثر من جهة
واحدة ثم انه یقع علی اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع
بعضا کما فعل امراء القیس فی اللهب حین عزل الدخان عن

السنا وجرده والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها
ويطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الانجم
انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية
مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كما فى عين الديك
فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس فى كل حمرة ثم
قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب
الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكما كان التركيب
خياليا كان او عقليا من امور اكثر التشبيه ابعد لكون
تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا فانها عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب
المبتذل لغرابته اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل
للاسماع ولانما لسحت عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى
الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ
بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى
ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على
ويعنى بعدم الظهور فى بادى الراى ما يكون سببه لطف

المعنى

المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة
فلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فتحتاج
الى نظر وتامل وهل احلى من الفكر اذا صادف بحثا قويما وطريقا
مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود
المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب
الالفاظ والاختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود
وقد يتصرف فى التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا
ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق هذا
الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه
الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث
الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة
دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه
فى البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته
وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم يقابله ولم يعارضه
فى البهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب الحسن و
لتستحى اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اى
كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامع لو لم يكن
للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط

المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط
وهو ان تقيد المشبه او المشبه به او كليهما بشرط وجودي
او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قوله
هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض و
هذه القينة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما
فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى
تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار
اداته اما موكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب
اي مثل مر السحاب ومنه اي ما اضيف المشبه به الى المشبه
بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي في الفضة والبياض
والصفا والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف
بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا
لونيهما متناسب فذهب الاصيل من صفرته وشعاع الشمس
فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص و
الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لياليه
اسحار وفيه هواجر كاصائل والشمس تنفس اصال هكذا
يجب ان تنقد الذهب للجين المذكوران في البيت لا كما سبق

الى بعض الاوهام الفاسدة للبصاير الناقدة من ان اللجين
انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من
الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له
اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف
وسقط منه على وجه الماء وفساد كل من هذين
الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما موكد
وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من
التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب
الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة
السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار
الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض
بان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان
الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في
وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه
معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود بخلافه وهو م
اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق
ما يحقق هذا الموضع حاصله في تقسيم التشبيه بحسب

القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها
وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا
الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما
ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة
فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب
التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كالسرحان او زيد كالسرحان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب
وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا
هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه
في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار
متعلق بالاختلاف الدلالة عليه سوق الكلام لان الدال
اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه
قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه و
اداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد

وح

او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد
ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة
حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط
او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد
في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة
في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور و
هما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد
ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان
الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او
باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر
فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما
خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على
احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا
يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة
اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين
المشبه به من حيث الظاهر بقي هاهنا بحث وهو الفرق

بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدًا
وبين نحو قولنا زيد اسد واسد في الاخبار عن زيد
حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك
انه اذا اجري في الكلام لفظة قرينة دالة على ذات م
تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون
المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه
والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم
المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
كخبر باب كان وان والمفعول ~~الثاني في باب وان و~~ المفعول
الثاني في باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان
الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه
عنه فاذا قلت زيد اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات
معنى الاسد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبهه
من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما
جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان

بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام
لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر
وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسبك ان يفرق
بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها و
الاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة
وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني
ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه و
الاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا
وفي حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت زيدا اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم
المشبه على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في
لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على
اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على
المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد
تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا

للخلاف ايضا لفظى ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان
ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى
نحو زيد الاسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة
نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات الا
بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق الاستعارة اقرب
لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة
موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به نحو فلان بدر
يسكن الارض وشمس لا يغيب قال الشاعر شمس لو وقع الهوا
عن وجهها عنا وبدر والصد دكسوفه فانه لا يحصل دخول
الكاف ونحوه فى شئ من هذه الامثلة الا بتغيير صورته
نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه
لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون فى الصفات والصلات
التى تجئ فى هذا القبيل ما يجعل تقدير اداة التشبيه فيه
فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة
قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت
فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى

كالاسد

كالاسد وكالموت لما فى ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس
السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر
الذى هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا
فى الموت ومثل قول البحرى وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا
موضع رحلى منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف
موصوفا بالبس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح
بدرا له هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للبدر فهو مبنى
على تخييل انه زاد فى جنس البدر واحد له تلك الصفة
فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات
تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم
تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما
ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به فى البيت مجتلبا
لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذى تقدم
عن كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى
على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل
فى اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف فى هذا
ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر

او المفعول الثاني امرًا ثابتًا في الجملة الا ان كونه متعلقا
بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد
او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن
فيه غير ثابته بدخول الكان وحسبت عليها كالقياس على
المجهول وايضا هذا الفرق اذا تاملت وتحققت سره و
جدت محصوله انك تدعي حدوث شئ هو من الجنس المذ
كور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها
فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد
للهزبر حضا به صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي
فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا
فهو تشبيه لا استعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة
والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد
الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما
هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة
ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة
حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع

له

له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب
الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع
له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغوي
ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين واللذين هما
في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه
مقابل الشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف اليهما في
الاسناد المطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا
الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى
مفعول من حققت الشيء اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة
في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب
المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر
لان فعيل بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه
او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر
لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمونث غير مجراة
على موصوفها وفعيل بمعنى المفعول انما يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل
واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس

نحو مررت بقبيلة بنى فلان وقبيله بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا
من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت تلك الكلمة
له فى اصطلاح التخاطب اى وضعت له فى اصطلاح به يقع
التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت
له غلطا كقولك خذ الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظه
الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه
ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح
التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند
الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل و
احترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز الذى استعمل
فيما وضع له فى اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا
لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع
لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار

المخصوصة

المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح اخر اعنى اللغة
فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول
لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما
هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع اللفظ تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة
تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه
المجازى لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا
يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على
المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى
فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر
متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره
ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف
ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل فى
قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى
جمله قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان
يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى فخرج

المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا
متعددا او ذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك
كالقرء مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما
يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا
مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم
والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد
الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه
ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة
الغير وتحقيق ذلك ان الوضع عينه للدلالة بنفسه على
الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون
الدلالة بواسطه وحصل من هذين الوضعين وضع آخر
ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق
غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه
على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا
اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح

وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معنا
الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر وما الحيض وما الدليل على انه
عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة
لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية
وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية
وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى
المعنى الذي هو مسماها موضوعه فالمجاز ايضا كذلك
لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا
بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست
بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه
اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او
من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور
حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة

معنوية كان المجاز داخلا فى الحقيقة فان قيل معنى كلامه
انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها
ايضا حقيقة على ما صرح السكاكى رحمه حيث ق لى الحقيقة
فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان
فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية
لم يستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع
له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم
لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق
فى باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهرة فاسد من عجايب فى هذا المقام ما وقع
لبعض مشاهير الايمة وحذاق العصر وهو انه نظر
الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه
على السكاكى فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها
ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمصنف حيث
ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر والفساد توهم
ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قيل دلالة الالفاظ
ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على
معنى قائله برى عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك

ابطال

ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برى عنه والعجب انه
لا يثبته ان المصنف ايضا فسر الوضع لتعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله
ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت
عنك اشيا فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على
معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى
فذهب المحققون الى ان المخصص هو الواضع ومخصص وضعه
لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله
تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى او بخلق
الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب
بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين الالفاظ
والمعنى مناسبة طبعية تقتضى اختصاص دلالة اللفظ على
ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان
دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل

عن المدلول كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ازله
لافظاً ولا تمنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل
على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا تمنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند
الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقوله وغيرها
من المنقولات الشرعية والعرفيه لما ذكر ولا تمنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم
من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين
وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اي القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال
انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من
ان للحروف في انفسها خواص تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي
ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها
لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الكلمة كالفصم بالفاء
الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف

الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين لهيئات تركيب الحروف
ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما
في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف
وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز
في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة
الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على
معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا
الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم
تغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة
باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح
الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من
غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في
الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك
وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار

تناسب التسمية ان نقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى
فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة
الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف احد اما المفرد فهو الكلمة
المستعملة فى غير ما وضع له فى اصطلاح التخاطب على وجه
يصح مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل
الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله فى غير
ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
وقوله فى اصطلاح التخاطب وهو بقوله متعلق وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح اخر
كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء
مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس
بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب
اعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة فى الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة
المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو
متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما
تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا

الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ
المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية
وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى للموضوع له الاول
حتى هجر الاول وهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز
فى الثانى وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على
الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان
المخصوصة وفى الشرع بالعكس ومنه ما غلب فى بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
مجرد انه يدب فى الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية
الفرسية والدبيب جميعا مجازا لكون هذا من حيث اللغة
اما من حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء ورعاية معنى
الترتيب انما هى لمجرد المناسبة فى التسمية بخلاف الحقيقة
فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار

المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد
فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما
يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف
على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز
لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن
المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير
ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان ضعفها
ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب
وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد
للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة
لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة

٧

في العبادة المخصوصة يكون حقيقيا وفي الدعاء مجازا وفعل
للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ
المجاز يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة
لذي الاربع والانسان فانها من حيث العرف العام حقيقة
في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة
والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفين اشارة الى المعنى
الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة
غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد
في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل
المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه
وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا منه والمعنى
المشبه المستعار له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه
به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه
به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به
لاجل المشبه المرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد
في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان

النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة
المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وانصابها بطرس
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد
من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت
يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد
القدرة اى وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان
القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من
البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد
في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى
بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم
مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما
لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف
بها الحالة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة وما ذكره الشيخ في اسرار
من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان
المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه
فاطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لا
يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والرواية في المزادة اى في

المزود

المزود الذي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والرواية
في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير
حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة
انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة
يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم
في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان
يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي
انواع العلاقة المعتبرة كثيرة ويرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين
والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد
على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الرواية
على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ومنه اى ومن المجاز
المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يجمع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا
يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة
والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه
لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة

فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا
المعنى مما لا يحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين
الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما
الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على
المعنى المجازي لسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق
نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيههما بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على
المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى
الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا
باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن
التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اى
ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك
المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة
حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي
فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاستعارة للمبالغة في
تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اى قول زهير

بن ابي سلمى لدى اسد شاك السلاح اى تام السلاح و
كذا شايك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف
مقذف اى تقذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم
ورمى به فصار له جسامة ونبالة عامة له لبد اظفاره لم تقلم
لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم
وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق
حسا وقوله اى والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى
الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا
حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل و
ان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره
ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف
مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية
وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان و
التبس به من بعض الحوادث الذي غشيه يحتمل ان
يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكر السكاكي

وبالجمله ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث فتوهم كونه
تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن
تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ و
استعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يبنا ولـ قولنا ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شئ به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا
لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه
معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على
ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينه
تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
وليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم
ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل
في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا
يرمى بقرينه حمله على زيد ولا دليل لهم على ارادة التشبيه
ههنا محذوفه وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد وقعت
اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب
المصير الى التشبيه بحذف اداة قصدا الى المبالغة قلت

لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا ٣
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة
حمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا
يرمى ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف
بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد
فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا
ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة
اى مجترئ على صائل وكقوله والطير اغربة عليه اى باكية
وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما
يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا
عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اى
شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اى لو حذف
المشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاح من بروج
البدر بعد اذ ودها تبرجها الكتان ففيه اشكال لان
ترك المشبه لفظا وتقديرا او اجراء اسم المشبه به عليه
يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اى رايت رجلا كالاسد في الشجاعة

ولاحت من قصور مثل بروج البدر فی البعد فبینهما
تنافع كذا ذكره صدر الافاضل فی ضرام السقط والظاهر
ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه
مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما فی قوله تعالى
صم بكم او يكون فی الكلام ما يقتضی تقديره كما فی قولنا رايت
اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود فی قوله
تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان
الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر وابعد من ذلك ما
يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب
الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما
لرجل وقوله وما يستوی البحران هذا عذب فرات
سایغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوی
فيه ذكر المشبه كما فی الاستعارة وليس باستعارة و
هو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن
التفصی عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون
مستعملة فی غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع
المعنی الحقيقی موقعه ولا يفوت الا المبالغة فی التشبيه

فيصح

فيصح فی رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس
كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموضوعين
المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب
فی منافع والكافر خلو عن النفعة فهو فی طريقة قوله تعالى
فهی كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه
الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين
من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين
للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف
ودليل انها ای الاستعارة مجازی لغوی كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا فی ان الاستعارة
مجازی لغوی ام عقلی فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوی
بمعنى انها لفظ استعمل فی غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا فی قولنا
رايت اسدا يرمی موضوعة للمشبه به اعنی السبع
المخصوص لا للمشبه اعنی الرجل الشجاع ولا لامر اعم من
المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه

على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فلا يكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا
الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء
كما اذا رايت زيدا فقلت رايت الناس انسانا او رايت رجلا
فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت
زيدا او اطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن
لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتامل فان قلت هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص
ويعرضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار
الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى
الحقيقة وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف

في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم يطلق على المشبه الا بعد
ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل
الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها
اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل
الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم يطلق
على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما
كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان
الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد
زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه
جعله اسدا ~~الا بتاويل~~ لان جعل اذا كان متعديا الى
مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى
لا يقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا
في ما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل
يعرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعلها

ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اى ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في
جنس المشبه به صح التعجب في قوله اى قول ابى الفضل بن
العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اى
توقع الظل على من الشمس نفس اعز على من نفسي قامت تظللني
ومن عجب ويروى فاقول عجبا ومن عجب شمس اى انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه
ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان
لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
آخر والنهى عنه اى لهذا صح النهى عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا قد زر ازراره على القمر بقوله زردت القميص عليه ازره
اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان
للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب
ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب انسان كالقمر في الحسن ورد بان
الادعاء اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به لا يقتضى كونها اى كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع

مثلا

مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان
دخوله في جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد
بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية
الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة
وهيئته وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير
المتعارف وهو الذى له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في
تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو
موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمالا
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار
على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة
المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى
عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه
قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن
المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب
والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق
الكذب بالبناء على التأويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر يعنى ان في الاستعارة دعوى دخول

المشبه في جنس المشبه به مبنية على التاويل وهو جعل
افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب
وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف
الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة
على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق دعوى
الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل
وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر
والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع
والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم
ان تفسيره للكذب خلاف ما عليه الجمهور واختياره
السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة
الباطل قرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما
المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل
والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق
والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه
والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع

فمن

فيهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص
غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من
انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده
قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية
يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع
وصفية لسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم
فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة ح يجوز ان يشبه شخص
بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد
سواء كان ذلك الرجل المعهود من طيّ او آخر غيره كما
جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او
آخر غيره فبهذا التاويل يكون حاتما متناولا للفرد المتعارف
المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في الموضوع
له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد لها من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد

كما فى قولك رايت اسدا يرمى او اكثر اى ثلث او امور ويكون
كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا العدل والايما
ن فان فى ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله
تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف العدل و صح
لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن الى
الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض
يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما
لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى وصاعقة روى
بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف
بقوله من نصله اى سيف الممدوح وخبره قوله تنكفى نصل صح
من انكفاء اى انقلب والباء فى قوله بها للتعدية والمعنى
رب نار من حد سيفه يقلبها على روس الاقران خمس
سحايب اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا
سحائب اى يصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح
لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر
كما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك
صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال خمس فذكر العدد

الذ

الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد
بالسحائب الانامل اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين
وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثه وباعتبار اللفظ و
باعتبار اخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين
فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى اومن كان ميتا فاحييناه
اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من الحقيقى وهو جعل معناه صح
الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى
المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ و
هذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن
اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا
القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضال فلهذا قال
نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه
الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية
لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما
ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو
بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم
ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك

استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره
الجميلة التي تحيى ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك
استعاره اسم الميت للحي الجاهل او الجائر او النائم فان الموت
والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم
الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعمال
اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما و
اضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن
اقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من
الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به
اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان
الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه
اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى
بان يقال له حي هذا كلامه ولا يخلو من اختلال لان
الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود
انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى
قابل للشدة والضعف وكل من كان ذلك المعنى فيه

اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير
وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع
طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي
الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
كما مر اي لتنزيل التضاد او التناقص منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو
فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي
هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة
والاستهزاء ولاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد
اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل
في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله
عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما
سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى
ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي تفزع منها

واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في
سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس
الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه
ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو و
الجامع داخل في مفهومهما فان العدو والطيران قطع المسافة الجامع بين
بسرعة وهو داخل فيهما اى في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك
ثمه في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان
بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور
وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن
الانف الانسان مع ان كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكاين في طار مرعى في استعارته للعدو بخلاف خصوص
الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور

بخلافه

٣٠٤

بخلافه ثم ولهذا اذا الوحظ فيه التشبيه كان غليظ التنافر
عدا استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة
السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخلطوها بها فاعتدرت بكلامهم
في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه
الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس
له كالمرسن والانف والمجانسة المشابهة من واد واحد و
هذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق
الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير
هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلنا امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ان السواد جزء من
مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف
فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين

اشدّ واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لانّ الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة في الاكثر صح للجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم حرف الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومها الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة

وصف

٣٠٥

وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يتضح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المتبذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي وخاصية وهي الغريبة التي لا تطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما مر قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسه بانه مؤدب فانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انطراف الزاير الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزاير نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبابي اهماله وكذلك كل مخاطر بشبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع

الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره
فاختباء الاستلقاء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه
بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة المشبه فان قلت هل يجوز
ان يقال ان شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا
الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي
الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان
والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه
اولا لان الركبتين منضامين اشبه بالقربوس والثوب
في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستفلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي
فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في
قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من
هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السود
والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن
حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل

الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك
الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا
الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السايرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة
المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير
الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيهما ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد
اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت
الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأ الاباطح
من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل
الاعناق في السير لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهر
ان غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وساير
الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة
وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قوله امرئ القيس فقلت له لما تمطى
بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل
في الطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي
صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا

يردف بعضها بعضًا ثم اراد ان يصفه بالتمل على
قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كل
كلا كلا ينوء به اى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة
اى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام
لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان
او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول
ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او
عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى فالمجموع
ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم
عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار
له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط التى
سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة
التى اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام
والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة

وهذا لا يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس
لجامع للشكل والجميع اى المستعار منه والمستعار له و
الجامع حسى يدرك بالبصر ومما عده السكاكى من هذا القسم
قوله تعالى واشتعل الراس شيبًا فالمستعار منه هو
النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى
هو فى النار اقوى والجميع حسى والقرينة هو الاشتغال
الذى هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم
من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف
فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار فى البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثانى تشبيه انتشار الشيب
فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها
عقلى واما عقلى عطف على اما حسى يعنى ان الاستعارة
التى طرفاها حسيان والجامع عقلى نحو وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموقع

القاء ظلّه وهما حسيّان والجامع ما يعقل من ترتب
امر على اخر اى حصول امر عقيب امر دائمًا او غالبا كترتب
ظهور اللحم على كشط الجلد و ترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى وبيان
ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طارٍ عليها يسترها
بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اى كشط وازيل كما يكشف عن الشئ الطارى عليه الساتر
له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور
النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل
فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى
الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما
هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب
اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار
تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
كما فى قوله الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال
الامام المرزوقى فى ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذويب

وغيرها

وغيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
فالمعنى ان المستعار له زوال الضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام
من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح
العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى و
غيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انهما موضوعة
لما يعد فى العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضى
عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان
زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين
دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار و
كونه مما ينبغى ان لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد
الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل
السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخراج النهار من الليل ففاجاءه
دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه

لايستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاءه
الظلام كما لايستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاءه الانكسار
لان دخولهم فى الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة
دخولهم فى الظلام الى نوع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول بقوته لذلك لاشك ان الشئ
انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاءة
الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار
فليتأمل واما مختلف بعضه حسيّ وبعضه عقليّ كقولك
رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة
وهو حسيّ ونباهة الشان وهى عقلية وقد اهمل صاحب
المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه فى الحقيقة
استعارتان الجامع فى احدهما حسى وفى الاخرى عقلى وتدخل
فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها
على التشبيه يتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها
لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الاقسام الستة ولا
عطف على قوله ان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان

حسيين فيهما اى الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا
هذا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى فان قلت لم اعتبر
التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة بتبعيته قلنا لما سيجئ
من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
بتبعيته والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم
الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة
ولان المنظور فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد
القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى
المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام
وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان
الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر وعدم
ظهور الافعال فى الموت الذى هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح
جامعا فقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا اشتباه فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام
كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة
هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت

لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا
نشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له
واما مختلفان عطف على اما عقليان اى احد الطرفين
حسى والاخر عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع
بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجه وهو حسى والمستعار
له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر
ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى
ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب
الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لزمتهم ضربت لازب كما يضرب الطين على الحايط
وهو حسى والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم
والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او
الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى
اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اى
الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له نحو انا لما طغى
الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى
والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما

عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اى
اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف
من الاوصاف فاصلية اى فالاستعاره اصلية كاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب
الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون
متاولا باسم جنس كالعلم فى نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية
اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية
كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف
وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا
للمشبه به فى وجه الشبه وانما تصلح للموصوفية الحقايق
اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها او عروضه
لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف فى نحو شجاع
باسلٌ وجوادٌ فياضٌ وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع

باسلها كما ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد
تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان و
الآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح
ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصاف البتة وهم
ايضا قد خصصوا ما يشتق منه الفعل بالصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف
الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير
صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل
مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون
الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان تقدر التشبيه
في نفسها لا مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل
فلان اي الموضع الذي ضرب فيه شديدا ان المعنى
على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد
فلان اشارة الى قبره فهو تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء
الزمان والمكان والآلة هو المعنى القايم بالذات لا نفس
الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان
مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم

اذ

اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر لفظ الدال على نفس
الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه
في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي
الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى
الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني
الحروف وما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي
معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت
حروفا بل اسما لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى
وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف
معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول
المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد
في نعمة غير صحيح كما ستشير اليه فيقدر التشبيه
في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق
اي تقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح
المعنى وايصاله في الذهن ثم الدلالة في جنس النطق بالتاويل
المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل
والصفة تبعية سمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة

لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها
مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير
قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى
الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر
غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد
مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح الشيخ عبد
القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة ح يصح التمثيل على
احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام
التعليل لتقط نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة
والحزن بعد الالتقاط بعلة اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على
الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما
كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصنف

ماخوذ

ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة
والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة لالتقاطهم وثمرته
شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير
مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان
يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كان
اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في
التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه
على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه
اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية
ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه
به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية
في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني علة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية
في ذلك لانه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام

الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغاية التي هو
المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية الفرضية
وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال والحال ناطقة فصار
حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية
والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل
عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف
قرينة واختيار السكاكي اذا قدر في نطقت الحال تشبيه
الحال بالانسان المتكلم وكون نطقه قرينة وان قدر
التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما
اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة
الاستعارة التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق
منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق
الحقيقي لا يسند الى الحال والمفعول نحو جمع الحق لنا في
امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود قول القطامي لم تلق قوما
هم شر لاخوانهم منا عشية تجري بالدم الوادي نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم
من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات

منسوبة

منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة
للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها
فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة
وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول
الحريري واقري الشامع اما نطقت بيانا بقود الحرون
الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل
على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان
ذكر العذاب على ان بشر استعارة او على الجميع اعني
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري ضرب بني فلان اعناق
الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في
ذلك بقول الشاعر يقري الرياح رياح الحزن مزهرة اذ
اسرى النوم في الاجفان ايقاضا فغير صحيح لان المجرور
اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بيقري وما ذكره الشارح
من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في
الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع
قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا
لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقراين الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة ولا استعارة

باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام
لانها اما ان لم تقرن بشئ يلايم المستعار له او المستعار منه او قرن
بما يلايم المستعار له او قرن بما يلايم المستعار منه الاولى مطلقة
وهي ما لم يقرن بصفة ولا تفريع اى تفريع كلام مما يلايم المستعار
له او المستعار منه نحو عندى اسد والمراد بالصفة المعنوية
لا النعت النحوى على ما مر في بحث القصر والثانى مجردة و
هي ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله اى قول كثير غمر الرداء
اى كثير العطاء استعار للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء دون
الرداء تجريد للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله
اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك اخذا فيه علقت
بضحكته رقاب المال يقال علق الرهن في يد المرتهن اذا لم
يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم علقت رقاب امواله في ايدى
السايلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث
لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس وكان في الاذاقة
اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لام الاذاقة فهو مفوت لما تفيده لفظ اللباس

من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان
قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون
ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون
تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهما بذلك الامر الحادث الذى استعير
له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت
عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدايد كما يقال ذاق
فلان البوس والضر واذاقه العذاب والذى يلوح من كلام
القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية
وهو انه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى
مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك
من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف
فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون
ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه
نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع
عليها ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قوله
جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد

والترشيح كقولك لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه
وصف بلايم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار
منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وترتيبها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية و
مبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء
ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء مشتبه به حتى انه
يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على
علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر
علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار
الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلو
لا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره
فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية
لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على

علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب
في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عن التعجب اي في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو
لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي
عنه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي
فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار
منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار
منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان
هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه به
فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة و
هو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف
بالتشبيه ويدل على ما ذكرنا لفظ المفتاح وهو قوله واذا
كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا
الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس

مسكنها في السماء فغرام من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر للفؤاد
عزاء جميلا فلن تسطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود و
لن تسطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقديم الظرف على
المصدر قد سبق فى شرح الديباجة نعم مجده اولى هذا جواب
الشرط اعنى قوله واذا جاز اى فى البناء على الفرع مع جحد الاصل
كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى
المشبه وجعل الكلام خلواً عنه وصار الحديث مع المشبه
به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز
المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى شبه بمعنى
الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد
واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه
اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله
ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا
وتوخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان

بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك
تقدم رجلاً وتوخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايهما
شئت شبه صورة تردده فى المبالغة بصورة تردد من قام
ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيوخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة
فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام
تارة منتزع عن امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى تمثيل   عدة صح
لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد
ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد
بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال
له تشبيه تمثيلى ومنها بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون
استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الوضع
كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات
لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد
قايم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل المركب فى غير   ذلك صح
ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين
فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة

كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب
موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر
نحص المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن
الصواب وهى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب او
التمثيل كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولا فى معناه الاصلى يسمى مثلا ولهذا اى ولكون المثل
تمثلا فشا استعماله على رضى الله عنه على الفور وقال
واذا المنية انشبت البيت شبه فى نفسه المنية بالسبع
فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع
وضرار ولا رقة المرحوم ولا ابقيا على ذى فضيلة فاثبت لها
اى للمشبه الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى
فى السبع بدونها تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية
بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخيلية واشار بقوله الى التأنى وكما فى قول الاخر ولئن نطقت
بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالكناية انطق شبه الحال
بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اى للحال اللسان الذى به قوامها اى
قوام الدلالة فيه اى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة

تخيلية

٣١٧

تخيلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية
حقيقتان مستعملتان فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز
لغوى وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا عقلى
كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية و
الاستعارة التخيلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم
ويتلازمان فى الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان
الاخرى لان التخيلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة
وهى يجب ان يكون قرينتها التخيلية البتة فان قلت فماذا
يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
انه ترشيح التشبيه كما يسمى اطولكن فى قوله عليه السلام
اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعنى اليد المستعملة
فى النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة
بالكناية شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة
لغوية وكانه استنباط منه فما الصحيح قلت معناها الصحيح
المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر
رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع

فى قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع
بل اقتصرنا على ذكر لازمة لينتقل منه الى المقصود كما هو
شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به
والمستعار منه هو الحيوان المتفرس والمستعار له هو المنية
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله ولا تنقضوا عهد الله
حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث
تسميتهم الحبل بالعهد على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة
بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا
عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه
فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه
ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح فى
ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز
اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة
الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وتحقيق
الكلام على ما ذكرناه السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر
كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان فى قولنا
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس

بها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما
ذكره المصنف فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة
الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر
متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اى
رجلا شجاعا والثانى ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا
لا يتبين فيه شئ يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول
لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال
زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجرى عليه اسم
اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت لشئ مثل اليد للشمال
كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما ياتى لك التشبيه فى هذا
بعد ان يغير الطريقة فيقول اذا اصبحت الشمال ولها قوة فى
تاثيرها فى الغداة شبه المالك تصريفا للشئ بيده فيجعله
الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف
اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل
المستعار له اعنى الشمال مثلا ذا شئ وغرضك ان تثبت
له حكم من يكون له ذلك الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان
لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى
على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال

بدا وكذا قول زهير صحا اى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر
القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه
اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر هو عن باطله
ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله
وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما
يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل عند حملها على التحقيقية يبقى
الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية
وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن
المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الاته
اى الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه
زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة
قضى منها اى تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة
ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة
بالكناية فاثبت له يعنى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة الافراس والرواحل التى

بها

بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية فاصبح على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل و
الفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة
كذا فى الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبى صباء مثل سمع
سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل
انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس و
شهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التى قلما تتاخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان الاستعارة
اعنى استعارة الافراس والرواحل لتحقق معناها عقلا
اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغى
ولما كان صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف
فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها وما فيها وما عليها فوضع
لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل فى الوضع و
احترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل فى الوضع
عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة

مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضع له الحقيقى فلابد من
الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان
التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدًا وان اللفظ
مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها
فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه فى
جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير
متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعا
بل لابد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح
الذى يجب ان يقصده السكاكى لكن عبارته قاصرة عن ذلك
لانه قال وانما ذكرت هذا التقييد ليحترز به عن الاستعارة
ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له اصح القولين
ولا يسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار
موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له بقوله
ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلا
انما هو فى كونها مجازا لغويا ام عقليا لا فى كونها مستعملة فيما
وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت

له فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين
لو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان
يتعلق بقوله ليحترز عن الاستعارة فمن تكب كون الكلام قلقًا
وعرف السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما هى
موضوعة بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة اى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى
قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد اى المستعملة
فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع او
العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان
نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة
قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المصنف مقامه فقال فى غير ما وضعت له فى اصطلاح بالتحقيق
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة معناها فى
ذلك الاصطلاح واتى السكاكى بقيد التحقيق اى قيد الوضع
فى قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل فى تعريف
المجاز الاستعارة التى هى مجاز لغوى على ما مر من انها مستعملة
فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق

لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في
غير ما وضعت له هذا اوضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة
لانه قال وقولي بالتحقيق احترازا ان لا يخرج الاستعارة وهذا
فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال
ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز
عما اذا اتفق بكون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة
الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة
في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظة الدابة على الحمار
مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز
فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد هاهنا من حذف مضاف
اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك ورد ما
ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول
الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ باذاء
المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازا عن المجاز المعين
باذاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل
الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فح لا

حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل و
في تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا
تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني
على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الا طلاق ع
لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما
يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين
اللفظ في الاستعارة باذاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء
ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع
كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان
متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي
المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد
مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة و
لا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان
التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد
منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في
تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه
مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا

الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الموضع لما من معنى التاويل
وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف
الحقيقه مخل ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها انما
يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة
المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعمله فيما وضعت له استعمالا
فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة ماخوذة
فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد فى الحقيقه
لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات وكلام لا ينبغى ان
يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال لان تعريف
الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود
هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك
الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك
فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع
الذى فيه وقع التخاطب ولا نعنى بفساد التعريف سوى هذا
بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما فى قولنا
الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان

يحقق

الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها
موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله
الشارع فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء لان استعماله
اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا احتيج
الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغى ان
يترك القيد فى تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر
القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك فى
تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غيرها هى موضوعة
له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير
الموضوع له ليس له من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث
انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه
الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه
يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب
فى الغلط قرينة على ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته
الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب
بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناها

الموضوع له وكذا اذا قال اكبت هذا الفرس وقسم السكاكى
المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفايدة الى
الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة
والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان يذكر احد طرفى التشبيه
وتريد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام اسد
وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت
له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت
لها ما يخص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى
اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت
مع الاظفار فى معرض السبع معها فى انه كذلك ينبغى كما هو شان
العارية فان المستعير يبرز مع العارية فى معرض المستعار منه
لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمى المشبه مستعارا اليه هذا كلامه وهو دال على ان المستعار
منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع والمستعار هو لفظ السبع
والمستعار له المنية وكلامه فى مناسبة التسمية كان مشعرا

بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافى جميع ذلك
ففى الجملة قد وقع منه خبط فى تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها
اى قسم السكاكى الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه به وجعل
منها اى من المصرح تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما
لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على
القطع وقد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر
فى بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اى بما يكون المشبه متحققا
حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما فى قولك اراك
تقدم رجلا وتوخر اخرى منها اى من التحقيقية حيث قال
فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن مثله
الاستعارة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اى التمثيل
مستلزم للتركيب فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم
من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود
الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من
الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى

الاستعارة ٢

الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال
الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
ومما لا يدله قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال
بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي
واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع
الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه
آخر الاولى ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله
فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم
الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا
نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع
الوضع بالتشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له
وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد

دخل

دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان
التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان هذا
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف
حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح التوجيه كلام السكاكي لانه
قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا
شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان
لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترانه بالف شيء
لا يخرجها عن ان يكون كلمة فاستعارة ههنا هو التقديم المضاف
الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا
ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا
الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من تقدم ليذهب

فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا
ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكى الاستعارة التخييلية
بما لا تحقق لمعناه حسيا ولا عقليا بل هو اى معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شىء من التحقيق العقلى او الحسى كلفظ الاظفار
فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية
بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته اى تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه بها اى لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به
فاخترع بها اى للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم
اطلق عليها اى على المثل يعنى صورة التى هى مثل صورة الاظفار
لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به
وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة
الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب
ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه
بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة فى الاظفار فقط من
غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا
يوجد له مثال فى الكلام واما قول ابى تمام لا تسقنى ماء

الملام

الملام فزعم السكاكى انه استعارة بالكناية تخييلية غير تابعة للمكنى
عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء
لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه استعارة بالكناية
ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كلجين الماء فلا يكون
من الاستعارة فى شىء وعلى التقدير يكون مستهجنا ايضا لانه
كان ينبغى ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة
للفظ على هذا وفيه اى وفى تفسير التخييلة بما ذكر تعسف
اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل
عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه
لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية
وهذا فى غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو على
فى الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان
حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم
قوة تخدمه وهى التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعانى الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسير التخييلة تفسير غيره
لها اى غير السكاكى للتخييلية بجعل الشىء للشىء كجعل اليد

للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكى يجب ان يجعل
للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها
استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ فى غير ما وضع
له وعند غيره الاستعارة هى اثبات اليد للشمال ولفظ اليد
حقيقة لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر انه لا خلاف فى ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع
ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على
انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا
لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى
دون المصنف لان الاستعارة فى شئ يقتضى تشبيه معناه بما
وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل
الشئ للشئ من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقى لما سبق من تفسير
الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع
لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة المقتضى
للتشبيه انما هو للاستعارة التى هى من اقسام المجاز اللغوى لانا
نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة
التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار

والنزاع

٣٢٧

والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعملة فى معناها الحقيقى ليكون
حقيقة لغوية او فى غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة
بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو
مذهب وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى والقول باجماع السلف
على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه ويقتضى ما ذكره السكاكى ان يكون الترشيح
تخييلية للزوم ما ذكره السكاكى فى التخييلية فى اثبات صورة وهمية
فيه اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما يختص بالسبع
الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على
الهدى الذى هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذى هو الاشتراء
الحقيقى من التجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالربح يكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما
الا ان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية
مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح
بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا
قوله فى الايضاح ان كلا منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة

استعارة ح

به للمشبه غيران التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظه
الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه فى قوله ان التعبير
عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له بعض لوازم المشبه به و
تدخى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة
الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة
للصورة المحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى جواز
اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتبار
فى احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعاره
ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله فاعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون
الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه
به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملنا على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم يحتج الى ذلك لان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا
رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف

اظفار

اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها
قلنا فرق المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة
بدونه وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها
ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به
المشبه به على ان المراد بالمنية فى قوله اذا المنية انشبت اظفارها
هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع
بقرينة اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع اليها اى الى المنية
فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه اعنى السبع فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى
المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير
الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد
بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان
تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من
المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة غير ما وضعت له بالتحقيق
واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه

المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سوال
المقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى الاضافة
الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في
كناية ما يحصل به التقصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سوالا
وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه
وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
باسم جنسه ولا اعتراف بالحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه
ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل بالاستعارة المصرح
بها بمسمى المشبه فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب
تاويل كما مر حتى يهيأ لنا التقصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك
ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب
تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه
بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على
سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية

مستعملا

مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف
المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من
جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله
في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان
كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا وهذا اللفظ موضوع له في التحقيق فلا
يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا
للسبع فاستعماله في الموت استعمالا فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن
انكاره وذلك لانا نقول المشبه به انما هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو وهو ظاهر بل
الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية
اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له
بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار
انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه

موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف
كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية
ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه او فيه ما فيه والحق ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظه
المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار
منه على سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه
وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز
اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح
في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع و
الحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل
مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال
كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث
الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختيار السكاكي رد

الاستعارة

الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها
الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة
مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى
عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية
استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها وبينها ففي قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة
لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية
عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا
نقريهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة و
على هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون عدوا وحزنا يجعل
العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط و
يجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع
النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال
في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعل القوم قرينة الاستعارة بالكناية
وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام
ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي

لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند
السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز
المفسرة بذكر المشبه وارادة المشبه به الا ان المشبه به فيه يجب ان يكون
ما لا يتحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا
لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية بوجود المكنى عنها فى نطق الحال واشباهه بدون التخييلية
ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام
المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية
التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجاز فيكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين
هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى
من رد التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة ولا استعارة فى الفعل الا يكون
الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت
الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه
وبحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعض
من له حذاقة فى غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم

ان

ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها
ليست فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله
فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها
لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واوردنا
باللسان الصورة المتخيلة للحال التى بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية
اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلا
ولا مساس له بكلام السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد
من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على
استلزام المكنى عنها للتخييلية غير السكاكى فهو لا يقدم دليلا على
ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف
فى قوله تعالى وينقضون عهد الله ان فى العهد استعارة بالكناية
وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق
عقلا لا وهمى فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية
لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان
لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما
هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد

التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية التشبيه بالسبع وهي
توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال
ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في المنية و
نطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند وقلت هذا يصلح ابطال الكلام
المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من
قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي تشبيه بالنطق
كما ذكره في الاظفار وقوله هذا بالتبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد
التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها
اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت
الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات
النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة
في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة
التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان
التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل
في شرايط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان
يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة

ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك
لابتنائهما على التشبيه فتتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته
لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة
اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه تبطل الغرض من الاستعارة اعني
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه بما في التشبيه من
الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه ظلمناك في تشبيه
صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان
من شرايط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او
تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من اجل انواع
الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك
اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان
يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في
المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل
رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرايط حسن الاستعارة
واما اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت
الحسن كما لو قيل في الحقيقة رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي

التمثيل رايت ابل مائة من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يعني
ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من
الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في
محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة
وهي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى فيه
التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون
وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين
المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا
يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت
الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه واذا فهمت مسئلة
تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت
في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة
المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني
عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في

نفسها

نفسها تشبيه لانها حقيقة كالامر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب
المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها
بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت
التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها

فصل اعلم ان الكلمة كما يوصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي
كذلك توصف ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر
عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب
وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد
نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق لب
الانتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في
فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني اقتداء
بالسلف واجتنابا بتضييع السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة
بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم
اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر
لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او
زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسال القرية والثاني

مثل قوله ليس كمثله شيء اى جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب
واسئل اهل القرية للقطع بالمقصود سوال اهل القرية وان
كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في
غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل
مر بقرية قد خربت ديارها اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا
ومذكرا النفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها
ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى اثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير
في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس مثله شيء فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد
يغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون
شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل
الكاف زايدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي
للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي
زيد اخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك
الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله والمراد نفي مثله

تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود و
الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية
قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص
اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت
اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله
شيء وقوله ليس كمثله الا ما يعطيه الكناية من فايدتها وهما
عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته
ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من
غير تصور يد ولا بسطها لانها وقعت عبارة عن الجود ولا يقصدون
شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له ولذلك لا يستعمل هذا فيمن
له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح وآرائي في هذا النوع ان
يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى
غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن
العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من
المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على
سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسيريهما وله وغيره فليس كذلك

لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا فى غير ما وضع له
مع اختلاف عباراتهم فى تعريفاته كما فى التعريف الذى نقله السكاكى
عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له فى وضع واضع لملاحظة
بين الثانى والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه
مستعمل فى معناه الاصلى والا لدخل فى تعريف السكاكى ايضا واما
تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال
المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكى ههنا دانا نتفرد به والله
اعلم الكناية فى اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت
اذا تركت التصريح به وهى فى الاصطلاح يطلق على معنيين
احدهما معنى المصدر الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم و
ارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى
مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى اشار اليه المصنف بقوله
الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه
اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم
معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد
ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى للفظ
مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقى مثلا لا يجوز

فى قولنا رايت اسدا فى الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
يلزم ان يكون فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فلو
انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند
الشئ معاند لذلك الشئ والا لزم بدون اللازم وههنا بحث
وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد فى الكناية هو لازم المعنى
وارادة المعنى جايزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية
لا تنافى ارادة الحقيقة فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان
يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما تخلوا عن ارادة المعنى الحقيقى وان كانت جايزة للقطع بصحة
قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان
الكلب ومهزول الفصيل وان لم كلب ولا فصيل وفى موضع اخر
من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى ولازمه جميعا
لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها
وغير معناها الاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية
والحقيقة والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان
فى التصريح وعدم التصريح وبهذا قول المصنف انها تخالف يشعر صح
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا

الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء
زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان جاء الامير معه فوجه
التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى
من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله
في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من
جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد
بالمعنى ما عنى وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه
الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اى فرق السكاكى وغيره
بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة
اليه وفيه اى في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما
لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على
تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم ولا يجوز ان يكون المجاز
ايضا كذلك وحينئذ اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال

من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا
معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه قال
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة
اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى
الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده
ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز
او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الحق
ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول
النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث
في النبت واستعمال النبت في الغيث وهى اى الكناية ثلثة
اقسام الاولى اى القسم الاول والتانيث باعتبار كون عبارة
عن الكناية يعنى الاول من الكناية المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة منها اى من الاول ما هى معنى واحد وهو ان يتفق
صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين

بين

بكل ابيض مِحذم والطاعنين مجامع الاضغان معنى واحد
كناية عن القلوب ومنها ما هى مجموع معان وهوان يوخذ
صفة فتضم الى لازم اخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى
القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها
اى شرطهاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى
ما هى معنى واحد قريبة والثانية اعنى ما هى مجموع معان
بعيدة وفى المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر
القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى
هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار
الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب هنا باعتبار
آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص و
البعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة

وطول القامة ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة فان
لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة و
القريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار
الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وقولنا طويل
بحـ النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشعر بها شئ من التصريح
وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف
ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح
بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده
وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل
نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر
وفى الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد
والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع
انها فى المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها عبارة عن
المسبب فى اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفى المعنى دالة على صفة
له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية

اى شيخ وكثير الاخوان اى معتق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها
كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما اشتمل على
اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه
قلت للقطع بانها فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير
العايد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظى وهو امتناع خلو الصفة
عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفائها بان
يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله
عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم بها بحسب الاعتقاد لكن فى
الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد و
ليس ينتقل فيه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه
الى المقصود لكن لا فى بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى
قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله
لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع فى ان

يكون

يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة
بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب
المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة
وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدر ومنها اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى
منها عايد الى الكثرة التى قبله الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الا
كلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ومنها الى
المقصود هو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها
اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب
بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم
يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد
الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى فى
قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن
الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق

الحصر اولا وترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها
او نحوه مجرور معطوف على ان تقول اى او بمثل القول او منصوب
معطوف على معمول ان تقول اى او ان تقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان تقول سماحة بن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او
سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان الاختصاص
الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافته
او اسناده بالموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه
بطويل النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند
الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغير كذلك فى
المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر
افترك التصريح باختصاصها بها الى الكناية بان جعلها
اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة
وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على
ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجود ذوى قباب فى
الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا
اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له اى نحو
قول زياد فى كونها الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف

بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى نحو طويل النجاد
بناء على اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد
اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح لاثبات الطول
للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى
ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر
طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على
ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح
باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير
وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا
يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت
ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس
الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وجعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين
القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون

غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن
الموذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض من شرب
الخمر ويعتقد حلها وانت زيد يكفيه انا لا اعتقد حل الخمر وهذ
كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن الكفر ايضا باعتقاد
حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات
الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال
وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت
اليه من عرض وعرض الشيء من جانب وناحيته قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة و
ذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض
وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وقد نظر و
المناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان نطلق عليها
اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا و
انت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه
المعاريض في الكلام وهو التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب

الكشاف

الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه
جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على
المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير
في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والتعريض هو اللفظ
الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة
التلويح والاشارة فتختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة
ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها
اي والمناسب لغير العرضية ان كثرة الوسايط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان
التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان
قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة
الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه
الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط
بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم
يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا

كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب وانسانا آخر معه
جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي اى في الصورتين
دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع
المخاطب وحده لتكون مجازا او في الثانية كلاهما جميعا لتكون
كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان
التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على
سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في صورة
الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما
هي غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة لكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع ع
له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم ولا ملزوم وانتقال من احدهما
الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا
يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة
من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق

ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده
السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى
يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى
كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما
فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم **فصل** اطبق
البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان
الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود
الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم وهذا ظاهر
وانما الاشكال في بيان اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان
الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية و
التمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد
القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه فليست
مزية قولنا رأيت اسدا على رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها
الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تأكيد الاثبات تلك المساواة له

لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير
القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفده الثاني بل هي ان الاول افاد
تاكيد الاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان
الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به
اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما
يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد
والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس
واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه
ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد
ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصورة فهذا يتحقق في قولنا
رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى
قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زيدا عليه في الشجاعة ولا
يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من
المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان
يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان
يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد

والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم
اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان
يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة
الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله
اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط
في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاره الى تامل وافر والله
اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو
المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله **الفن الثالث** علم البديع وهو
يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها و
تفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام
حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال و
رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا
كان لتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني
تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهوما عاما
الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما

يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل
ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما
يكون داخلا في البلاغة مما تبيّن في علم المعاني والبيان واللغة
والصرف والنحو لانه يليه فيهاج بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع
وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخ عن تحسين
اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود
الاصلي والغرض الاولي والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما
المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة
ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي
الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد
بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد
بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتنافي في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب
والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه
شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين

من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود وفعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت و
عليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر
اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها
ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب
لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت
اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع و
القسمة تقتضي ان يكون هذا الثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف
وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا
فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول
بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر و
طباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت
والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره
بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير
الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه اقسام

الطباق وليس قسما من المعنوى براسه فتدبيج الكناية نحو قوله
اى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها اى لتلك الثياب الليل الا وهى من سندس
خضر اى ارتدى الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة
والخضرة وقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية
عن دخول الجنة وما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح
الى حيث يستغنى عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش الاخضر و
ازور المحبوب الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى
رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب
للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد هنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق شيئان
احدهما الجمع بين معنيين تعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق
مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة

المضادة

المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان
ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع
بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين تتقابل معنياهما
الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من رجل يعنى
نفسه ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل
فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب بالضحك الذى يكون معناه
الحقيقى مضاد معنى البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد لان المعنيين
المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل
على الحقيقة ودخل فيه اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق ما
يختص باسم المقابلة الذى جعلها السكاكى وغيره قسما رأسه
من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل
المعنيين المتوافقين اى المعانى المتوافقة على الترتيب فيدخل
فى الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين فى الجملة و
المراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين
وان ذلك غير مشروط كما يجئ من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة
بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين

بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير
ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين
لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اى قول ابى دلامة ما
احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل
قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب
ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا
الا مقابلة الاتقاء والاستغناء فبيّنه بقوله المراد باستغنى انه زهد
فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق او استغنى بشهوات
الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد
تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من انه
مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل
مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكى في تعريف المقابلة قيدا
آخر حيث قال ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط

ثمة اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك
الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك
المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا
يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا
الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه
اى من المعنوى مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة
بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر
بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول
البحترى في صفة الابل كالقسى المعطفات اى المحنيات من عطف
العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة كمى براه
نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون
بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى
الوعد شعيبى التوفيق يوسفى العهد محمدى الخلق وقد يكون بين
الكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر

المأثور منذ قديم احاديث يرويها المسئول عن الحيا عن البحر عن كف
الامير تميم وانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر
المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين الحياء
والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في
العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان المسئول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله
كف الممدوح على ادعا الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء
لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله
تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر
لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
العزيز اي الغالب من عز يعز عليه ثم وجب ان يوصف بالحكيم
على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من

يضع

٣٤٧

يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب
فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها
اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين نحو و
الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من
الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان
ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكواكب وهو مناسب لهما
ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام
التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال
يؤم الرسم غيره النقط لحرف الناقة المهزولة وهي محرورة معطوفة
غير الرهط في البيت السابق يحل عن الرهط الاماني والنون هو
المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء و
ليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأى الركائب
اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يتقاطر على الرسوم من المطر وقوله
يؤم الرسم صفة داء والمعنى بجل هذه الحيثية عن ان يركب من النوق
ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال
فيضرب رئتها اذا لاحها بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه

من رايته اذا اصبت ريته ولم اذ ...

الجنبية سمان ذوات اسنمة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال
والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم
بالتوفيق من قولهم برد مفوف الذي على لون وفيه خطوط بيض على
الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير
او متقاربة المتقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من
خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم
ونفس بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال
والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت
والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام و
الطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ديك الجن احل وامرر
وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن
حلوا للاولياء مرا على العدو وضارا للمخالف نافعا للموافق
لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح من يختل حاله
وابر من يرى العلم بحثه اي افسد حال المفسدين وانتدب
اي اجب للمعالي واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب
فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه
اي من المعنوي الارصاد هو نصب الرقيب في الطريق من رصدته

رقبته

رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث
ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان
يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر
وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر
او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة
اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد
بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات
او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا
امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما
فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم
ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت
دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس
الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف
ان القافية مثل السلام والكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم

يظلمون وفي البيت نحو قوله اى قول عمرو بن معدى كرب لم تستطع
شيئا فدعه وجاوزه الى ما يستطيع ومنه اى من المعنوى المشاكلة
وهو ذكر الشى بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اى لوقوع ذلك الشئ
في صحبة ذلك الغير اى وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقتراح
الشى ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
على ما لا يخفى نجد محروم على انه جواب الامر من الاجادة وهو
تحسين الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا اى خيطوا
ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى والثانى وهو ما يكون وقوعه في
صحبته الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما
انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه
فعله من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التى يقع عليها
الصبغ مؤكد لامنا بالله اى تطهير الله لان الايمان
تطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس

المو

المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله
موكدا للمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا
بقوله والاصل فيه اى في هذا المعنى وهو ذكر التطهير
بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في
ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس في
ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك
قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم
قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل
صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب
في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين
فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان
بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هي سبب
النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان
لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس

كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم
فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة
الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي
المزاوجة وهو ان يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل
مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان
بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان ترتب على كل منهما معنى
رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي و
منعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي
استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما
افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله
ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماءها تذكرت القربى ففاضت
دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة
المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم
من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في
الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى و

في الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول
بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي فاجلسته فانعمت عليه
ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان تقدم جزء في
الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة
الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام
جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة
المصنف فيصدق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و
قول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين
احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات
السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات
وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف
اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على
السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي
من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما
متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين

لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا يحلون لهن قد
وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن
من هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين
طرفى الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء سبابى
والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون
جنون ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام
السابق بالنقض اى بنقضه والطافه والنكتة كقوله اى
قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح
والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان و
تقادم العهد لم تعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش
حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض
الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها
الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله و
منه اى من المعنوى التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على
قرينة خفية وهى ضربان مجردة وهى اى التورية التى لا يجامع
شيئا مما يلايم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه

اراد

٣٤٩

اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما
يلايم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف
على مجردة وهى التى يجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب
المورى به عن المعنى البعيد المراد ما يلفظ قبله نحو والسماء
بنيناها بايد وانه اراد بايد معناها البعيد اعنى القدرة
وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اعنى الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها وبلفظ بعده كقول القاضى ابى الفضل
عياض يصف ربيعا باردا والغزالة من طول المدى خرفت
مما يفرق بين الجدى والحمل يعنى كان الشمس من كبرها وطول
مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى
فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى
الشمس وقد قرن بها يلايم المعنى القريب الذى بمراد اعنى الرشا
حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من
التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت لتسقط اذا صدق الجد
افترى العم للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخال اراد بالجد
الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت فقد ذكر
صاحب الكشاف فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل
لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف

الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار
مجازا كقوله قالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان
اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة
والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته و
توقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة او مجاز
بل يذهب الى اخذ الذبدة والخلاصة من الكلام من غير ان تتمحل
لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة
والايدى بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر
الشيخ فى دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة
فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفى الجارحة بسرعة خوفا
على السامع من خطرات يقع للجهال واهل التشبيه ولا فكاك لذلك
من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف فى جعل الآيتين مثالين للتورية
على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اى من المعنوى
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد
المعنيين ثم يراد بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه
الاخر او يراد باحدى ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما
اى احد المعنيين ثم يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر

فالاول

فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت و
الثانى كقوله اى كقول البحترى فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانح وضلوع اراد باحد الضميرين الراجعين وهو
المجرور فى الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب فى شبوه النار
اى وقدوا بين جوانحى نار العصا يعنى نار الهوى التى تشبه نار
الغضا اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال
ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان
يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على
الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل و
هو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على
الترتيب واما على ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه
اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثانى لما قبله
وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اى كقول
ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف

ومنه اى من المعنوى ع

للحقف وهو النقا من الرجل شبه به الكفل في العظم والاستدارة
او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب هو سمس واسد
بحر جودا وبها وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل
منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولك ان تجعله
قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت
اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فكف
بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور
اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف
بين الشيئين في الذكر ثم يتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما
ومتعلق باخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او قالت النصارى لن يدخل الجنة الا من
كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم
الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول
مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انما
يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى

على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا
الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف
لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل
ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا
فيقع النشر لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى
لطف مسلكه وذلك كما يقول ضربت زيدا واعطيت عمرا واخرجت
من بلد كذا وللتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك و
عليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون
شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر و
امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة
الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة
ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم
تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير
وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه
الا النقاب المحدث من علم البيان هذا كلامه وعليه اشكال
وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر المشاهد بصوم الشهر

ولم يجعل شيئا من العلل راجعًا وجعل ولتكبروا علة ما علم من
كيفية القضا وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فاذكره
في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام
ويمكن النقض عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم
الشهر في تفسير المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من
العلل المذكورة هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة
العدة وكيفية القضا عليه ويشهد بذلك انه لم يفصل
ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم
الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر
ليصومها في ايام آخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضا فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر
المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضا والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل
كلا من العلل راجعًا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال انه
قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد
بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد

بصوم

بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا رتبان في ان الامر بمراعاة
العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور
قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من
المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعد
ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد
في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة
للمراء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه
اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من
نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما
نوال الغمام يوم ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال
الامير بدرة عين هي عشرة الآف درهم ونوال الغمام
قطرة ماء ومنه من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه
اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من
اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغني عن
هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل

يذكر فيه ما لكل حتى يضيف السامع اليه ويردّه عليه
فليتامل فانه دقيق كقوله اى المتلمس ولا يقيم على ضيم
اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدّر
العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند
اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف غير الحىّ الغير الحمار الوحشى
والاهلى وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى غير الحىّ
على الخسف مرلو اى الذل مربوط بر هى قطعة حبل بالية
وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه برمته
اى لا يدق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف
الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على
التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة
الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير و
الى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل
اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف
التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه
اما فيكون اشارة الى غير الحىّ ولو سلّم فسواء جعلت

هذا اشارة الى غير الحىّ وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية
ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فى
التامل ومنه اى من المعنوى الجمع بين التفريق وهو ان يدخل شيأن
فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك
كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرّها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى
كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه سد من جهة الضوء
وادخال القلب من جهة الحرّ والاحتراق ومنه اى من المعنوى
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس
اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم ما الاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم
كقول ابى الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة والتضمر
الاقامة معنى التسليط عدّاها بعلى نقال على ارباض جمع ربض
وهو ما حول المدينة خرشنة هى من بلاد الروم تشقى به الروم و
الصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء
وسكون الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت
السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه
المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى
البيت شقا الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب و
السبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصّله فقال للسبى

ما نكحوا والعقل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا والبواقي قوله
والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ
ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس
ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر
معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال
قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم
قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب
وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر
بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم
الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او
حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم
نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق
جميع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة
وهي في الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاصلح
الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوح
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها
سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع
التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتعريفه لكونه مفهوما مما سبق

من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله يوم ياتي يعني يأتي
الله اي امره اي يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذ
واذكروا بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا
باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن
وهذا في موقف وقوله لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون
في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه
هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس
والشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن التأبيد
ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب
ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض
الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه
ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا
ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار و
من الخلود في نعيم الجنة يعني اهل النار لا يخلدون في عذاب

النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى
عذاب النار وكذا اهل الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المومنين لا يخلدون في
النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت
ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل
الجنة لا يخلدون فيها وهم المومنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة
ايام عذابهم والتابيد من مبداء معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار
تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع
الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم
فرق بان وقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله
فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف
الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله
فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اي قوله الى الطيب سا طلب حتى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما
التثموا مرد ثقال لشدتهم وطأتهم على الاعداء وثباتهم على الكفار

اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا
الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا ذكر احوال المشايخ
واضاف الى كل منهما ما ساسبها وهو ظاهر قليل اذا عدوا والثاني
استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن
يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان
الانسان اما ان يكون له ولد ولا يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكرا او انثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر
الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاءه الانسان
فكان اهم لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها
بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم
اعطى الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث
تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقديمهن بل لمقتضى آخر ومنه
اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله
فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها
فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة
حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ينتزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون من

التجريد به نحو قولهم لى من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك
الذى تهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اى مع ذلك
الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله فيها اى في
الصداقة ومنها ما يكون في الباء التجريدية الداخلة على المنتزع
منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من
التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت
من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد و
كذا معنى لقيت به اسد لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا
التقدير في مثل قولنا لى فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير
حصل لى من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول
باء المعية والصاحبية في المنتزع نحو قوله وشوهاء من صفة
الوجه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو
بى الى صارخ الوغى اى مستغيث في الوغى وهو الحرب
بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من جمل البعير
تشخصه عن مكانه وارساله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس در

لكمال

لكمال استعدادى للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى
انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في
المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى فلئن بقيت لارحلن
بغزوة نحوى اى تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم
فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه
قال الا ان يموت كريم يعنى نفسه كانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه
وقيل تقديره او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول واعنى ما
يكون بمن التجريدية اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد
بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد في البيت نظرا
لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو
واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته وجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ
في تطاول ليلك بالاثمد والفصيح في قوله اقول لها اذا جشأت
وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق

الكناية نحو قوله يا خير من تركب المطى ولا يشرب كاسا
بكف من بخلا اى يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من
الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه
اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف
كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا
على بعضهم لد قد فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد فى شئ وانما هو يكون كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وان كان الخطاب
لنفسه لم يكن قسيما برأسه ويكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة
الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا
اخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى
كقول ابى الطيب لاخيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق
ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه
شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل
ومنه اى من المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون
من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة
مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء نعرضه على المجالس ان
كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته
صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور
عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه
ولهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات
الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل
جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى
وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن و
نفيض او نحو ذلك بل المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها المذهب ٤
مردودة والمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها
لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهى بل قال
والمبالغة ان يدعى لوصف بلاغه فى الشدة او الضعف
حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك
لئلا يظن انه اى ذلك الوصف غير متناه فيه اى فى
الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
الامرين وتنحصر المبالغة فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس
فعادى عداء بين ثور ونعجة ... فعادى عداء فى الصحاح

العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على
الاخر في طلق واحد من ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من
بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دركا متتابعا فلم ينضح بماء
فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى
ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان ممكنا عقلا
لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه
الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا
وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا
ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى
وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا
ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل
الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق
ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا
ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف
منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط سحا
كنا وافراسا وابلا وزاد يكاد ان يسحو الرجالا ومنها

ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت
سنابكها عليها الضمير للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع
من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا اى امكن
العنق ادعى ان غبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق
رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها
تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد
اجتمعا اى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من
التخييل في قوله اى قول القاضى الارجانى نصف طول الليل
يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني
اى توقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها
وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول
سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه
الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر
بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه
اى من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب
على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة

للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم
وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما
عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة
وفى التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى
ليس فى القران وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس
المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية والا ليست كذلك
لان تعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وانما هو
من المشهورات الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة
معتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة
بالشام فنكر النعمان من ذلك خلفت فلم اترك لنفسك ريبة
هى ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله
للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحالف به اعلى الاحلاف
لئن كنت قد بلغت عنى جنايه لمبلغك الواشى اغش من
غش اذا خان واكذب اللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى
لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب من الارض فيه
اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اى موضع يتردد
فيه لطلب الرزق ومنتجع من اراد الكلام وارتاده وهب
ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم

احكم

٣٥٩

احكم فى اموالهم واقرب بفعلك اى يجعلون لى حكما فى
اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم
اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذ
نبوا يعنى لا تلمنى ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى
كما تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك
لا تعده ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة
التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح
ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم و
مما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى
يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون
واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان
فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا
احب الافلين اى القمر افل وربى ليس بافل فالقمر ليس بربى ومنه
اى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة
له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على
لطف ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى ان لا بحسب
يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما

كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما يقول قيل
فلان اعادية لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من
ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا
غير حقيقي ومنشاء هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم
لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهذا ابلغه اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة
اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاول
اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخ في الواقع عن
علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك
اى عطاك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة
لسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيها الرحضاء اى فالمصبوب
من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة
له لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة
لسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة في
العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي العلة
المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من
حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه

ولكن

ولكن يبقى اخلاف ما يرجو الذباب فان قتل الاعداء اى قتل
الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو
لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد
غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على
قتل الاعداء لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذباب ترجوان
تسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخيلي اى
تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذباب
وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذباب ان تنالوا من لحوم
اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل
طاعة للغيظ والحنق ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط
ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج
الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التي
اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساته نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى
اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن
لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس
اساءة الواشى وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر

استحسان اساة الواشى بان خداره اى حذار الشاعر منه
اى من الواشى بحى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق
فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا
فارسيا فى هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزا خدمته لما
رايت عليه عقد منطق من اسطق اى شد النطاق وحول
الجوزا كواكب يقال لها نطاق الجوزا فنية الجوزا خدمة الممدوح
صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان
المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط
ان يكون نية الجوزا خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه و
رؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة
ثابتة قصد تعليلها بنية خدمته الممدوح فيكون هذا من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد
الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزا وقد اثبتها الشاعر و
علله بنية خدمته الممدوح فقد احتاط امرين لان حديث نطاق
الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد بالحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح فى الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت

مثلها

٣٦١

مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى للاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة
الانتطاق علة لكون نية خدمته الممدوح اى دليلا
على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد
يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضرب
الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم
به كما فى الاخرين لعدم العلوم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا
نية خدمته للممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول
واذا جعلت الانتطاق دليلا على كون النية خدمته للممدوح
كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى تكلف
لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن
التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل
من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه
كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد
السحاب الماطرة الغزير الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا
اراد ترقا بالهمز فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها
للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا

الغر سيارات والسحب ودود
بالكونية الغزالغاد
جمع مهدب

الشفع بالذال دلة
وموازنتها وكيدها
مذنب

[illegible]

بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن
اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السايل فقد
علل على السبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبنا
تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن
وهب طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا
البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد
فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا
التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به اللاء منه لمطلع القصيدة
وهو قوله الاصدرى من غرآبى بلا قع عشية ساقتنى الديار البلاقع
وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب
الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان نفس
اى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه
اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد
اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع
والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم
لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام
شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى

كلب يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض
انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب
العقول الراجحة وملوك واشراف ونحى طريقه قول الحماسى
بناة مكارم واساة كلم دماءكم من الكلب الشفاء فقدم على
وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دماءهم من
داء الكلب ومنه اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم
النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فيكون ذلك ففـدم
فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن
لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه ولسم تاكيد الشئ بما يشبه نقيضه
وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية
عن الشئ صفة مدح لذلك الشئ بتقدير دخولها فيها اى دخول
صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبيانى
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها
من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب
صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم
ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه

اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من
العيب وهذا زياده توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو
مفهوم من بناء به على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير
وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اى اثبات الشى من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى
يبيض القار وحتى يلج الجمل فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح
ونفى صفة الذم فى هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشئ
ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شى
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن
جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون
المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت
للمستثنى منه وذلك ولان الاستثناء المنقطع مجاز على ما
تقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال
فذكر الاداة قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج
شئ وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى
منه يعنى يوهم فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان
يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى

يحصل

يحصل فيهم شى من العيب يقال توهمت الشى اى ظننته و
او همته غيرى فاذا وليها اى الاداة صفة مدح و
تحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح وللاشعار بانه لم يجد فيه
صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى الاستثناء صفة مدح
مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب
الثانى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشى صفة
مدح وتعقيب باداة استثناء اى يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى
له اى لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش وبيد
بمعنى غير وهو اداة الاستثناء والاصل استثناء فيه اى فى
هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء فى الضرب
الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا
الاينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل
لكنه اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب لم يقدر متصلا
كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس فى
هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة
المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا فلا

يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في
الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر
اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شي مما قبلها من حيث انه
استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد
ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشي ببينه
لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا
ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط
كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما
قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من
الضرب الاول بتقدير السلام داخلا في اللغو فيفيد من جهتين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء
من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا
حقيقة لان معنى السلام الدعا بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن
ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من
فائدة الاكرام فكانه لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو قيل ع
وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على
كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه
الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان يمكن

جعل

٣٦٤

جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة
الى الاثم وليس لك في الكلام ان يذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء
المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا
ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه
اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي
ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات
الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى
قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل
الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب
الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه
لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر
الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى
استثناءان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك
يفيد مثل التاكيد ما يفيده من هذا الضرب من الاستثناء لانه

استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى من المعنوى تاكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى
دخول صفة الذم فى صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا
انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم و
تعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فا
فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من جهتين
والثانى من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتى منه
الضرب الاخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا الجهل
والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق
ومنه اى من المعنوى الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه
يستتبع المدح بشئ اخر كقوله اى قول ابى الطيب نهبت
من الاعمار ما لو حويته اى جمعته نهيت الدنيا بانك خالد
مدحه بالنهاية فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم
لخلد فى الدنيا على استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها حيث جعل الدنيا مهنا بخلوده ولا معنى لتهنية
احد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه
اى فى البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب

الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثانى انه
لم يكن ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك تهنية الدنيا انما هى تهنية لاهلها فلو
كان ظالما فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
اى من المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لفه
فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى
اخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول
الاول وهذا المعنى الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون
فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو قال فى قول الشاعر اى
ده هذا اسعافنا فى نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم نقلت
نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم ادمج شكوى الزمان
فى التهنية فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون
مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو اعم من
الاستتباع لشموله المدح وغيره والاستتباع بالمدح كقوله
اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى
كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعنى لكثرة تقليبى لاجفانى فى ذلك الليل
كانه اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم

من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول بن
نباته ولا بد لجهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه
ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى من ذلك بالاستفهام عن
وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
لنعي الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على
انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبته بذلك
على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل
هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه
ان وجد من يصلح لان يودعه حلما اودعه اياه فان الودايع
بينها داخر الامر ومنه اى من المعنوى التوجيه ويسمى
محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرو خاط لي عمرو قبا
ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمنى ان تصير العين العوراء
صحيحة فيكون مدحا وتمنى خيرا وبالعكس فيكون ذما
قال السكاكي ومنه اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار
وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه
باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين
وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا

الغضب سوار

قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام
ومنه اى من المعنوى الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا
ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية
ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان
الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ
كان الدال على الشك والمبالغة اى كالمبالغة في المدح كقوله
اى قول البحترى المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها
بالمنظر الضاحك الى الطاهر بالغ في مدحها ابتسامتها حيث
لم تفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة
في الذم في قوله اى قول زهير وما ادرى وسوف اخال
ادرى اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم
للرجال خاصة والتدله اى وكالتحير والدهش في الحب
في قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع
هو المستوى من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من

البشر في اضافته ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها
الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال و
الرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله اميرلتي
سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع و
هل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلث الاثافي والديار البلاقع
وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه السلم
كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر
من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي
من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان ان يقع صفة في
كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء فتثبتها
لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك
الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اي من غير التعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير
نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في
كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المومنين

وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى
في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ~~عنه بالاعز~~
~~الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة للعز لغير~~
فريقهم ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم
الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من
المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل
اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ
كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنه
وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه
بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل
تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول
الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر
واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد

صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي قلت
الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه
لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل
وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه
اي من المعنوي الاطراد وهو ان ياتي باسماء الممدوح
او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها
كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك
فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب ثل
ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب
عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي يتحجوا بقتلك
وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت
اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه
قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب
المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة
للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ نحو

التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو
ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة يحي تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام و
التام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف و
كل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف
وبهذا خرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه خرج نحو
الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح
احدهما وضم الاخر فان هيئة كيفية يحصل لها باعتبار حركات
الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف
ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها
اي بتقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج
نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام
حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا
اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من
انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان
التماثل هو الاتحاد النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد
والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي
القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات

الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء
قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني
جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري
وذا ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب
الذمام الاول العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة
الماء وان كانا اي اللفظان متفقان فيما ذكر من نوعين
اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى
بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم
آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون
التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان
احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس
التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله
اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذاهبه اي صاحب
هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلا
مطايا مطايا وجدتك منازل منازل عنها ليس عني بمقلع
فمطا فعل ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان

لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص
هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام لنا ما الذي ولا جام صح
ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت مدخل
في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك
وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام
ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من
صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب
الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين
في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ الحق في المفروق ان لا يكون
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان
مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه
او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح
هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة
اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها

لانهما لو اختلفا في شيئين من ذلك واكثر حتى لم يتوافقا
الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط
لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا
حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا و
هو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا
اي على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا
المتجانسين في هيئة الحروف فقط وان اتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفا هيئة احد اللفظين عن
الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة
البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا
الجبة والجنة ففي التجنيس اللاحق اي نحو قولهم جبة
البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط و
ان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون
مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف
المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف
واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد
زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف

الشدد

المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء
من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف
بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن و
من الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول
وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان
الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من
مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي
وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان
يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزايد
اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا
لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام
لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو
اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله
وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل التفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط
نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام
يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف

عواص قواضب من في ايد صفه محذوف اى يمدون
سواعد من ايد او زايدة على مذهب الاخفش وللتبعيض
مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول
يمدون وعواص جمع عاصيه من عصياه ضربه بالسيف
وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى
عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اى يمدون للضرب
يوم الحرب ايد ياضاربات للاعداء حاميا للاولياء
صايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في
الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر
الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت اتي بها
تاكيد اللاولحتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاها
سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك
فايدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله
اما بحرف ولم يذكر منه الاقسما واحدا وهو ما يكون
الزيادة في الاخر كقولها اى قول الخنساء ان البكاء
هو الشفا من الجوى اى حرقة القلب بين الجوانح
وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا و

وان اختلفا في انواعها اى ان اختلف لفظا المتجانسين في
انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف
واحد ولا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي
نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان
اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي
هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما
في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في
الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو
الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما
بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى
وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز فعله يدل على الاعتياد لا يقال
ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم
تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل
بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد
لان في تمرحون تقارب الفاء والميم الشفويين نظرا او في الاخر نحو فاذا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اى وان اختلف لفظا
المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة

لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر
سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف
الاخر من الكلمة الاولى اولا الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على
الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليها اشار بقوله
نحو حسامه فتح لاوليائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب
فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم
استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع
احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الآخر
في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في
كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب
ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر
سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا ونحو وجئتك من
سبا بنبا، ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ
بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل غواص عواصم وقواض
قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف
وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذي يطعمني ويسقيني واذا مرضت فهو

يشفين وكقوله عليه السلم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا و
اقل خبا وقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك
فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانقصالها كقولهم في مسعود
متى يعود وفي المستنصرية جنة المنى لنزهة حية وقيل الفاضل
استنصح نقد ايش بصحيفه فقال تمت بتصحيفه ويلحق
بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق
في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهو ما
يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من
اللفظين جميع ما يوجد في الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى   الاخر من ح
واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من
القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم
بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في
الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق و
نحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر

ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ
بل بالاشارة كقوله خلعت لحيه موسى باسمه وبهرون اذا
ما قلبا ومنه اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان
يجعل احد اللفظين المكررين اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى
او المتجانسين اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او
الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول الفقره وقد
عرفت معناها اللفظ الاخر فى اخرها اى اخر الفقره فيكون
اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين
نحو سايل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال
والثانى من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق
نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون
احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين او
الملحقين بهما فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول
او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى واعتبر صاحب المفتاح
قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى
علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه

٣٤٣

اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع
الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة
وهو ان يقع اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه
او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان
اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصله
من ضرب اربعة فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان
لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير
الاقسام ستة عشر حاصله من ضرب اربعة فى اربعة
لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثل الثلثة الباقيه واما اكتفاء بامثلة
الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين فى اخر البيت واللفظ الاخر
فى صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى
داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع
الاول مثل اى قول صمة بن عبد الله القشيرى تمتع
من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هى وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه
اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول فى قوله اقول لصاحبى

والعيش تهوى بناعس المسقين فالضمار يعني اجاري ونبقى
ولبانه قصتنا والى واحل تبرع بين هذين الموضعين
واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد فما تعدمه
اذا امسينا الحروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ
الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان
بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين بدا و
ثديها للهنود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف
القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي
قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان
وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الا
قامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير
الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة يفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو المبتدا ونافع خبر
والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني
قفا على الدار التي لو وجدتها ما هي له ما كان موضعها
موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان يكن الا لماما

بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي و
اما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني دعاني اي انك كاني من ملامكما سفاها هو الخفة و
قلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون
المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة
بالضم وهو ابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني
فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون
المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري
فمشغوف بايات المثاني اي القران قال الجوهري المثاني من
القران ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها
تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القران مثاني لاقتران اية
الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار
المزامير التي ضم طاق منها الى طاق فالواحد مثنى مفعل من الثني
وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي

قول القاضي الارجاني املتهم ثم ماملتهم فلاح اى ظهر لى ان
ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع
الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها فى السماح
فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة
والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب
المثل واصله المثل فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل
واحد فى الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر فى حشو المصراع
الاول مثل قوله اى قول امرء القيس اذ المرء لم يخزن عليه
لسانه فليس على شئ سواه بخزان اى اذ لم يخزن المرء لسانه
على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على
غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما
الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء لو اختصرتم من الاحسان
زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط فى الخصر اى البرودة
يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال
لما وقع احد الملحقين فى اخر البيت والاخر فى حشو المصراع
الاول الا انه من القسم من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبهه
الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر فى آخر المصراع الاول مثل

قو

قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب
يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق ومايكون الملحق
الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من
مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى فى الثرى من كان
يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر ماله الغمر وقد كانت البيض
القواضب اى السيوف القاطع فى الوغى بواتر اى قواطع
بحسن استعماله اياها فهى الان من بعده بتر جمع ابتر اى
لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعها الاشتقاق
وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التى اهملها المصنف
فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبهه الاشتقاق
فى اخر البيت والملحق الاخر فى صدر المصراع الاول فقوله
الحريرى ولاح يلحى على جرى العنان الى ملهى فسحقا له من لائح
لاح فالاول ماضى يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال
ما وقع الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول قوله ومضطلع
بتلخيص المعانى ومطلع الى تخليص عانى فالاول من عنى يعنى
والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع
الثانى قول الاخر لعمرى لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى
الان مثواه فى الثرى فالثراء واوى من الثروة والثرى

باتى ومنه اى من اللفظى السجع وهو قد نطلق على نفس
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقه للكلمة
الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على توافقهما
ولهذا اشار بقوله قبل وهو تواطؤ الفاصلتين من
النثر على حرف واحد فى الاخر وهو معنى قول السكاكى
اى السجع فى النثر كالقافيه فى الشعر وفيه بحث لان
القافيه هو لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف
الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق
القافيه على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف
واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انما هى فى
النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطاء عليها فى اواخر
الفقر وهى التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع
والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده
المصنف قوله وهو معنى قول السكاكى معناه ان هذا
مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى
هى الالفاظ المتوافقه فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع
هى الالفاظ المتوافقه فى اواخر الفقره وكما ان التقفيه
ثم توافقها فلذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها

٣٧٦

وهو اى السجع ثلثه اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان
فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان
لم يختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى
القرينتين من الالفاظ او كان الاكثر اى اكثر ما فى احدى
القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين
من اخرى فى الوزن والتقفيه اى التوافق على حرف
الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينه الثانيه يوافق
ما يقابله من الاول فى الوزن والتقفيه واما لفظه فهو
فلا يقابلها شى من القرينه الثانيه ولو قيل بدل الاسماع
الاذان لكان اكثر ما فى الثانيه موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتواز اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا
اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك
بان يكون ما فى احدا القرينتين او اكثره وما يقابله من
الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفيه جميعا نحو فيها
سرر مرفوعه واكواب موضوعه او فى الوزن فقط
نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفيه

نفط كقوليا خصل الناطق والصاصت وهلک الحاسد
والشامت اولا لكل لكلمة من احد القرتيين مقابل من
الاخرى نحو انا اعطيناک الكوثر فصل لربک وانحر قال
بن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرايط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا
عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى اخر
والا لكان تطويلا كقوله الضاتى لا تدركه الاعين لحاظها
ولا يحوه الالسن بالفاظها ولا يخلقه العصور بمرورها
ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة من براالكفر
اثر الاطمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق
بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين نحو الاثر
وعفاء الرسم واحسن السجع ما تساوت قرينه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم يتسا وقراينه
فالاحسن ما طال قرينه الثانيه نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم
وما غوى او قرينه الثالثه نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يولى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال الابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلات
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر

وال

٣٧٢

والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه عن
الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه و
تنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات
والثانى تسع وله فى القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان
على ثلث فقرات فان الاوليين يحسبان فى حد واحد ثم ياتى
الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجى متساويا
لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى
سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلثة
كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات
او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول
وهو عندى عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده
فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها
ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب
الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر
مسلكا لان المعنى اذا وضع بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه

ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل
ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى
عشرة الى اثنتى اكثره خمس عشرة لفظ كقوله واذا
اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة
والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اى اواخر فواصل القراين لان الغرض من
السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة
الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان
التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا
غير جائز فى القوافى ولا واقف بالعرض اعنى تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج
فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا بالغدوات
وهنانى الطعام ومرانى اى امرانى واحدها قدم
وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما
لخالف اللغة فما ظنك بهم فى ذلك قيل ولا يقال فى
اسجاع لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال
فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة

اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى
فى النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام تجلى به رشدى واثرت
به يدى وفاض به ثمدى هو المال القليل واصله فى الماء واورت
به زندى اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب
واما ورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اورت
الزند اذا اخرجت نارة فغلط وتصحيف والضماير فى به يعود الى
نصر المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساجهد نصرا ما
حييت واننى لا اعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع على هذا
القول يعنى القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير
وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة
التى فى الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على المصدر
اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التى فى
الشطر الاخر لا على انه المفعول الثانى لجعل لان الشطر ليس بسجع
ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه
فقول الحرمى لما انعدت غارب الاغتراب وانا نبى المرتبة
عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بى طوايح الزمن الى صنعاء
اليمن سجعة اخرى الى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين
فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله اى

راغب فيما تقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او
خايف عقابه فالشطر الاول سجعه مبنية على الميم والثانى على
الباء وقوله تدبير مبتداء وخبره فى البيت الثالث وهو قوله
لم يرم عوما ولم ينهد الى بلد الا يقدمه جيش من الرعب و
السجع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل
العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع
الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى منه قال ابن
الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاول ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول
امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التذلل وان كنت قد ازمعت
هجرى فاجملى الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا
جاء من بعده كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول الحجاج البغدادى
من شروط الصبوح فى المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان
الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى ويسمى التصريع الناقص
كقول ابى الطيب مغانى الشعب طيبا فى المغانى بمنزلة الربيع
من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين

ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى
فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص وكل ذى غيبة يؤوب
وغايب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى بكونه
مجازا كقول ابى تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية
البيض مرتعا السادس ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
تاتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق كقول امرء القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول متعلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون
التصريع فى البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور
كقول ابى نواس اقلبى قد ندمت من الذنوب وبالاقرار
عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه
ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اى من اللفظى
الموازنة وهى تساوى الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين
من الفقرتين او من المصراعين فى الوزن دون التقفية نحو
ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة فلفظا مصفوفة
ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية لان الاول
على الفاء والثانى على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على
ما بين فى علم القوافى ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك

نسبه البحر جودا والكرام جداول الظاهر من
قوله دون التقفيه البتة وح يكون بينهما وبين السجع
تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن
ولا يشترط التساوي في التقفيه وح يكون بينهما وبين السجعة
عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعه
واكواب موضوعة وصدق الموازنه بدون السجع في
مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثه وبالعكس في مثل
مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا و
اما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنه هي تساوي
فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا
كما في السجع وكل سجع موازنه بدون عكس فمبني على انه يشترط في
السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنه
تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان
كان اي ثم اذا تساوي الفاصلتان في الوزن دون
التقفيه فان كان ما في احدى القرينتين او اكثر مثل ما يقابله
من الالفاظ من القرينه الاخرى في الوزن سواء كان مثله
في التقفيه اولم يكن هذا النوع من الموازنه فهي من
الموازنه بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض

مما

٣٨٠

ما يشعر بان الموازنه المفسره بما نسبه المماثله مما يختص بالشعر وورد
لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر
والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم
منه ان المماثله لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله تساوي
الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهدينا
هما الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش
اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء انس
بك ويجد بك ومها الوحشي نوافر قنا الخط الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء ذوات لا ذبول فيها الظاهر ان الاية
والبيت ما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من
الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما
وهديناهما الصراط وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول
البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد
عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام
بحيث اذا قلبته وابتدأت من حروف الاخير الى حرف الاول
كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد
يكون في النثر اما في النظم فقد يكون كل من المصراعين قلبا للآخر
كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون

مجموع قلنا مجموعة كقوله اى قول القاضى الاجالى مودته
تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما فى النثر فاشار
اليه بقوله وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر والحرف
المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف
المكتوبة ومنه اى ومن اللفظى التشريع ويسمى التوشيح و
ذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه
ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه
يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين
وقفت لانهم شرطوا بان تبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله اى قول الحريرى
يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة انها شرك
الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدر دار
دار ما اضحكت فى يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها
لا تنقضى واسيرها لا يفتدى بجلايل الاخطار وكذا سائر
الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الا انها على القافية
الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاول من ضربه
الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت

الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن و
يروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن
هو اول القافية فالقافية الاول من قوله يا خاطب
الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر او
مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال
من الاكدار الى الاخر ولفظه دار منه وههنا اقوال
اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى جودى على
المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصاله وترحمى ذا المبتلى
المتكفف القلب الشجى ثم اكتفى عن حال لا تظلمى فان قيل اذا
وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على
قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من اللفظى لزوم
ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات
ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروى وهو الحرف الذى تبنى
عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او
نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع الابيات من رويت الحبل
اذا فتلته وهذا لان الشاعر يجمع بين قوى الحبل او من روت

على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع
به الاحمال او من الذى لان البيت يروى عنده فينقطع
كما ان عندك لارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اى
قبل الحرف الذى هو في معنى حرف الروى من الفاصلة
يعنى الحرف الذى وقع في فواصل الفقر موقع حرف
الروى في الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام قوافيه
حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة
حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجى والمراد ان
يجئ ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا
ففى كل بيت يجى قبل حرف الروى ما ليس بلازم في السجع
مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جى في البيت الثاني
ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في معناه من فاصلة الفقر
بشئ لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعنى لو جعل
هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان
بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما
يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية

ليوافق قوله قبل حرف الروى او في معناه فيجئ ما ليس بلازم
في السجع ما هو في معنى حرف الروى من الفاصلة نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروى
وقد جئ قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق
السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسحر ومطمر ونحو ذلك
وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصعر
كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا
آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروى
نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان
هي جلت ان لم تقطع او لم تخلط تمنه وان عظمت وفي
الاساس شكرت لله نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت
فلانا تريدون نعمته فكانه اراد سأشكر لعمرو فحذف
الجار وجعل اياديَ بدل اشتمال من عمرو فتى اى هو فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا
النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر والمحنة
بالمرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية
اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من
حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرء لم ير

نقره وان ايسر المراء ايسر صاحبه راى خلتى اى فقرى
من حيث يخفى مكانها لانى كنت استرها بالتجمل فكانت خلتى
قذى عينيه حتى تجلت اى انكشفت و زالت باصلاحه
لها بارية يعنى من حسن اهتمامه جعله كالرانى الملازم حتى
تلقاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جئ قبلها
فى الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب
السجع ليحقق السجع فى نحو جلت و مدت وجنت و اشفت
ونحو ذلك ففى كل من الاية والابيات نوعان من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام
فتحهما وقد يكون الاول بدون الثانى كالعمر ومستمر وبالعكس
كقول ابن الرومى لما توذن الدنيا به من صروفها يكون
بكاء الطفل ساعة تولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
مما كان فيه وارغد جيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت
قد ذكر المصنف فى الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير
الفاصلتين ايضا كقول الحريرى واشار العسل من اختار
الكسل فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى الغسل والكسل
السين التى يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم فى اشتار
واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك

فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروى
واما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة
او غيرها لان جميع ما فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه
انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق
على التاء فى اشتار واختار انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف
الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما
يطلق على ما يكون فى القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم
المتكلم فى السجع والتقفية قبل حروف الروى ما لا يلزم من
مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حروف
الروى او ما فى معناه يعنى من حروف القافية او الفاصلة والا
لكان المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة وقوله فى الايضاح و
قد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار
الذى يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجئ فى كلمات الفقرة او الابيات
غير الفواصل والقوافى واصل الحسن فى ذلك يعنى فى الضرب
اللفظى من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس
ان لا يكون المعانى توابع للالفاظ وذلك ان المعانى اذا تركت
على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا
وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها

كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح و
عمد من مذهب على نصل من خشب فينبغي ان نعت عما يفعله
بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شي من المحسنات اللفظيه
فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام
كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات و
ركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك
التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى
التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون
الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان تونى بكلام يكون كل من كلمات متصلة الحروف كقول
الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل
المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت
دار ود ودّ دارا وذرا وورد او ورد او مثل الخيفاء وهي
الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتها منقوطة
باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري

الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل
الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى
غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر بتاتي
برساله او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم و
الثاني ما لا دخل له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان يعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلق بعينها بمعنى آخر كقوله
تعالى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما
على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس
صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على
سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متواليه واما لعدم الفايدة في ذكره لكونه داخلا
فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى
في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه
داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب
وقد اورد في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط ما سماه حسن
البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجي مع
الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم

الثانى ما لا يأبى بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن
الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك
ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب
خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة
فى السرقات الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات من الاقتباس و
التضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى
الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك
مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام فى
العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم وان كان اتفاق القائلين فى وجه الدلالة على الغرض
وهو ان تذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء
وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل
على الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات
بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود

العفاة

العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة
ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقرارها فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى
هذا النوع من وجه الدلالة على كالاتفاق فى الغرض العام فى
انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان
اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان
فى وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس فى
معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان
يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما
فيه اكمل من الاخر وان الثانى زاد على الاول ونقص عنه
وهو اى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة
على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب لا ينال الا
بفكر والاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال
الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها
الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على
الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة

كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة
اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما
الظاهر وهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى يوخذ المعنى وحده
من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار
ضربان احدهما ان يوجد المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يوجد المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ
مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه
فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير
تعيين لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين
المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا
كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس
اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة
ولم توفه حقوقه متوخيا التعدله ولم توجب عليك مثل
توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان
يعقل اى وجدته هاجرا لك مبتذلا بك ان كانت به
مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد ركوب
يحمل امور تقطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره اوارا د

الصبر

الصبر على الحرب والموت من ان تضيما اذا لم يكن عن شعرة
السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى مبعد اى
لا يبالي ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف مخافة
ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام من لم يجد عن
ركوبه مبعدا او معدلا لانه حكى ان عبد الله بن الزبير دخل
على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت
بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن
اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادرى واني
لاوجل على اينا يعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هاتان البيتان
فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك
فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق
بشعره وفي معناه اى في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات
كلها او بعضها ما يراد فها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة
كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك
انت الطاعم الكاسي ذر الماثر لا تذهب لمطلبها فاجلس فانك
انت الاكل اللابس وكقول امرء القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته
الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس وما الناس بالناس

اللذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده
الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب
من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم
والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم
شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس
الانوف من الطراز الاول وان كان اخذا للفظ كله مع تغيير
لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول
لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار
والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس
رقيبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه
لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع
القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه
باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب
مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تميز وفاز

بالذه

باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر
لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا
قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو احق منه واعذب
والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم
في كل عين وحاجب بسمر القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف
حواجب فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو
الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم
وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات
فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود
كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في
بعض غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان
بمثله لبخيل اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
او بعد نسيان له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر
نسيت اذن يدي في حيث يبصر الفتى ويقول الشيخ عبد
القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت بقصر لان
الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا
جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز
وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان

بان يوجد بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاه فسخا
ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع
الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي
طيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب غرضه اذا المعنى على
الماضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف
والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه
اعني يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا و
نظام العالم قلت السخا بالشيء هو بذله للغير فالزمان
اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او
يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان الجود
لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه و
افناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
فيبقى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان
بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسمح باعدامه
قط لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا
المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن
تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان
هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت فان

جنى اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى
الوجود ولولا سخاوه الذي افاد منه لبخل به على الدنيا و
استبقاه لنفسه قال ابن جني وهذا تاويل فاسد وغرض
بعيد لان سخاه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما
المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدا سخاوه اسعدني
بضمي اليه وهداني له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ما
خوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او
بايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام بخله
بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون
بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا
منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله
صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى ابن جني وابن
فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني
من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم
يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة
المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو
تحيرت في الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن

لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا
وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت
الى المنايا وروى الى المنايا وقد اخذ المعنى كله مع بعض
الفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم لما اسر
به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيه
من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاده وقائلة ما
هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين فقلت هي الدرر
التي حشاها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو بعيد
من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على
السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في
البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي
وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك
غير غاد محبك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت
من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى

وحده

وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله
وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من ألم اذا قصد
واصله من ألم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن
الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد وكانه كشط من المعنى
جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما سمي
اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول كقول ابي تمام
هو الضمير للشأن الصنع اي الاحسان وهو مبتداء خبره الجملة
الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث
في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك
اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب
الذي لا ماء فيه تقول لعل تأخر عطاياك عني يدل على كثرتها
كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء
يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان
للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام
وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق
اي لمع في الندى اي في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه
المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع
شبه لسانه لسيفه وقول ابي الطيب كان السهم في النطق

قد جعلت على رماحهم في النطق خرصاناً خرصان الشجر قضبانها
وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني
لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السهم عند النطق
جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة
في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون البحتري لانه قد
فاته افادة البحتري بلفظي بالسنة المصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية
ويلزم من هذا تشبيه كلام بالسيف وهو استعارة بالكناية
وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول
كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي
وما كان اكثرهم سوامًا السائمة والسوام والسوايم الابل
الرعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب
الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح
جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم
للملوك في البيت قبله يدوم الملوك مدى جعفر بها ولا
يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع
وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها
الاعليك فانه مذموم وقول ابي تمام نعته وقد كان يدعى

يلي

٣٩١

لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا
هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه
ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم جمع
لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون
هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في
الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع هي
كلاب وقبائل العرب له ومن كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب.
فيعبر جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن
في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه
خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والاخر مديحا او هجاء او فخارا او غير ذلك فان الشاعر
الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه
فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمدح او
غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير
الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا
اي نيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا
لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب

نبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما
هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزله غمد له فنقل المعنى
من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر
ان يكون معنى الثانى اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا
غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم
يقومون مقام كلهم وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر
ان يجمع العالم فى واحد والاول يختص بعض العالم وهو
الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما بلغ هرون
الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه
فى زمانه غار عليه غيره افضت به الى التنكر له فـ
الامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد
ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه
ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى
الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجد الملامة
فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى
الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد

الذى هو الحال اعنى قوله واحب فيه ملامة كانه قال اتصلى
وانت محرث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تحرى تصدر
المضارع المثبت بالواو كما هو راى البعض او على تقدير المبتدأ
اى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع
بين الامرين اعنى محبته ومحبته الملامة فيه يعنى لا يكون
الا واحدا ان الملام فيه من اعدائه وما يكون من عدو
الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى
الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب كما فى
هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام و
نغمة معتف جدواه احلى اذنيه من نغم السماع وقول ابى
الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسوال
فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه
من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت
نغمه من سابل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة
من المجروح لان عادته ان يعطى بغير سوال ومنه اى
من الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين اى
عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصد با فيم مقام

الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على
آثارنا اي كائنة على آثارنا بوثوقها واعتمادها ان ستمار
اي ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى وقول ابي تمام و
ظللت اي ألقيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان
طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش
اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام عتاد
على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم
تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت
مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى
لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل
لحوم القتلى فيلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من
معنى قول الافوه راي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار
يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله
لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش
لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها
انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود
اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي
ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها

بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما
افاده قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال
ان قول ابي تمام ظللت الخ بمعنى قوله راي عين لان
وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو
في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام
عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى
الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم
بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش تم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه
لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن
هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فحسن الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها تم حسن
الاول ان بهذه الزيادات تم حسن معنى البيت الاول اعني
تساير الطير على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح

وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة بغير الظاهر و
نحوها مقبولة ومنها اى ومن هذه الانواع ما يخرجه حسن
التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع
من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا تعرف ان الثانى ما
خوذ من الاول الا بعد اعمال رويه ومزيد تامل كان اقرب الى
القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع و
التصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق
احدهما واتباع الثانى وكقوله مقبولا او مردودا وتسمية
كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كلا انما يكون اذا
اعلم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول
الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ
والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن
ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل
واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئه
فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه

وكما ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم و
كان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم
فاستعفى فما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب
لسيعماله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان
سيف مجاشع يعنى سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف لا
ظالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى وانقوا بنا السيف
فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق اتعجب الناس ان
اضحكت سيدهم خليفة الله تستسقى به المطر لم ينب سيفى
من رعب ولا دهش على الاسير ولكن آخر القدر ولن يقدم
نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد
سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب
صارم اذا نبا ولا نعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن
المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف
مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف
وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف
ابى رغوان سيف مجاسع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المومنين كانى بابن القين
يعنى الفرزدق قد اجابنى فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم

اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالمجود و
ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها
وتقطع احيانا مناط التمايم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا
اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم اباعن
كليب ولخامس دارم فاذا لم يعلم ان الثاني احد من الاول
قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه الفلان فقال كذا لغتنم
بذلك فضيلة الصدق وسلم من دعوى العلم بالغيب ومن
نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول في السرقات
الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول
في السرقات ان في كل منهما اخذ شئ من الاخر اما الاقتباس فهو
ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران او الحديث
لا على انه منه اى لا طريقة ان ذلك الشئ من القران او الحديث
يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران والحديث
وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى
او قال النبي عليه السلام كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل
في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من الحديث
وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقوله

الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او اقرب حتى انشد واغرب
والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت اى عزمت على
هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا
فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا
شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه
لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين
اخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفا من الحصباء فرمى
بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت
بالضم من القبح بقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع
اى لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله تعالى نحاه عن الخير
اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي
سيئ الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة
وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره
اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار
بالشهوات يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا به يعني
ان وجهك جنة فلا بد لي من مكاره الرقيب كما لا بد لطالب
الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة

الاربعة والثانى خلافه اى نقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطات فى مدحك
ما اخطات فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع نقول
بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من
ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القران
واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى
جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم
فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر
لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين
راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير
يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله
اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان
اى وقع ما خفت ان يكونا الى الله راجعونا وفى القرآن انا لله
وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر
الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه
عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا تميز
عن الاخذ والسرقة ولو قال بكان قوله من شعر الغير من شعر آخر

لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته
الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لقدرته فى اشعار العرب اما تضمين
البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر
بن الطاهر التميمى اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت
بيتا بحالى يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدونه التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء
كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن
الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع
كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا
على احسن ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى ان الكرام اذا ما اسهلوا
ذكروا من كان يالفهم فى منزل الخشن البيت الثانى لابى تمام وتضمين
المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى
ما قال الغلام الذى عرضه ابوه للبيع على انى سانشد يوم بيعى
اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد
الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل
بطريق مكة وهو قبل لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة
وسداد ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب و

سداد الشعر بكسر الشين لاغير هو سده بالخيل والرجال والثغر
موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعونى فى وقت
الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى
واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه سديم و اما
بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره السارى العجول
توقفا ما فى وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابى تمام
واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون
تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر
كنا معا امس فى بؤس نكابده والعين والقلب منا فى قذى واذى
والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام
اذا اشار الى بيت ابى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى
لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكته
اى يشتمل البيت او المصراع المضمن فى شعر الثانى على لطيفة
لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى
قوله اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدا اى اظهر لى
لماها اى سمرة شفتيها وثغرها بذكرت ما بين العذيب الشاعر

٣٩٦ وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجرى
وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون
ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجرى البيت بدل الاشتمال والمعنى انهم كانوا
تذكرت بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة
الفرسان وفيما يقفون الخيل فقد الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب
وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب
وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما
ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على
التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابى الطيب بهذه التورية
والتشبيه ولا فى التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به داء
الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى وقوله
طريق التهكم ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وغضوا
اى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره
وقد تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوى على
طريق التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت
استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر

فقد اودع فقد اودع شيئاً من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل
مغلوب ومرفوع لانه رفا فرق شعره بشعر غيره واما
العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا او حديثا او مثلا او غير
ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق
الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث
فنظمه عقد على طريق كان اذ لا مدخل فيه للاقتباس كقوله
اى قول ابى العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة اخره

وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب
الخدر تطلع نضا ضوئها ضبع الدجنة وانطوى لبجتها ثوب
السماء المجزع فوالله ما ادرى احلام نائم الم بنا ام كان في
الركب يوشع الضمير في آخرهم ولهم للاحبة المرتحلين وان بحر
لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وجوهه غيره نضا
ذهب به وازاله الضمير في ضوئها وبجتها للشمس الطالعة
من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله
احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشاره الى قصة
يوشع بن نون فتى موسى عليه واستقافه الشمس اى طلبه
وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما اد
برت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت
فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من
قتالهم والتمليح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء
اى حارة ترمض فيها القدم اى يحترق والنار يلتظي ارق
من رق له اذا رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق
منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتداء خبره
ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف
على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور

المستجير اي المستغيث لعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته لعمرو فالمستجير من الرمضا بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهليلة وهي ام جساس بجار لها من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى رضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصاهر بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى تركت بفناء صاحبها وضرعها تشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدأي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خبره فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ولبث الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتمليح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامور الشاقة قاله كليب

اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان يمر يد على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما في النثر فالتمليح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلم والتمليح الى المثل كقول العتبي فبالها من مرة تعق اولادها اشار الى المثل الى اعق من الهرة ياكل اولادها ومن التمليح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طريق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن زيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة

رفيعًا وكانوا في طلبه اراد قول القايل لكل هلالي من اللوم
برقع ولابن بريد وجلال فصل من الخاتمه في حسن
الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او
كاتبا ان يتانق اي ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع
الآنق والاحسن يقال تانق في الروضه اذا وقع متتبعا
لما يونقه اي يعجبه في ثلثه مواضع من كلامه حتى تكون
تلك المواضع الثلثه اعذب لفظا بان يكون في
غايه البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان
يكون الفاظ متقاربه في الجزاله والمتانه والرقه والسلاسة
ويكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ
الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغا
صياغه تناسب وتلاوم واصح معنى بان يسلم من التناقض
والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك و
مما يجب المحافظه عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقه في
ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك
احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان
عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام

فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي
في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبه و
المنازل كقوله اي قول امرء القيس قفانبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي
الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير
الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح
بعضهم في هذا البيت بما فيه من التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف
بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك
في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليله في الفاظ غريبه
فتباين الاولى فاحسن من هذا بيت النابغه كليني لهم
يا اميمه ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب كقوله
اي قول حسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر
عليه تحيه وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس
خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول
ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت
خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل

مايهب الليام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامه
ام خمر بفي برد ود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في
المديح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع
قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقه
غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السو
وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان و
انشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم
المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدأ بهذا يوم
المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه
خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه
فاحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان
يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون
الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع
الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في
التهنيه اي قول ابي محمد الخازن يهنى الصاحب بولد
لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد
في افق العلى صعدا وقوله في المرثيه اي كقول ابي الفرج

الساوي في مرثية فخر الدوله هي الدنيا تقول بملء فيها حذار
حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي
بغتة وكقول ابي تمام يهنى المعتصم بالله فتح عمورية وكان اهل
التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفايح لا سود الصحايف
في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت
له شكاية عظيم لعمري ان يلم عظيم بآل علي لو الانام سليم وكقول
ابي الطيب في التهنيه بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت
والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح
الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله
الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على
ان جعلني من علماء العربيه وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثه التي
ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام
اي ابتدى وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام
الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصايد الشعر
فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من
نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية
وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اي بين ما شبب

به الكلام والمقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال
مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان
التخلص من المواضع التى ينبغى ان يتانق فيها لان السامع يكون
مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان
حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على
اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل فى كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله
اى قول ابى تمام فى عبد الله بن طاهر يقول فى قومس اسم
موضع قومى وقد اخذت منا السرى اخذ منه اى اثر فيه
واحدثه والاسم السرية بالضم والسرى وبعض يؤنث العرب
السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية
لان هذا الوزن من ابنية الجمع ونقل فى المصادر كذا فى
الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهى ما
بين القدمين المهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابى قبيلة
تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والا
عناق والواحد اقود اى يقول قومى والحال انه زوال

السرى

٤٠١

السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من
قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله
منا بمعنى ان السرى احدثت منا واخذت خطى الابل على
توهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغى ان تؤم
بنا فقلت كلا ودع للقوم ونبيه ولكن مطلع الجود و
احسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب نودعهم
والبين فينا كانه قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق وقد
ينقل منه اى مما شبب به الكلام الى ما يلائمه ويسمى ذلك
الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال اى الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء
والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
مثل لبيد قال فى الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم للذى ادرك الجاهلية والاسلام كانما
قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب وان
كان مذهب العرب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
ايضا قد تبعوهم فى ذلك ويجرون على مذهبهم والا كان
الاكثر فيهم التخلص كقوله اى كقول ابى تمام وهو من

الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية لو راى الله ان
فى الشيب خيرا جاوزته الابرار فى الخلد شيبا جمع اشيب
وهو حال من الابرار اى انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه
فقال كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد
ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب الى التخلص فى انه يشوبه
شئ من الملاءمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانى فعلت
كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
وثنائه والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية
ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخليص من جهة انه لم
يؤت بالكلام آخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط و
تعليق بما قبل بل اتى بلفظه اما بعد بما يكون من شئ
بعد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا قصد الى ربط
لهذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اى قولهم بعد حمد الله
اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه
المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله تعالى
وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسبوق
اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد

ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا
كقوله تعالى بعد ذكر الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال و
لفظ هذا اما خبر مبتداء محذوف اى الامر هذا او مبتداء
محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر
عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو
احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام
الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو
احسن موقعا من التخلص اى من الاقتضاب الذى يقرب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم
يبتدئ الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا
فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى
ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء فيجب ان على البليغ ان يختم كلامه
شعرا او كان خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر
ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا حسنا

تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان
بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة
فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد
الحميد وانى جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير
بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني
اي تعطني منك الجميل فاهله اي انت فاهل اعطاء ذلك
الجميل والا فاني عاذر اياك في هذا المنع وشكور لما
صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من عطاياك السابقة
واحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام
حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول
المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية
شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة
وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع
والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن
المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور واردة
وخواتمها على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك
اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها وانت

٢٧

٤٠٣

رأيت من البلاغة والتفنن وانواع ما يقصر عن كنه وصف العالم
واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال
لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك
من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف لا
وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة
وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان هذا النوع خفيا
بالنسبة الى بعض الاذهان حيث اخفى بعض السور لذكر الاهوال والانواع
واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان
زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وعن خاتمة كذا
خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك
هو الابتر ومن ذلك انشائي في هذا انما خطبي عند انتهائه والنكتة

اخر

للاحكام المذكورة في علمي البيان والمعاني وان لكل مقام مقالا يجري فيه
غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله نظهر بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيلها والله اعلم لا يخفى
الرفاني بل لا يمكن الاطلاع على كنه اسرار كلام علام الغيوب هذا اخر ما
اوردنا من الفوائد ونصحنا من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاهوال والمحن وتكاثر الانواع والفتن وتوالي صوادف
اورثت للطبع ملالا وللخاطر كلالا ولكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام وحقق لنا المرام بهذا المرام وهيأ لنا الفراغ الى البياض في يوم
الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بجرجانية

هذه نسخة ما نعمها الله فيه من الكتاب جمع سامي بلاد الاسلام
لما كان هذا الكتاب من القديم العبد اقل الاكرمين احمد التبريزي
اتمنى بيته وكتبت بعض كلماته كسرة في سنة تسعة وتسعين ماتان
بعد الالف من الهجرة النبوية اسئلكم الدعاء
من طالبيه وناظره اللهم وفقه كاتبه
محمد باله الطاهرين

بازبین شد
۱۳۷۹ش